كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

657

WWW.KASSIOUNPAPER.COM

حزب الإرادة الشعبية

الأحد 08 حزيران 2014 ● اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3120598 11 00963» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

المهام
ماتزال قائمة..
06

موسم القمح
في الرقة
09

على
«طريق المخاطر»
10

أموال مودعة
بأمان وازدهار!
12

الافتتاحية

أخذ زمام المبادرة..

مضى على تعطيل «واشنطن» لمؤتمر «جنيف» حول الأزمة السورية أكثر من أربعة أشهر، دخلت في حينه الأزمة الأوكرانية على خط الأحداث لتضع «إطار جنيف للحل» جانباً، حتى الآن. وإن كانت واشنطن تقوم «بترتيباتها» الخاصة بالمعنى العسكري الميداني على الأرض السورية، من ضبط وتركيز وتجميع للقوى، إلا أنها تفعل ذلك في إطار محاولة «تعديل ميزان القوى ميدانياً» الذي تريد منه وضعاً تفاوضياً أفضل «على الطاولة». ولكنها تصر على هذا «التعديل» وتعلق جنيف إلى أجل غير مسمى، طالما استطاعت ذلك، ليستمر النزيف السوري.

إنّ جنيف بما يمثله من مدخل باتجاه الحل السياسي للأزمة السورية، وبمهماته الثلاث: «وقف التدخل الخارجي، وقف العنف، وتوفير مناخ إطلاق عملية سياسية سورية جدية»، لا يزال الطريق الوحيد نحو الخروج المتكامل من الأزمة السورية، وذلك انطلاقاً من واقع التدويل العالي الذي تتحرك ضمنه هذه الأزمة، ولكن هذا الطريق معطل أمريكياً اليوم. وإزاء ذلك، ما العمل الذي كان واجباً، وما يزال، منذ تعطيل جنيف؟ إن المهمة التي كانت قائمة منذ ذلك الحين وحتى الآن هي تقديم الإسهامات الجدية والنوعية لدفع مركز ثقل المسألة السورية نحو الداخل السوري مجدداً، بوصف ذلك شرطاً ضرورياً ولكنه غير كاف وحده، بحكم درجة التدويل المذكورة أعلاه. أي إنجاز خطوات ملموسة على طريق حل الأزمة. وهذه المسألة ضرورة ومهمة وطنية من طراز رفيع، لأن عدم تحقيقها اليوم يعني ربط الأزمة السورية بمسار حسم الصراع على المستوى الدولي على المدى المتوسط، وإبقاء سورية وأزمتها ضمن معادلة الاستنزاف والإحراق من الداخل ومن الخارج لسنوات عديدة، لا تحتملها البلاد والناس، هي الوقت اللازم لترجمة التوازن الدولي الجديد بصيغته السياسية النهائية.

ثمة مهام واستحقاقات وطنية جدية ينبغي تنفيذها للإسهام في عملية إعادة مركز الثقل إلى الداخل وتالياً حل الأزمة. تلك المهام هي كل ما يمكن إنجازه بعيداً عن الخارج وتجاذباته، بمعنى أن على السوريين أخذ زمام المبادرة السياسية داخلياً، بين كل المستعدين للحل السياسي سواء من النظام أم المعارضة أم المسلحين السوريين، عبر طاولة حوار جدي وندي ومتلفز، يدرج على جدول أعمالها إدخال التعديلات الدستورية المطلوبة لإعادة توزيع الصلاحيات بين رئاسة الجمهورية ومحلس الشعب ومجلس الوزراء ومجلس القضاء الأعلى، مثلما يدرج على جدول أعمال تلك الطاولة أيضاً كل ما يسمح بتخفيف مستوى العنف، وبتوسيع التسويات والهدنات الجارية وتعميقها لتتحول إلى مصالحات وطنية فعلية وملموسة وناجزة، وحل قضايا المعتقلين والمخطوفين والمفقودين، وتجهيز ما يلزم لعودة النازحين واللاجئين للأماكن التي تمكن عودتهم إليها، وتوحيد جهود السوريين بالداخل، دولةً ومجتمعاً، «معارضة وموالاة»، في مكافحة ذات طابع وطني للإرهاب والتكفير، إلى جانب حل مشكلة فوضى السلاح وحصره بالمؤسسة المعنية بضمان الوحدة الوطنية، متمثلة بالجيش العربي السوري، ناهيك عن التوافق على خط وطبيعة التنمية الاقتصادية الاجتماعية المطلوبة في البلاد، ونقل شعارات مكافحة الفساد إلى حيز التطبيق، وعبر إشراك فعلي للمجتمع وعموم المتضررين بهذه العملية، وصولاً إلى بداية رسم ملامح سورية الجديدة.

إن كل ذلك ممكن وضروري بغية التجهيز لحضور وطني أقوى مقابل واشنطن وحلفائها وأدواتها، في «جنيف» أو في أي إطار آخر، والذي ستبقى مهمته وقف التدخل الخارجي بكل أشكاله، بما يفضي إلى وقف نهائي للعنف وتوفير المزيد من الأجواء الملائمة لإنجاح العملية السياسية السورية– السورية، بما يعنيه كل ذلك من توفير مقومات حل نهائي للأزمة السورية.

إنّ استغلال اللحظة الراهنة، لرفع وزن الداخل في المعارك اللاحقة، هي مسؤولية الجميع، وهي فرصة ما تزال قائمة حتى الآن ولا ينبغي تأخير التقاطها أكثر كيلا تتراجع حظوظها وتتحول إلى فرصة ضائعة أخرى تسهم بإحراق سورية، خدمة لأهداف أعدائها.

في سورية..

انترنت

إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية السورية وموسكو وبكين تجددان الدعوة للحل السياسي

أعلن رئيس مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية، الأربعاء 2014/6/4، فوز الرئيس بشار الأسد بالانتخابات الرئاسية بأغلبية 88,7 في المئة من الأصوات، علماً بأنه سبق للمحكمة الدستورية أن أعلنت أن نسبة المشاركة في التصويت بلغت 73,42 في المئة، وأن أكثر من 11 مليون ناخب صوّت في الانتخابات من أصل 15 مليون.

بموازاة ذلك، اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يوم الأربعاء أيضاً، عشية توجهه إلى باريس، أن العناصر الإرهابية الموجودة في سورية ستشكل خطراً على أوربا مستقبلاً، معرباً عن خشيته من أن تتحول سورية إلى أفغانستان ثانية، أو تنهار كما حدث في السودان، أو يتحول الوضع فيها إلى ما يشبه الوضع في العراق. وأوضح أنه «لهذا السبب نريد الحفاظ على السلطة الشرعية، ومن ثم تدريجياً ومع الشعب السوري، وجنباً إلى جنب مع شركائنا في أوروبا والولايات المتحدة، نبدأ بالتفكير في كيفية جعل المجتمع «السوري» أكثر حداثة وأكثر استدامة وأكثر إنسانية».

ومن بكين، وخلال كلمة لمنتدى التعاون الصيني العربي، دعا الرئيس الصيني شي جين بينغ مجدداً يوم الخميس إلى التوصل لحل سياسي للأزمة السورية وأكد مساندة بلاده لانتقال سياسي شامل وعرض تعزيز المساعدات للاجئين السوريين. وأضاف «تحترم الصين المطالب المعقولة للشعب السوري وتساند الاعتماد المبكر لبيان جنيف والبدء بعملية سياسية شاملة من أجل التوصل إلى حل سياسي للقضية السورية».

«وجع ورق»

أيه... وين وصلنا بقصص المعتقلين والمفقودين والمخطوفين؟ وشو مشان الحل السياسي؟ يعني شو مشان تثبيت الهدن والتسويات وتوسيعها؟ ترى والله هي القصص خلت الناس تتفائل شوي؟ وكمان والله الناس ناطرة موضوع الحوار السوري-السوري.. وبيقدر الواحد يقول إنهم بدن ياه حقيقي وعلني.. يعني يوصل لنتائج جدية تقنع الناس وتفتحلهم طاقة أمل كبيرة.. يعني فيك تلمس الوجع بوجوه الناس.. وجع من أصوات الهاون والمدافع والقذائف.. وجع من الغلا.. وجع من التشرد والنزوح واللجوء والذل.. وجع من أنو أيا حدا يتقاوى عليهم أو يتدخل بحياتهم وخياراتهم وحتى شكل عباداتهم والتعامل معهم على أساس قيود نفوسهم.. وشو مشان الواسطات والمحسوبيات والبيزنس تبع الحرب؟ كمسيونات تطليع الناس وكمسيونات تمشاية أوراقها من فوق الأساطيح أو تحتها؟ كمسيونات إعطاء معلومة عن معتقل أو طلب فدية فوق القدرة لمخطوف.. الناس ملت من اللعب بحياتها وحياة ولادها ومستقبلهم.. الناس بدهم سورية.. بدهم دولة تحميهم كلهم.. بدهم سيادتهم وعزتهم وكبريائهم يلي بالآخير هي فوق الكل.. فوق يلي بدو الأمريكاني ينصبوا زعيم عليهم.. وفوق يلي بينبسط بالتشبيح عليهم.. وشو بخصوص الوعود المتجددة لمكافحة الفساد؟ أيميت وكيف؟ إيه.. يعني شو البرنامج تبع كل هالحكي؟ ليش ومين وكيف وأيميت؟ أيميت؟؟

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

ماذا ستقول النقابات للعمال المسرحين؟

في الآونة الأخيرة كثرت البيانات والأخبار التي تنشرها الصحف المحلية حول أعداد متزايدة من العمال والموظفين الصادر بحقهم فرمانات التسريح من العمل تحت دعوى «مكافحة الفساد الإداري والمالي، وسوء الأداء في العمل» ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل جاء شيء شبيه به، ولكن هذه المرة بشكل موارب ومتخف خلف الأزمة، وهو تسريح برسم الإجراء المؤقت لحين الانتهاء من إعادة إعمار ما دمره الإرهابيون من منشآت ومصانع وشركات، بعدها يعاد العمال إلى أماكن عملهم التي جرى إيقافهم عن العمل بها وهذا الإجراء «المؤقت»هو في إطار تخفيف العبء المالي عن الحكومة التي تقدم للعمال أجورهم، وهم لا يقومون بأداء أي من الأعمال المطلوبة منهم بالحالة الاعتيادية قبل الأزمة الحالية، وقبل التدمير والتخريب الذي أصاب منشآتهم؛ فإن العمال لابد لهم من الاقتناع بإجراء كهذا حرصاً على مستقبلهم المهني؛ الحريصة عليه أكثر منهم وزارة الصناعة صاحبة الفرمانات الأخيرة بالتسريح للعمال الموسميين في محالج القطن، وعمال معمل إطارات حماة، بالإضافة لعمال آخرين مسؤولة عنهم جهات ثانية، ولكنها أخذت بذات الأسباب مثل عمال النظافة، وعمال المشاريع المائية في الحسكة، وغيرهم آخرين في مناطق متفرقة.

إن الحكومة من خلال وزاراتها تريد إيصال رسالة محددة لعموم العمال في سورية مفادها: أن الدولة ليست ملزمة أمام أحد في التشغيل الدائم وضمان الاستمرار في العمل كما جرت العادة، وعلى العمال المسرحين والذين سيُسرحون لاحقاً تدبير شؤونهم، والبحث عن فرص في سوق العمل الذي لا عمل فيه الآن، مع أن معظم العمال الذين طالتهم القرارات يعملون بعقود مؤقتة وموسمية لسنوات بهذه الصفة «المخترعة» من جهابذة القانون والمشرعين الليبراليين الناظرين إلى تسريح العمال كخشبة خلاص لأزمة الحكومة في دفع أجور العمال التي لا تساوي إلاّ نسبة ضئيلة مقارنةً بحجم أموال الفساد الكبير، والتهرب الضريبي المقدرين بمئات الملايين من الليرات السورية سنوياً.

تلك كانت رسالة الحكومة للعمال، ولكن ما هو موقف الحركة النقابية مما يجري للعمال؟ وما هي رسالتها التي ستوجهها للحكومة حول مجمل أدائها الاقتصادي – الاجتماعي تجاه الطبقة العاملة السورية التي كان موقفها وسلوكها خلال الأزمة وطنياً بامتياز؛ وقدمت التضحيات الجسام كي تستمر عجلة الإنتاج بالدوران وفقاً للواقع المتاح لها وأكثر من ذلك، لتكافئ على موقفها بأن تحارب في لقمة عيشها.

قوانين العمل السورية «المرنة» واقتصاد السوق!!

منذ تبني اقتصاد السوق الاجتماعي رسمياً، أرتسم خط ناظم لعمل جميع الحكومات التي تعاقبت تجاه الطبقة العاملة السورية بشقيها العام والخاص، وهذا الخط جرى التعبير عنه بأشكال مختلفة من الممارسة والسلوك ابتداءً من طرح مشاريع الإصلاح الاقتصادي للقطاع العام، التي تبخرت مع تقدم وسيادة النهج الليبرالي في الاقتصاد الوطني وليس انتهاءً بحرية التجارة، وفتح الأسواق، وتقليص دور الدولة«الاقتصادي الاجتماعي»، وتقييد قوة العمل بقوانين عمل «مرنة» حسب تبني صندوق النقد والبنك الدوليين لهذا المبدأ الذي تم النصح به لكل الدول التي تبنت الليبرالية الجديدة في الاقتصاد!!.

■ عادل ياسين

إن كل هذا الأمر كان يعني تحرير الدول من التزاماتها الاجتماعية تجاه قوة العمل بأن توفر عملاً دائماً، مما يولد بطالة مقنعة تخفض نسب الأرباح التي من المفترض أن تجنيها الاستثمارات المحلية والأجنبية، وهذا لن يتم إذا ما كان للدولة الدور الرئيسي المتحكم بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية لمصلحةالغالبية من الفقراء من حيث تحقيق نسب النمو المطلوبة في عمليات التنمية التي ستحل أو ستخفض إلى حد بعيد معدلات البطالة ونسب الفقر، وترتقي بمستوى التعليم بكل مراحله، وتوجد حلاً حقيقياً لأزمة السكن، والمواصلات وغيرها من القضايا التي تمس حياة الشعب مباشرةً.

لقد حددت المؤسسات المالية الإمبريالية توجهاتها، واتجاهاتها نحو الدول، والحكومات إذا ما أرادت النجاح في إدارة الاقتصاد بـ:

1. الخصخصة..
2. تخفيض الإنفاق على شؤون الرعاية الاجتماعية.
3. وضع قوانين أكثر مرونة لسوق العمل.

الذي يهمنا في التناول هو البند الثالث المتعلق بالقوانين، والتشريعات «المرنة» لسوق العمل التي صدرت خلال العقدين الفائتين؛ والمقصود بذلك تلك القوانين والتشريعات التي يمكن من خلالها التضييق على قوة العمل، ووضعها دائماًتحت مطرقة الاستغلال والبطالة، حيث سيقوم السوق بعملية تنظيمها كما السلع، محدداً قيمتها وفقاً للعرض والطلب، ويمكن أن نشير بهذا الخصوصلقوانين العمل المرنة الصادرة مثل قانون العاملين الموحد خاصةً مادته«137» المُستغلة لأبعد حد في تسريح العمال وفق صيغة مكافحة الفساد المالي والإداري، بينما الفساد الحقيقي لا يُكافح؛ وهو ناشط على جميع الأصعدة ويساهم إلى حد بعيد في إدامة الأزمة، واستمرارها، وقانون العمل رقم17 يحوي ما يكفي من المواد التي من خلالها يستمد أرباب العمل سيطرتهم وتحكمهم بالعمال من حيث تحديد مستوى الأجور أو الالتزام بحقوق العمال الكثيرة التي لايحصلون عليها، في مقدمتها حق التسجيل في التأمينات الاجتماعيةعلى أساس أجورهم الحقيقية، بالإضافة لمجموعة من المراسيم المتعلقة بالتشغيل المؤقت والموسمي وعلى الفاتورة، وغيرها من التشريعات الأخرى التي تفتق عنها الذهن الحكومي وفقاً للعمل المرن المراد به التشغيل المؤقت، وغير الدائم لقوة العمل التي تحتاجها المشاريع والشركات الإنتاجية في الزراعة والصناعة، حيث جرى ويجري التسريح لقوة العمل بالرغم من حاجة الإنتاج الزراعي والصناعي لها، واستبدالها بعمالة أخرى الطريقة نفسها ، والشواهد على هذه كثيرة في السابق والوقت الحالي، ونحن في أزمة حقيقية تعصف بالبلاد، تحتاج إلى عمل حقيقي سياسي واقتصادي – اجتماعي يخرج البلاد من أزمتها بأقل الخسائر والتكاليف التي يدفعها شعبنا السوري العظيم بأغلبيته الفقيرة، والعمل الحقيقي الذي نتحدث عنه في جزء منه هو الحفاظ على كرامات العمال، بتأمين العمل الدائم المكفول دستورياً، وليس إلقاءهم على قارعة الطريق لتتحكم بمعيشتهم غربان السوق المتوحش على أساس قوانين السوق«المرنة» التي تقول أن لا عمل دائم، ولا تدخل حكومي في آليات التشغيل لتخفيف وطأة الأزمة.

الفساد الحقيقي لا يُكافح وهو ناشط على جميع الأصعدة ويساهم إلى حد بعيد في إدامة الأزمة، واستمرارها!

2,67 مليون عامل فقدوا عملهم خلال الأزمة

■ سلام نمر

قدَّر التقرير الأخير الصادر عن «المركز السوري لبحوث الدراسات» بدعم من «الاونروا»، وبرنامج الأمم المتحدة، أن مجموع الخسائر الاقتصادية خلال ثلاث سنوات من الأزمة بلغت 144 مليار دولار، بالتمام والكمال، إن لم تكن أكثر.

إن اللافت في حيثيات التقرير، اعتراف الحكومة بنتائجها، رغم تأكيدها، بأن سورية غدت بلداً من الفقراء، إذ يعيش بين كل أربعة مواطنين ثلاثة في فقر، أي أصبح «54،3%» أي أكثر من نصف السكان، يعيشون فقراً شديداً، ويعجزون عن تأمين الاحتياجات الأساسية من غذاء وغيره، في حين يعيش 20% فقراً مدقعاً، لا يستطيعون معه تأمين حتى الغذاء، أما الوضع في المناطق الساخنة وغير الآمنة، أشد كارثية حيث يتفشى الجوع وسوء التغذية، ما دفع التقرير إلى تسمية الحالة «بالكارثة الاجتماعية». كما فقد 2،67 مليون عامل عملهم خلال الأزمة، الأمر الذي أدى إلى فقدان المصدر الرئيسي لدخل 11،03 مليون مواطن!!.

ولعل، من أخطر ما ذكره التقرير، أن الأزمة، أدت إلى خلق قواعد اقتصاد سياسي جديد يطيل أمد النزاع، خاصة مع تنامي البطالة بنسبة تزيد عن 50%، بينما ارتفع الدين العام إلى 137%، فيما انكمش الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3708%، لتبلغ خسائره على مدار فترة الأزمة، وحتى نهاية العام الماضي حوالي 70،88 مليار دولار، إضافة إلى تغيير تركيبة الناتج المحلي برمته.

واستعرض التقرير، ما شهده القطاع الاقتصادي من تدهور، وإغلاق وإفلاس الكثير من المشاريع وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، إضافة إلى عمليات النهب والسلب للأصول المادية، وأيضا تشوه المؤسسات نتيجة تشكل اقتصاد سياسي جديد يتسم بانتشار اقتصاديات العنف، من خلال شبكات غير شرعية عابرة للحدود، وتنخرط هذه النخبة في عمليات النهب والسرقة والخطف واستغلال المساعدات الإنسانية، لينتهي التقرير بالقول: «الكرامة الإنسانية تُمتهن في سورية».

الحكومة تنهي عقود المهندسين المؤقتين في الرقة

يبدو أن قدر العمال والموظفين المؤقتين على الدوام أن يقعوا ضحايا القوانين والتعاميم الحكومية التي تتضمن ثغرات كبيرة، مهما كان تحصيلهم العلمي وشهاداتهم مهمة في بناء الوطن، فإن ذلك لن يرحمهم أو ينقذهم.

■ علي نمر

هذه الثغرات التي بدأت بقوانين العمل سواء قانون العاملين الأساسي، أو قانون العمل الأخير وتعديلاته، وليس آخراً مشروع القانون الخاص بتسوية أوضاع المتعاقدين السنويين والمؤقتين، الذي ثبت البعض منهم، ليترك الآلاف ممن حالت المدة التي نص عليها القانون والمقررة لمن استكمل عامين كاملين في العمل، وليحرم هؤلاء الآلاف الذين منعتهم أيام أو أشهر على بلوغ هذا النصاب المطلوب الذي لم يكن لها أي داعٍ، رغم علم الحكومة أن المرسوم كان بمثابة بارقة الأمل لتحقيق الاستقرار الوظيفي والاجتماعي للكثير من العمال ويحفظ كرامتهم ومركزهم قانونياً في المستقبل.

آخر صرخات الضحايا جراء هذه القوانين والتعاميم جاءت من المهندسين الزراعيين المتعاقدين بموجب عقود سنوية في محافظة "الرقة"، والذين مضى على تعاقدهم وعملهم ما يزيد عن ثلاث سنوات، وهم على رأس عملهم دون أي انقطاع، ومكلفين بالعمل في محافظة طرطوس، حيث كانت الصدمة حين تفاجأوا بتاريخ 2014/6/1 بكتاب صادر من وزير الإدارة المحلية عمر إبراهيم غلاونجي، وبتوجيه من حكومة الحلقي يقضي بإنهاء تكليف كافة العاملين المؤقتين القادمين من محافظة الرقة في كافة الدوائر الرسمية!!.

هنا السؤال الذي يطرح: ألا يحق لهؤلاء المصروفين معرفة أسباب اتخاذ هذا القرار بحقهم، علماً أنهم لم يتقاضوا أي راتب منذ الشهر الأول لعام 2014، وفوق ذلك أصبحوا بلا عمل ومورد رزق؟!!.

لا أحد يعرف الجواب، أو بالأحرى لا أحد يريد الإجابة، حتى بات كل من صرف من عمله على يقين أن مراسيم التثبيت أصبحت مجرد إبر مهدئة منذ عشرات السنين، يعاد صياغتها مع إضافة بعض المواد الكيمائية المخدرة فيها مع المحافظة على مفعولها السابق من باب التهدئة. إن أقل ما يمكن اقتراحه هو الاحتفاظ بهم لحين الانتهاء من الأزمة، وهذا من حقهم أضعف الإيمان إن لم يجر تثبيتهم، وفي حال لم يتم الأخذ بالاقتراح العادل آنف الذكر، فإن ذلك يعني القضاء على مستقبلهم دون رحمة.. فهل من مجيب؟!.

المرسوم كان بمثابة بارقة الأمل لتحقيق الاستقرار الوظيفي والاجتماعي للكثير من العمال ويحفظ كرامتهم ومركزهم قانونياً في المستقبل

عجز مالي في صندوق التكافل الاجتماعي العمالي

حذَّر الاتحاد العام لنقابات العمال في تقارير سابقة له أن الأزمة التي تمر بها البلاد ستؤثر سلباً على سير عمل صناديق التكافل في معظم المحافظات التي تعاني من أوضاع أمنية صعبة، ما أدى لنقص في الواردات بشكل كبير، بسبب عدم تحويل معظم الإدارات من حصتها لصناديق الاتحادات والنقابات، في الوقت الذي لم يتوقف الاتحاد لحظة عن دفع صرفيات العمال سواءً من حيث: «التقاعد، الاستقالات، استشهاد عدد كبير من العمال».

■ محرر الشؤون العمالية

لقد وقع المحظور، حيث لعبت الأسباب الآنفة الذكر بحصول عجز في بعض الصناديق، وكسر الودائع في بعض المحافظات، وتأجيل بعض العاملين الذين تركوا العمل إلى مدة تتراوح بين شهرين وسنة، وجاءت المفاجأة من اتحاد عمال دمشق باعتباره أغنى الاتحادات، حين أعلن أنه ونتيجة الأحداث التي تمر بها البلاد وقع صندوق التكافل الاجتماعي العمالي بعجز مالي كبير قدّره الاتحاد بـ 220 مليون ليرة كان يفترض أن يكون من نصيب أربعة آلاف عامل، وذلك بسبب الإشكالات الكثيرة والنقل خارج المحافظة، ونتيجة استشهاد الكثير من العمال، ما حال دون تنفيذ نقابات العمال التزاماتها تجاه عمالها المستحقين للإعانات وأدى الى تأجيل هذه المستحقات لفترة تزيد على السنة كما ذكر لنا بعض القيادات النقابية.

حسام إبراهيم رئيس اتحاد عمال دمشق وفي تصريح لـ«قاسيون» حول طريقة الإيفاء بهذه الالتزامات تجاه العاملين أكد على « تمويل الصندوق بـ 200 مليون ليرة بمساهمة من الاتحاد العام لنقابات العمال، واتحاد عمال دمشق، وإن العمل جارٍ على قدم وساق لإنجاز المعاملات المتأخرة كافة، بقيمة إجمالية تقدَّر بنحو 220 مليون ليرة من أجل صرفها للعاملين المستحقين مطلع الأسبوع القادم».

وأوضح إبراهيم في حديثه: «أن الموافقة على التعديلات المقترحة للنظام الداخلي لصندوق التكافل الاجتماعي في اتحاد عمال دمشق قد تمت، وذلك بما يحقق المساواة والعدالة ما بين المنتسبين للصندوق، وحسب تاريخ الانتساب من خلال تقسيمهم إلى شرائح حسب سنوات الانتساب، وبما يحقق العدالة للجميع» منوهاً أن المبلغ هو عبارة عن «إعانات تم رفد الصندوق بها بمساهمة من الاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد عمال دمشق، وهي لا ترتب أي أعباء مستقبلية على الصندوق كالفوائد وغيرها».

من الأرشيف العمالي

آه يا وطن

■ أبو فهد

صديقي العزيز أبو يسار، والذي لا ألتقيه إلا في المناسبات والمؤتمرات النقابية.. دخل إلى قاعة مؤتمر اتحاد عمال دمشق وهو النقابي المتقاعد...

سألته: لماذا تصر على حضور المؤتمر السنوي لاتحاد عمال دمشق؟.

نظر إلي وقال: «لشوف كيف عم تحافظوا على الأمانة »

قلت: أية أمانة ؟.

قال: «الأمانة التي حافظنا عليها بظل أعتى الديكتاتوريات وكما تعرف، فأنا من القلائل الباقين من النقابيين.. الذين تركنا أولادنا وبيوتنا لتأسيس هذه الحركة، حافظنا عليها رغم كل شيء.. العمال هم منتجو الخيرات المادية للبلاد.. هم سياج الوطن، لا تنظروا إليهم على أنهم من الدرجة الثانية أو الثالثة فبحسهم الطبقي يستشعرون الخطر».

قلت متسائلاً: هل تخشى علينا أم على الحركة النقابية التي أسستموها؟.

فقال وهو يتنهد: «أخاف على الحركة النقابية منكم!!فأنتم لا تعرفون قيمتها.. لأنكم لم تتعبوا بتأسيسها! عرفتم الحركة النقابية، ووصلتم إلى سدة قيادتها دون تعب! حتى العمال لا يعرفونكم جيداً، لأنكم المحظيون والمقربون من.. ومن.. لا يعرفون مواقفكم! ولا نضالاتكم.. بل لا يعرفون إلا خطاباتكم!!».

قلت: «طول بالك يا رجل، والله نحن موهيك، سماع شو سوينا خلال سنة»: «لقد رفعنا مذكرة للاتحاد العام نطالب فيها بالسعي لدى الحكومة لتخفيض سعر الكهرباء.. طالبنا بمذكرة ثانية بتعديل قانون العمل 91.. طالبنا بربط الأجور بالأسعار.. ولعمال القطاع الخاص طالبنا بمذكرة نحث فيها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتصرف زيادات الأجور لعمال القطاع الخاص. بس ما كنا نعرف أن الوزارة صارت تمثل أرباب العمل ، مو العمال، ولك شو ذنبنا قلي؟ ما هيك الدنيا صارت.. كل الدنيا بالمقلوب!!، لقد تصدينا لكثير من القضايا التي تهم العمل والعمال، فرفعنا بها مذكرات وفي كل مؤتمر نطالب ونطالب، وشعارنا لا يموت حق وراءه مطالب».

ضحك أبو يسار وقال: «شفت رفعتو مذكرات.. لك بلوها وأشربوا ميتها! وتدافعو عن مصالح العباد، يا رجل والله ما عم تدافعو غير عن امتيازاتكم وسياراتكم وتعويضاتكم».

أبو يسار ليش عم تظلمنا؟.

أنا ما بظلم حدا.. الوطن.. آه يا وطن.. الوطن رجال.. ما بدو سماسرة.. والله لوحلوا الحركة النقابية لتبعتوا برقية تأييد!!.

خاف الله يا رجل نحن مثلك وأكثر.. بس متل ما بتعرف عم نتصرف كما يقول المثل«لا يموت الديب ولا تفنى الغنم.. يا رجل».

ضحك أبو يسار من هذا الكلام.. «ومشى وهو يسب ويلعن أبو الديب تا يلحقو الغنم.. أصلاً ما قتلتنا غير طباع الغنم.. إلى متى سنبقى غنماً؟ آه يا وطن!!».

■ قاسيون العدد 245 نيسان 2005

قائمة المستهدفيين من القيادات النقابية العربية والدولية بالاغتيال!!

أصدر الاتحاد الحر، وحليفه الاستراتيجي «الهستدروت الإسرائيلي» قائمة تتضمن المستهدفين من قبلهم وبالأسماء من أعضاء القيادات النقابية العربية والدولية المناهضة لمشروع الاتحاد الدولي للنقابات الحر ituc بالتعاون والتخطيط مع الهستدروت «اتحاد عمال إسرائيل» لاغتيالها فيما بعد...

تضمنت القائمة: «رجب معتوق الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، جورج مافريكوس الأمين العام للاتحاد العالمي للنقابات، وغسان غصن رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان، وفايز المطيري رئيس اتحاد عمال الكويت، وجبالي المراغي رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وعلي البنعلي أحد قيادات الاتحاد الحر في البحرين، ومحمد شعبان عزوز رئيس اتحاد عمال سورية، وحيدر إبراهيم رئيس اتحاد عمال فلسطين، وعبد المجيد سيدي سعيد الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين، وإسماعيل السحباني رئيس اتحاد عمال تونس، وفهمي الششتاوي قيادي في قطاع النقل البحري المصري».

واعتبر الاتحاد الحر وحليفه الهستدروت أن هؤلاء من القيادات النقابية العربية تعرقل كل مخططاتهم نحو التعددية وتفكيك الحركة النقابية العربية، ويسعى «الاتحاد الصهيوني» إلى ممارسة كل الأشكال من أجل التضييق على نشاط هذه القيادات الوطنية؛ حتى وصل الأمر إلى التهديد بالاغتيال لتنفيذ مخططاتهم طبقا لمصادر مؤكدة.

وكان قد كشف مستند حصلت «وكالة أنباء العمال العرب» عليه عن وجود اتجاه ومخطط لاغتيال بعض القيادات النقابية العربية المؤيدة، والداعمة لفكرة الوحدة النقابية، وعدم تفتيتها إلى نقابات واتحادات مستقلة. المستند كان عبارة عن تسجيل صوتي، أكد على نية وتوجهات قيادات الاتحاد الدولي للنقابات ituc بقيادة شارن بورو، والذي يضم في عضويته «الهستدروت الإسرائيلي» بقيادة «عوفر عيني»، وبعض الموظفين والنقابيين العرب – بقصد أو دونه– على تنفيذ كل الضغوط– مهما كانت حتى لو وصلت للاغتيال حسب التسجيل الصوتي– من أجل زحف مولودهم الجديد المسمى «الاتحاد العربي للنقابات» الذي جرى تأسيسه تحت رعاية ituc ويضم معظم النقابات والاتحادات العربية المستقلة، ومن المقرر ضم اتحاد عمال «إسرائيل» في عضويته، ولكن بعد فترة، وهدفه ضرب الوحدة النقابية العربية وتفتيتها، والقضاء على الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والتضييق على نشاطه بكل الطرق.

إن المعلومات المؤكدة التي سربت لدينا ترددت بشكل ضيق ومحدود خلال الاجتماعات التي حدثت مؤخرا وآخرها في لقاءات الاتحاد الدولي للنقابات ituc خلال مؤتمره العالمي الثالث بمدينة برلين الألمانية في الفترة من 18 الى 23 مايو 2014.. فالمخطط والتوجه الجديد يشمل عرقلة نشاط الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب عربياً ودولياً، وبكل الطرق، وتحديد أسماء الاتحادات والنقابات الموالية لهم، ورسم خطة يجري الآن تنفيذها على هامش مؤتمر العمل الدولي المنعقد حالياً في جنيف بالتنسيق مع الوفد «الاسرائيلي» المشارك، بتوجيه الدعوة إلى جميع الاتحادات والنقابات العربية المشاركة لحضور فعاليات، ومؤتمرات لهم لتحديد مدى العلاقة مع هذه الكيانات، وهل سترفض أم ستوافق على الحضور ومدى تجاوبها مع الدعوة.

الهستدروت هدفه ضرب الوحدة النقابية العربية وتفتيتها، والقضاء على الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب والتضييق على نشاطه بكل الطرق..

وبيَّنت «وكالة أنباء العمال العرب» أن القيادات التي ترأست وقادت «الهستدروت الإسرائيلي» و«اتحاد عمال اسرائيل» عضو الاتحاد الدولي للنقابات ituc هم رجال الموساد «الإسرائيلي» الذين يؤمنون بفكرة الاغتيالات والقتل للوصول إلى أهدافهم التوسعية والعدوانية وأسمائهم وتاريخهم نحتفظ بها منذ تأسيسه في 1921 بقيادة بن غوريون وحتى الآن، وهي برئاسة أوفير أيني!!.

■ وكالة أنباء العمال العرب

نضال السائقين وعمال النقل البري 1932-1969

خاض السائقون وعمال النقل البري في سورية نضالات عديدة من أجل حقوقهم ومكاسبهم الاجتماعية، التي انتزعوها خلال القرن العشرين، ففي عام 1932 قام سائقو الباصات بسلسلة إضرابات رداً على كثرة الضرائب والرسوم التي فرضت عليهم، وفي عام 1933 ساند الحزب الشيوعي إضراب 16 ألف سائق في لبنان.

■ فادي نصري

خلال الحرب العالمية الثانية وصلت الطبقة العاملة السورية لوضع مزر جداً، وأزداد عدد العاطلين عن العمل، ففي دمشق وحدها كان يوجد 14250 عاطلاً عن العمل منهم 400 سائق. وفي ربيع 1952 أضرب ألفا عامل نسيج في حلب، وقد أضرب معهم عمال نسيج دمشق، وكذلك عمال الباصات تأييداً لمطالبهم المشروعة؛ كما أضرب سائقو طريق حمص وحماة وعمال الباصات عام 1954.

وفي أذار 1955 انعقد المؤتمر الثامن للنقابات العمالية السورية، وشارك فيه مندوبون عن أكثر من «200» اتحاد مهني، وقد صدر العدد الأول من جريدة الحزب الشيوعي، والتي كانت حينها تصدر باسم «النور» قبل المؤتمر بفترة قصيرة، ونشرت الجريدة برقية قادة النقابات العمالية الشيوعيين: «إبراهيم بكري، خليل الحريري» الموجهة إلى الحكومة يحتجون فيها على طريقة تعامل الشرطة الموجهة ضد عمال الباصات المضربين، ويعبرون عن تضامنهم مع المضربين.

أما في عام تموز عام 1962 فقد عقد مؤتمر عمالي لانتخاب قيادة الاتحاد العام لنقابات عمال سورية، وفي هذا الوقت كان قد تشكل في البلاد 49 اتحاداً نقابياً مهنياً، وكانت نقابة السائقين من ضمنهم، حيث كانت تمثل ستة آلاف سائق!!. وفي عام 1967 صدرت قرارات حكومية بحل مكاتب بعض النقابات، ومنها نقابة عمال النقل البري، وتم تعيين مكاتب جديدة مكانها، وذلك في دمشق وحمص وحلب بسبب نشاط النقابيين الشيوعيين آنذاك.

أخيراً في 20 أذار 1969 الذي صادف اليوم الأول من أيام المؤتمر القطري الرابع الاستثنائي لحزب البعث العربي الاشتراكي، أعلن جميع العمال في المعامل والمؤسسات في دمشق بما فيهم عمال النقل الداخلي والسائقين إضراباً عن العمل لمدة خمسة دقائق دفاعاً عن مطالبهم التي رفعوها للمؤتمر بمئات البرقيات والعرائض، تطالب بحماية المكتسبات وتطويرها لمصلحة الطبقة العاملة، وتعزيز القدرة الدفاعية للبلاد، وتوسيع الديمقراطية للعمال والفلاحين، وتوطيد الصداقة مع الاتحاد السوفيتي البلد الصديق، وقد رفعت هذه البرقيات من جميع النقابات واللجان النقابية في جميع المهن، بمن فيهم السائقون وعمال النقل الداخلي.

الحكومة التونسية تمارس سياسة تمييزية ضد النقابات

اتهم إسماعيل السحباني الأمين العام لاتحاد عمال تونس بكلمة له في الدورة الثالثة بعد المائة لمنظمة العمل الدولية «جوان 2014» الحكومة التونسية بممارستها سياسات تمييزية ضد النقابات، رغم أنها مصادقة على جميع مواثيق منظمة العمل الدولية.

وقال السحباني: إن الهجرة كما هو موضح من التوصيف الذي تضمنه التقرير تضم مباشرة حوالي 5% من البشرية أي ما يقارب 300 مليون نسمة؛ وعموما فإن ما لا يقل عن خمس البشرية معني بظاهرة الهجرة وتبعاتها الاقتصادية – الاجتماعية، والنفسية والسياسية. وقد ترتب على هذه الظاهرة تحول البحر الأبيض المتوسط إلى مقبرة جماعية لآلاف من المغاربة والأفارقة المتطلعين إلى حياة أفضل في بلدان الضفة الشمالية.

لقد عجزت الحلول الأمنية في معالجة هذه الظاهرة؛ والحل في تقديرنا يجب أن يكون حلا تنموياً لذلك علينا توفير ظروف العمل، والعيش اللائق في بلدان الجنوب وعلينا استنباط طريقة جديدة لتقييم الموارد المتاحة في سوق العمل العالمي، إن كلفة تكوين مهندس أو طبيب أو مبرمج لا تقل في كل الحالات عن مائتي ألف دولار، وإذا ما قدرنا عدد المهاجرين سنوياً، فان بلدان الجنوب سواء الإفريقية أو الأسيوية أو الأمريكية تخسر سنوياً مئات المليارات من الدولارات،

إن الهجرة العادلة شعار جذاب وقادر على إشاعة الأمل والتفاؤل، ولعل تحقيق العدل في نظرنا يكمن بالأساس في تحقيق التنمية في البلدان المعنية بتصدير اليد العاملة والكفاءات، إن العدالة لا تبنى اليوم إلا بنوع من التضامن، وتعبئة الاستثمارات في بلدان الجنوب، وخلق مواطن الشغل؛ إن المنظمات النقابية العمالية مطالبة بلعب دور هام في الإحاطة بالمهاجرين؛ وفي تونس ما لا يقل عن حوالي مليون مهاجر من بينهم أكثر من مائة ألف عامل، وفي تقديرنا إن واجبنا كمنظمة نقابية يدعونا إلى الاهتمام بهم، ومعالجة مشاكلهم والوقوف إلى جانبهم لحفظ حقوقهم المادية والمعنوية. أننا كبلدان مصدرة لليد العاملة لا تمتلك الأدوات والخبرة اللازمة للإحاطة بهؤلاء المهاجرين، ونحن نتطلع إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه قسم الهجرة في مكتب العمل الدولي لتمكيننا من الخبرة والوسائل الكفيلة للقيام بهذا الدور.

عرفات: الهدف من زيارة موسكو البحث عن مخارج بديلة من الأزمة السورية..

استضافت إذاعة ميلودي اف ام عصر الخميس 2014/6/5 الرفيق علاء عرفات أمين مجلس حزب الإرادة الشعبية وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، حيث أجرى الإعلامي جورج حاجوج حواراً مطولاً ضمن برنامجه «إيد بايد» نورد فيما يلي أبرز ما جاء فيه.

حول زيارة موسكو

«ضم وفدنا الموسع إلى موسكو كل قيادة جبهة التغيير والتحرير تقريباً. وجاءت الزيارة لبحث المخارج البديلة من الأزمة السورية بعد تعليق واشنطن لمؤتمر جنيف وعدم خروجه بالنتائج المطلوبة منه بمعنى حل الأزمة». وأضاف عرفات: «نحن بالجبهة نرى أنه ينبغي العمل من أجل نقل مركز ثقل الأزمة السورية من الخارج إلى الداخل مهما كلفت هذه العملية من جهود. ومبدئياً فإن جهود حلفاء سورية مثل الروس بالدرجة الأولى والصينيين والآخرين، الإيرانيين أيضاً، مطلوبة من أجل العمل على إيجاد مسار آخر من أجل حل هذه الأزمة، ومعروف أن جنيف كمكان لا يعني شيئاً، المقصود بجنيف هو حل سياسي بالتوافق «الروسي- الأمريكي» الذي حصل بأيار عام 2013، وكان مضمونه أن ليس هناك حل عسكري للأزمة السورية وينبغي الذهاب إلى حل سياسي، وهذا الحل السياسي جرى بلورته بموضوعة انعقاد مؤتمر دولي في جنيف. والمطلوب في سورية هو حل سياسي، والحل السياسي يمكن أن يكون بجنيف ويمكن أن يكون في مكان آخر، لذا جرى بالدرجة الأولى البحث في موضوعة مخارج بديلة للأزمة السورية، فإذا كان الأمريكيون يتظاهرون بأنهم متمترسون عند نقطة معينة ويعيقون بذلك انعقاد مؤتمر جنيف ويعيقون الحل السياسي، فلابد للأطراف الأخرى أن تذهب إلى مسارات أخرى حتى لو كان ذلك دون الأمريكيين». وأضاف «الحوار الداخلي شيء لابد منه ولكنه غير كاف بطبيعة الحال، فالأزمة السورية لها امتداداتها الدولية ومستوى تدويلها عال جداً ولا يمكن تجاهله، وينبغي العمل على أجل الخلاص منه ودفع الأمور تدريجياً باتجاه الحل الداخلي».

الحوار السوري- السوري

ورداً على سؤال عن إمكانية الحوار الداخلي واحتمالات اعتراف الغرب به وبنتائجه أجاب عرفات: «إذا اعترفوا أو لم يعترفوا لا أهمية لذلك، فبين السوريين يمكن أن ننجز أشياء كثيرة، وهذا ما طرحناه مراراً ومنذ البدايات من أن الأزمة السورية ينبغي أن تحل بالحوار. ولكن في ظل درجة التدويل الحالية فإنّ سؤالاً منطقياً يطرح نفسه وهو: إذا جلس السوريون مع بعضهم البعض ورأوا حلول مشكلاتهم ورسموا ملامح سورية المستقبل، فكيف سيوقفون التدخل الخارجي؟ هذا الأمر يجب أن يكون له حل، لأن كل المشروع إذا لم يتوقف التدخل الخارجي والعنف لا يمكن تحقيقه، فهناك تدخل خارجي واسع من تسليح ومقاتلين وتمويل وإعلام وسياسات، ولكن ذلك كله لا ينتقص من أهمية الحوار الداخلي وضرورته..»

المطلوب في سورية هو حل سياسي.. والحل السياسي يمكن أن يكون بجنيف ويمكن أن يكون في مكان آخر

الانتخابات الرئاسية

وفي الحديث عن الانتخابات الرئاسية أكد الرفيق علاء عرفات موقف جبهة التغيير والتحرير قائلاً: «إنّ ثقتنا بصحة موقفنا هي التي دفعتنا إلى الإصرار عليه دون النظر بطريقة انتهازية بأن هذا الشخص أو أن هذه المجموعة رضيت عن موقفنا أو لم ترض. مسألة أخرى هي التي شغلت بالنا ودفعتنا نحو هذا الموقف هي مصلحة البلاد، وما هو أقصر طريق لإخراجها من أزمتها ووقف العنف؟ كنا وما نزال نقول إنه ينبغي الذهاب إلى حل سياسي وينبغي الذهاب إلى حوار وطني شامل، وفي هذا السياق نشأت مجموعة من الفرص جرت إضاعتها، سواءً أضاعها النظام أو أضاعتها الأطراف الأخرى بالمعارضة. واليوم نحن أمام فرصة هي استحقاق دستوري، استحقاق انتخابات رئاسة الجمهورية، والنظام يمتلك كل الحق القانوني بأن يذهب إلى الانتخابات، ولكن نحن نقول بأن في الدستور هناك مخرج هو التمديد وعلى أساس هذا المخرج إذا جرى التمديد والإعلان علناً أنهم سوف يمددون كي يفتح باب الحوار والذهاب إلى الحل السياسي، برأينا كانت ستكون هذه الخطوة في منتهى القوة والإقدام لفتح باب حل الأزمة. وهذا هو برأينا الموقف الذي ينبغي أن يؤخذ». وأضاف حول سؤال أن الآخرين كانوا سينتقدون النظام على التمديد: «إن إطلاق النار بالمعنى الإعلامي والسياسي الآن لن يتوقف مهما فعلت، ولكن هناك خيارات قادرة على محاصرة بعض الأطراف وإحراجها، وأخذها نحو موقف سياسي محرج سواء وافقت على الانضمام إلى عملية سياسية مفتوحة أو رفضت، وفي ذلك مكسب كبير ضد الغرب وأدواته» وحول ما بعد الانتخابات قال: «بكل الأحوال ذهبت الأمور إلى الانتخابات، واليوم نحن أمام واقع جديد، وهذا الواقع يقول، أو ما يجري تسريبه حتى الآن ولم يجر الحديث به رسمياً، بأن الأمور ذاهبة باتجاه حوار وطني وحكومة وحدة وطنية، ونحن ننتظر الأفعال في هذه المسألة لأن الحديث كثير، كل الناس يتحدثون، وهذا الموضوع، موضوع الحوار الوطني هو موضوع جدي جداً كان ومازال وسيبقى، هو جدي وهام جداً بالنسبة للأزمة السورية وحلها إذا كان هذا الحوار جدياً وندياً وعلنياً متلفزاً، هذا الحوار إذا جرى بهذه الطريقة فسيكون خطوة جدية، والحديث عن حكومة وحدة وطنية أيضاً مهم ولكن حين يقرن بإجابات حول برنامجها وما الذي ستذهب إليه، وما الذي ستضعه كمهمات لها، وما هي صلاحياتها، هل هي الصلاحيات الحكومية نفسها الموجودة حالياً في الدستور، أو لديها شيء ثان؟ لأن الحكومات الحالية استناداً للدستور لا تستطيع أن تنجز شيئاً بالمعنى السياسي مما هو مطلوب ضمن صلاحياتها الحالية»

يجب أن يكون لحكومة الوحدة الوطنية صلاحيات واسعة وكذلك يجب أن يستطيع مجلس الشعب مساءلتها

هدف الحوار

ورداً على سؤال عن الصلاحيات المطلوبة لحكومة وحدة وطنية مقارنة بالصلاحيات الحالية قال عرفات: «يجب أن يكون لديها صلاحيات أوسع، وأيضاً مجلس الشعب اليوم بسورية استناداً للدستور لا يستطيع أن يساءل الحكومة بل يستطيع أن يسألها، أي أن عضو مجلس الشعب يطرح سؤالاً ولكن لا يستطيع أن يحاسب، مجلس الشعب كله لا يستطيع أن يسحب الثقة من الحكومة، وبالتالي الحديث عن هيئات وعن دور الهيئات الموجودة ينبغي أن يكون حديثاً جدياً، فاليوم إذا تحدثنا عن حوار وطني لماذا يجب أن نجلس ونتحاور؟ أليس لنجد حلولاً للمشاكل وسنرسم سورية المستقبل؟ الحوار هدفه فتح باب التغيير وتحديد التنازلات التي ينبغي تقديمها، ومعرفة كيف سيتم تغيير النظام القائم حالياً إلى نظام جديد يتصف بصفات التعددية السياسية ويتصف بصفات محددة ذات طابع اقتصادي- اجتماعي إلى آخر هذه المسائل».

جانبا الأزمة

وفيما يخص دور السعودية وتركيا وهل يمكن إيقافهما ومنعهما من التدخل في الشأن السوري قال عرفات: «إن الصراع في سورية أصبح جزءاً من الصراع الدولي، وإذا لم تتفق الأطراف الدولية على صيغة لهذا الموضوع، فلن يحدث شيء. بالتالي أنا أتحدث أنه سوف يصبح أحد واجباتنا البحث عن طريقة لإيقاف التدخل الخارجي عبر الوصول إلى صيغ مع هذه الأطراف، وإذا وصلنا إلى صيغة مع الروس والأمريكيين، فالسعوديون وغير السعوديين لا يستطيعون معاندة قرار دولي متفق عليه روسياً- أمريكياً، وإذا قرروا أن يعاندوا فلآجال قصيرة وفي ظروف صعبة جداً وسيكون لها عواقب خطيرة عليهم. ولا يوجد حل آخر، لذلك فموضوع جنيف أو أي شيء شبيه بجنيف لابد منه، ولا يمكن أن تحل الأزمة السورية بدونه، وذلك لأن للأزمة السورية عنصرين، عنصر داخلي وعنصر خارجي، إذا اتفق السوريون فالعنصر الداخلي يمكن حله، ولكن ماذا نفعل بالعنصر الخارجي؟ لذلك لا بد من الوصول إلى توافق بين الأطراف الدولية لوقف هذه العملية بالإقناع أو بغير الإقناع».

مستوى الثقة

وحول مسألة الثقة بين المعارضات والنظام وتمثيل الحزب سابقاً بالحكومة السورية قال عرفات «كنا في الحكومة واتفقنا على برنامج، وأخلّ النظام به، وهذا يعزز عدم الثقة، المشكلة اليوم أنك عندما تريد أن تدعو المعارضة الداخلية إلى الحوار هنالك من يقول ما فائدة هذا الحوار إذا كان النظام بطريقته وسلوكه السابق وعقليته السابقة ما يزال مستمراً. لا بد في هذه المسألة من إيجاد مستوى محدد من الثقة بين الطرفين نتفق عليه.. مثلاً ذهبنا إلى أحد الاجتماعات الحوارية، والسيد مندوب حزب البعث العربي الاشتراكي، دون ذكر أسماء وهو داخل من الباب تم السلام بيننا فنحن أصدقاء، سألته عن الصفة التي يحضر بها الحوار، فأجابني أنه مفوض. فقلت له في حال تم الاتفاق على شيء معين، هل تستطيع تنفيذه، قال لا، فقلت لماذا أتيت إذاً..؟ هذا مثال عن جلسة حوارية فيها الأطراف التابعة للمعارضة تأتي بتفويض مطلق للاتفاق إلا مندوب النظام لا يملك تفويضاً رسمياً»

د. جميل: بعد الانتخابات مازالت المهمة قائمة لدفع الحوار بين

عرضت قناة «روسيا اليوم» مساء الخميس 2014/6/5 لقاءً أجراه معد ومقدم برنامج «قصارى القول»، سلام مسافر، مع د.قدري جميل، عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، وأمين مجلس حزب الإرادة الشعبية، ونقدم فيما يلي أبرز ما جاء فيه.

● قبل أن نبدأ بالحديث عن نتائج الانتخابات «الرئاسية في سورية» أود أن أسأل عن الزيارة التي قام بها وفد من جبهتكم التقيتم خلالها مع وزير الخارجية السيد «سيرغي» لافروف ومع نائب الوزير السيد ميخائيل بوغدانوف، ويبدو أن هذا الوفد كان وفداً تمثيلياً وجرى الحديث عن طائفة واسعة من القضايا، لو تحدثنا عنها باختصار، خصوصاً وأن الزيارة لم يمض عليها سوى بضعة أيام؟

كما تفضلت الوفد كان واسع التمثيل، من سبعة أعضاء، للمكونات الأساسية لجبهة التغيير والتحرير، اجتمع مع السيد لافروف يوم 26 أيار، واجتمع مع السيد بوغدانوف ووفد كبير من وزارة الخارجية يوم 28 أيار. عملياً تركز النقاش حول سبل فتح أقنية الحل السياسي الذي تعثر في الجولة الأولى والثانية في جنيف. وأريد هنا أن أقول كلاماً مسؤولاً، الحديث كان فقط عن هذا الموضوع، أي أننا لم نتناول أية قضايا أخرى، كما أثير في بعض وسائل الإعلام.

● يعني عن البعد الدولي للأزمة في سورية؟

اليوم كما تعرفون الوضع الدولي في حالة تأزم، وخاصة بعد أحداث أوكرانيا والتدخل السافر الغربي الأوروبي الأمريكي في الشؤون الداخلية لأوكرانيا بشكل وقح، كما يفعلون عادةً. أصبح واضحاً أن الأمريكيين، أولاً، لا يريدون من جنيف أن يكون الأداة الأساسية للحل السياسي «في سورية» لأنهم يستخدمون بشكل موازٍ لجنيف التدخل العسكري غير المباشر الذي يعززونه، وجنيف هو مجرد غطاء بالنسبة لهم. أما جنيف بالنسبة لنا فهو قضية جدية من أجل أن تكون مفتاحاً للحل السياسي الذي ما زلنا مصرين عليه. وعندما نقول حواراً في جنيف ليس المقصود المكان جغرافياً إنما المقصود هو أن جوهر العملية يجب أن يجري. وهذه العملية إذا جرت سوف تخفف آلاماً كثيرة عن الشعب السوري، الذي يعاني الكثير بسبب الكارثة الإنسانية التي حلت به، والتي أخذت أبعاداً كارثية ومخيفة. لا مهمة تعلو الآن على مهمة إيقاف هذه الكارثة الإنسانية. وفي ظل هذا الوضع، وهذه الكارثة، وفي ظل التعقيد الذي يقوم به الغرب عبر أمريكا وبعض الدول الأوروبية الأساسية في حل جنيف، وفي ظل العناد المستمر والمستحكم في عدم إعادة تشكيل وفد المعارضة، وإذا أردنا أن نقيّم ما جرى في الجولة الأولى والثانية، فيمكن أن نقول بكل جرأة وصراحة إن سبب فشل الجولة الأولى والثانية من جنيف هو عملياً شكل التمثيل.

● لكن إذا كان جوهر العملية التي تجري في جنيف هو الأساس بغض النظر عن المكان، هل تعتقدون أن القيادة السورية بعد كل هذه التطورات الإقليمية والداخلية في سورية مستعدة للذهاب إلى مؤتمر يشبه مؤتمر جنيف أو إلى الجولة الثالثة من مؤتمر جنيف؟

القيادة السورية أعلنت أنها مستعدة سابقاً، ولم تعلن لاحقاً أنها غير مستعدة. أنا أتكلم على أساس التصريحات والمواقف الرسمية المعلنة. ولكن هناك تعقيدات كثيرة في الطرفين. أعتقد أن الطرفين لا يشعران أن جنيف لا يزال قادراً على تقديم نتائج فعلية، وقد اتفق معهم جزئياً في هذا الموضوع، ولكن السؤال الأهم هو ما البديل؟ هل البديل هو استمرار الإقتتال ورفع شعارات الحسم العسكري المعندة عند هذا الطرف أو ذاك. أصبح واضحاً للناس جميعاً أن الحسم العسكري مستحيل، وليس السبب أن القوى على الأرض في سورية ليست قادرة على الحسم، وخاصة الجيش العربي السوري، وإنما بسبب التوازن الدولي اليوم. اليوم التوازن الدولي فيه تكافؤ دولي بين القوى الأساسية المكونة للعالم، وخاصة روسيا والولايات المتحدة، وسورية هي جزء، فهل يمكن أن لا ينعكس التوازن الكلي على أحد الأجزاء هنا أو هناك؟! لذلك من خطر القول إنه يمكن الحسم عسكرياً، وإذا كان هناك بعض القوى غير راضية عن جنيف فلترينا بديلاً آخر.

● ربما يكون البديل الحوار الوطني في داخل سورية، أم أنكم لا تزالون غير مطمئنين، بوجود تردد بعض القوى؟

لا بديل عن الحوار الوطني في سورية. ولكن الحوار كي يبدأ جدياً يجب أن يتوقف التدخل الخارجي وأن ينخفض، على الأقل، مستوى العنف في البلاد، ودون تأمين هذين الشرطين يصعب الحديث عن حوار جدي داخلي يؤدي إلى نتائج. من هنا تظهر لدينا ثلاث مهام يجب أن تحل بشكل متواز هي إيقاف التدخل الخارجي وتخفيض مستوى العنف و بدء العملية السياسية التي يعد جوهرها الحوار بين السوريين. العملية السياسية في الداخل لا يمكن أن تكون بين الأمريكيين والروس، بين الغربيين والصينين وروسيا. العملية السياسية هي بين السوريين. ولكن لكي يستطيع السوريون أن ينطلقوا في العملية السياسية في الداخل يجب توفير أجواء ومناخات مناسبة.

الأمن والاستقرار ليسا عملية عسكرية بل عملية سياسية والإحداثية العسكرية هي إحدى الإحداثيات لهذه العملية السياسية الكبرى التي يجب أن تجري بالبلاد وهناك العديد من الملفات التي تنتظر حلاً ونحن سنحكم على النتائج والأفعال وليس على الأقوال والتمنيات

● بما فيها ضمانات بعدم التعرض لمن يرغب في الحضور والمشاركة؟

أنا ألخص القضية بالشكل التالي: ضمانات دولية بإيقاف التدخل الخارجي، توجيه كل القوى لمحاربة الإرهاب، بمختلف أشكاله، بما فيه التكفيريون، لأن الإرهاب له أشكال مختلفة، وثالثاً يتعهد السوريون بجميع مشاربهم ببدء عملية سياسية جدية تؤدي إلى التغيير الديمقراطي الجذري الشامل، عبر الحوار بينهم فقط لا غير. وإذا اضطروا لاستدعاء بعض الأصدقاء من هنا أو هناك للتشاور أو للمساعدة فهذا شأنهم. أما القرارات التي تخص مستقبل وبنية سورية السياسية والاقتصادية القادمة.. إلخ هذه قرارات السوريين يجب أن يقرروها فيما بينهم، ولكن لكي يستطيعوا حل هذه الأمور بينهم، يجب أن يدعهم الغرب وشأنهم، يجب أن يتوقف التدخل الخارجي.

● لكن لن يدعهم الغرب وشأنهم لأنه هناك مصالح متشابكة في المنطقة ومصالح دول إقليمية وتحالفات، وأنتم أدرى بهذا الأمر، ربما تعاد صياغتها على إثر الانتخابات، فلاشك بأن الغرب والولايات المتحدة والدول الإقليمية الفاعلة في الملف السوري سوف تنظر إلى نتائج الانتخابات- بغض النظر عن موقفها المسبق منها – نظرة مختلفة، أنتم كيف تنظرون إلى هذه النتائج؟

أنا استطيع أن اتحدث عن موقف جبهة التغيير والتحرير من الانتخابات قبل الانتخابات نفسها. من الناحية الشكلية القانونية الدستورية، مجلس الشعب والحكومة السورية والدولة السورية، لها كامل الحق من الناحية الشرعية الشكلية الدستورية القانونية أن تمضي بالانتخابات، ولكن ليس هذا جوهر الأمر، هذا الجانب الشكلي في الأمر. الجانب الأساسي وجوهر الأمر هو من الناحية العملية السياسية، هل هذه الانتخابات في هذه اللحظة التاريخية يمكن أن تؤدي الدور الوظيفي المطلوب منها؟ نحن في جبهة التغيير والتحرير اقترحنا عملياً تأجيل الانتخابات لأن الظروف الموضوعية غير متوفرة لمشاركة أقسام واسعة من السوريين فيها. بمعنى آخر نحن أردنا أن تكون هذه الانتخابات مفتاحاً للحل السياسي، وأن يجري النقاش بين الأطراف المختلفة حول انتخابات الرئاسة كأحد الملفات الأساسية التي يجب الحوار حولها، لأنها ليست الملف الوحيد. قضية الانتخابات الرئاسية هي قضية جزئية من كل، في كل متكامل يجب بحثه. إن بحث موضوع الانتخابات الرئاسية والتوقف عندها واعتبار أنها «ستخرج الزير من البير» يعد خطأً فظيعاً، عملياً فيه مبالغة شديدة. وإذا كان هناك طرف لا يريد الانتخابات ويعتبرها أنها قد أوقفت كل إمكانية للحوار، وهناك طرف يريد الانتخابات ويعتبرها انتصاراً ساحقاً ماحقاً، فلن توجد حاجة للحوار..

● وأنتم على هذا الأساس أعلنتم مقاطعة الانتخابات؟

نحن لم نعلن مقاطعة الانتخابات، نحن أعلنا عدم مشاركتنا في هذه الانتخابات، لا ترشيحاً ولا تصويتاً، ولم ندع إلى مقاطعة الانتخابات. أي أن السوريين «بالنسبة إلينا» أحرار بأخذ الموقف الذي يريدونه. وأعتقد أن الذي طالب بمقاطعة الانتخابات لا يعترف بالنظام كله أساساً، ويريد إسقاطه ويريد رحيل الرئيس قبل الانتخابات، والآن بعد الانتخابات إذا أرادوا أن يصروا في موقفهم المعاند فسوف يطالبون برحيله بعد الانتخابات، ولكن هذا الكلام أصبح غير منطقي، وأنتم تعرفون

السوريين للوصول إلى حلول حقيقية تفضي للتغيير المنشود

موقفنا منذ زمن، من سنة أو سنة ونصف كانوا يطرحون مطلب رحيل الرئيس قبل الانتخابات، وقلنا لهم إن هذا الكلام غير واقعي وغير مفيد في الظروف الحالية، ويجب الذهاب إلى كلمة سواء، وإلى الحوار، وعلى طاولة الحوار نناقش جميع القضايا، وما زالت هذه المهمة قائمة

● دستورياً كان من الممكن أن تمدد ولاية السيد بشار الأسد لسنتين؟

الجهات الوصائية والجهات صاحبة القرار في سورية إن كان مجلس الشعب أو رئاسة الجمهورية أو الحكومة السورية لها كامل الحق استناداً إلى الدستور السوري بمادته 87، الفقرة الثانية، أن تؤجل الانتخابات بسبب الظروف القاهرة التي تعيشها البلاد، ويستمر الرئيس بممارسة صلاحياته إلى أجل غير مسمى، إلى أن يصبح من الممكن إجراء هذه الانتخابات، لذلك فإن خطر فراغ دستوري هو «فزاعة» غير موجودة فعلياً، ومن هنا لم نر حاجة ماسة لإجراء هذه الانتخابات كي لا تتعقد الأمور..

● لماذا استعجلت القيادة السورية في إجراء هذه الانتخابات؟

هذا السؤال موجه إليها، لأنها حسب اعتقادي انكبت على الجانب الشكلي من الموضوع، ولم تتوقف كثيراً عند الجانب الجوهري، عند المحتوى الحقيقي لهذه العملية. أنا أعتقد أنه بعد الانتخابات مازالت المهمة موجودة أمامنا هي نفسها، وهي دفع الحوار بين السوريين إلى الأمام من أجل الوصول إلى حلول حقيقية تفضي للتغيير المنشود.

● توجد تقارير متواترة عن تدريبات تجريها الولايات المتحدة لعدد من عناصر «الجيش الحر»، وكأنهم «صحوات» جديدة على النمط العراقي، لمحاربة بعض الفصائل الإسلامية المتطرفة الموجودة، هذا يعني الآن «أن سورية» ستدخل مرة أخرى في حربٍ مركبة، حروب متوازية وحرب متداخلة. وقطعاً هذه المعلومات متوفرة لدى الروس، هل جرى تناول هذا الموضوع في اللقاءات مع الجانب الروسي؟

اللقاء مع الجانب الروسي كان عن كيفية تفعيل المبادرات السياسية بشكل عام، وخاصةً دور المعارضة الداخلية بالمبادرة من أجل تفعيل الحلول السياسية. نحن نرى أن الأمريكيين غير متشجعين للحوار وللحلول، لذلك اعتقد أنه على المعارضة الداخلية أن تأخذ دورها، وتتحمل مسؤوليتها، وتقدم مبادرات حقيقية على قاعدة مشتركة، لن أقول توحيد المعارضة، وإنما برنامج مشترك للمعارضة الداخلية، بحيث ينتقل عملياً مركز تمثيل المعارضة من الخارج إلى الداخل. فالإعلام العالمي إضافة للغرب، استطاعا أن يجعلا تمثيل المعارضة الأساسي في الخارج، بينما في الحقيقة مركز تمثيل المعارضة– لأنها موجودة في الداخل– هو في الداخل، لأنها تمثل قطاعاً هاماً من الشعب السوري. لذلك مطلوب منا اليوم أن نقوم بمبادرات، وأعتقد أن قيادات جبهتنا يعملون اليوم في دمشق بهذا الاتجاه، لكي تتمكن القوى الأساسية للمعارضة السورية الموجودة في الداخل من الوصول لاتفاقات– بين المعارضة أولاً– وعلى أساسها أن تفتح طاولة حوار جدية مع النظام من أجل الوصول إلى تغيير حقيقي، وليس تغييراً شكلياً، في المهام، من الدولة السورية ومن المجتمع السوري.

● كنت مسؤولاً في الحكومة، وأنت مناضل سياسي قديم، بعد هذه الانتخابات هل سيغير النظام من نهجه؟

سنعيش ونرى، ولكن ما هو مطلوب من النظام أن يستفيد من كل الدروس السابقة وكل الفرص الضائعة السابقة وأن لا يحول فرصة ما بعد الانتخابات إلى فرصة ضائعة جديدة

● هنالك بعض المراقبين يعتقدون أن النظام أو القيادة السورية أو في الأقل المجموعة المحيطة بالرئيس بشار الأسد ستشعر بأنها حققت إنجازاً بهذا الإقبال الذي يوصف بأنه كبير وبالنسبة التي حصل عليها الرئيس بلا شك وستمعن أكثر في اختيار الحل العسكري والحل الأمني هل أنتم مع هذا الرأي؟

إذا كانت هذه الانتخابات هي فعلاً حلاً للأزمة السورية، فنحن حتماً بكل بساطة سنكون جريئين، وسنراجع موقفنا من هذه القضية، ومن دعوتنا لعدم المشاركة بهذه الانتخابات. لكن ولأننا نعرف أن الحسم العسكري مستحيل، كنا نعرف– استنتاجاً واشتقاقاً من ذلك– أن هذه الانتخابات لن تغير شيئاً من واقع الأمور على الأرض. من هنا فإن أهمية الحل السياسي تزداد اليوم أكثر من البارحة، قبل الانتخابات. فالحل السياسي مطلوب أولاً لكي يستطيع السوريون أن يتفقوا فيما بينهم، ويشكلوا حكومتهم، حكومة الوحدة الوطنية، الحكومة الوطنية الموسعة، أسمها ما شئت، لتستطيع هذه الحكومة الإمساك بزمام الأمور، وإعادة الأمان والاستقرار إلى البلاد، لأن الأمن والاستقرار ليسا عملية عسكرية، بل عملية سياسية، والإحداثية العسكرية هي إحدى الأحداثيات لهذه العملية السياسية الكبرى التي يجب أن تجري بالبلاد. ثانياً هناك العديد من الملفات التي تنتظر حلاً. ونحن سنحكم على النتائج، وليس على الأقوال والتمنيات، وإنما سنحكم على الأفعال.

● ماذا في مقدمة هذه الملفات؟

أولاً توسيع موضوع المصالحات، التي تجري وتحويلها إلى مصالحة وطنية شاملة..

● لو تسمح لي بهذا السؤال الذي يحضرنا دائماً، ما هو دور د.علي حيدر، وهو زميل سابق لكم في الجبهة، فالآن أصبح خارج الجبهة ولا ندري لماذا؟

علي حيدر صديقنا. اختلفنا سياسياً، ولكن اعتقد أن الخلاف بالرأي لا يفسد للود قضية..

● أعني هل لوزارته دور في المصالحة حالياً؟

بصراحة لها دور ما، وهذا الدور يشاركها به تشكيلات كثيرة موجودة، تمارس دوراً في المصالحة الوطنية، في مجلس الشعب، وتشكيلات شعبية ذاتية، ومبادرات تقوم من تلقاء ذاتها، ومن ثم يأتي الجانب الرسمي ويتفاعل معها. أعني أن المصالحة ليست قراراً من «فوق»، المصالحة هي ضرورة تنبت من «تحت». وبالتالي بقدر ما يقوم الجالسون «فوق» بملاقاة هذه التيار الجارف الذي يرغب به السوريون بقدر ما يلعبون الدور المطلوب منهم. والمطلوب اليوم بعد الانتخابات حل مسألة العنف عبر المصالحة الحقيقية. اليوم هناك ظاهرة إيجابية وهي أنه هناك مصالحات محلية، ولكن كما تعلم هي بؤرية هنا وهناك، ويجب تحويلها إلى ظاهرة شاملة لكل الأراضي السورية، وأن تتحول إلى مصالحة وطنية شاملة مع كل المكونات السياسية لهذه العملية والتي ترغب في الحل السياسي. ثانياً هذا يستتبع حكماً حل ملف المعتقلين الذي طال أمده، وهو جرحٌ غائر في الجسد السوري، ولا يمكن أن يهدأ بال الكثير من السوريين ويذهبوا إلى المصالحة دون حل هذا الموضوع. ويجب أيضاً البدء بحل قضية المخطوفين والمفقودين، وإعطاء اشارات قوية للمجتمع بهذا الاتجاه.

إذا كانت هذه الانتخابات هي فعلاً حلاً للأزمة السورية فنحن حتماً وبكل بساطة سنكون جريئين وسنراجع موقفنا من هذه القضية ومن دعوتنا لعدم المشاركة بهذه الانتخابات لكن ولأننا نعرف أن الحسم العسكري مستحيل كنا نعرف– استنتاجاً واشتقاقاً من ذلك– أن هذه الانتخابات لن تغير شيئاً من واقع الأمور على الأرض ومن هنا فإن أهمية الحل السياسي تزداد اليوم أكثر من البارحة قبل الانتخابات

المصالحة ليست قراراً من «فوق»، المصالحة هي ضرورة تنبت من «تحت». وبالتالي بقدر ما يقوم الجالسون «فوق» بملاقاة هذه التيار الجارف الذي يرغب به السوريون بقدر ما يلعبون الدور المطلوب منهم

● المختطفون من غير المعروف من اختطفهم.. هناك شخصيات كبيرة مثل السيد رجاء الناصر والسيد عبد العزيز الخير..؟!

أنا أعتقد أن حكومة وحدة وطنية مستقلة لديها ما يكفي من الصلاحيات قادرة على حل كل هذه الأمور

● أقصد بأن ملف المختطفين، وخاصة هذه الأسماء المعروفة، يثير إشكالات حتى في علاقة سورية مع بعض أصدقائها.. من يختطفهم؟ ولماذا تنكر السلطات وجودهم في معتقلاتها؟

لأنها تقول أنهم غير موجودين. وإنكار وجودهم لا يعني أنهم موجودون وهي تقول أنهم ليسوا موجودين. وهذا الملف يجب العمل عليه، وهو بحاجة لإضاءة، ولن تستطيع حل هذا الموضوع إلا حكومة جدية، حكومة وحدة وطنية بصلاحيات حقيقية، حتى على الأجهزة الأمنية.

● يعني هناك عدم سيطرة كاملة للحكومة على الأجهزة الأمنية؟

لا يخفى عليك أنه هناك ميلشيات عديدة، منها من يدعي أنه تابع للنظام، منها ما هو تابع للنظام، أو من هو غير تابع للنظام، ومنها عصابات لا علاقة لها بالسياسة، وكل هؤلاء يعملون على الأرض السورية ويعقدون الأوضاع. لذلك هنا مطلوب من القوى الأساسية المختلفة بسورية التي يوجد خلاف بينها أن تتفق وتشكل حكومة الوحدة الوطنية، أعتقد أن هذا الملف يسهل حله، ويمكن البدء بحله، وهناك موضوع هام هي التعديلات الدستورية التي يجب أن تجري، فالدستور يسمح اليوم بالقيام بتعديلات دستورية. فلا يعقل اليوم أن مجلس الشعب لا يحق له أن يصوت لإعطاء لمنح الثقة للحكومة..! كما ينبغي إعادة توزيع الصلاحيات بين رئيس الجمهورية والحكومة...

● ونائبه؟

النواب عادةً تابعون لرئيس الجمهورية، وهو يقوم بتفويضهم بصلاحيات، ولكنني أتحدث عن الصلاحيات الدستورية بين الحكومة والبرلمان والرئاسة..

● يعني أنتم مع قيام نظام برلماني؟

أنا لست مع إقامة نظام برلماني كامل. أنا مع نظام رئاسي– برلماني، أي أن يعطى جرعة قوية من البرلمانية. ولذلك المطلوب إعادة النظر بقانون الانتخاب كله وتحويله، حسب رأيي ورأي الجبهة، إلى قانون انتخاب نسبي، دائرة واحدة. ولكن المهم اليوم هو حل الكارثة الإنسانية والبدء بالمصالحة الوطنية الشاملة، فالسوريون في نهاية المطاف يعانون الكثير. وإذا أردنا الحقيقة والصراحة فلدينا ثلاثة ملايين يعتبرون أنفسهم مع النظام، وثلاثة ملايين في الجهة المقابلة يعتبرون أنفسهم مع المعارضة، من مختلف الأديان والطوائف في الطرفين، ولكن في نهاية المطاف هؤلاء ليسوا كل الشعب السوري، هناك 15 مليون سوري يعانون..

● يعني الأغلبية الصامتة التي تدافعون عنها؟

نعم، فالأغلبية الصامتة تعاني اليوم، تعاني من القصف ومن التدمير ومن القتل ومن الجوع ومن غلاء الأسعار ومن الأمراض. اليوم لدينا مشكلة في سورية أن هناك جيلاً بكامله لا يتعلم، فماذا يمكن أن تكون الآثار الاجتماعية لهذا الموضوع في المستقبل؟

كارثة بيئية كبرى في «غابات» اللاذقية

صبيحة يوم السبت الواقع في 2014/5/31 وإثر شرارة من مركز تحويل كهربائي هوائي في منطقة البهلولية، اندلعت النيران من إحدى القرى الصغيرة «الشيخ خليل» المحاذية لبحيرة نهر الكبير الشمالي، وامتدّت شمالاً مسافة تتجاوز الـ3 كم وطالت الجبال والوديان والأراضي الزراعية بأطراف قريتي «الرويسة وأرشوك» وصولاً إلى شاطئ البحيرة تحت قرية «الشير». والتهمت مساحات واسعة من الغابات والتي أغلبها من أشجار الصنوبر وتحوّلت إلى رماد.

■ ضيا اسكندر- قاسيون

طبعاً وكالعادة، وصلت سيارات الإطفاء متأخرة بعد أن أتت النيران على آلاف الدونمات الحراجية والزراعية. وأصبح من الصعوبة بمكان السيطرة على ألسنة اللهب بعد انتشارها.

غياب خطة الحماية

ومما ساهم باكتساح النيران لهذه المناطق الشاسعة هو المناخ الحارّ، والرياح القوية، وتأخر وصول الإطفائيات.. والأهم من هذا وذاك، هو عدم وجود خطة استراتيجية منهجية في حماية الغابات.

فمن المعروف أن البلدان التي تتمتع بالغابات الحراجية، يتم تقسيمها إلى مربعات تفصل عن بعضها مساحات مدروسة، يتخللها طرق عريضة لتسهيل وصول الآليات المعدّة لإطفاء الحرائق في حال نشوبها. فإذا اندلع حريق في إحدى هذه المربعات لسبب ما، فإنه لا ينتقل إلى الغابة المجاورة إلاّ في حالات نادرة.

كما أن نقطة الضعف في غاباتنا هو شجر الصنوبر سريع الاشتعال، كون ثمارها تتحول لدى اشتعالها إلى «قذائف صنوبرية» يصل مداها إلى عشرات الأمتار.

مقترحات وحلول

وللحيلولة دون تكرار هذه الكارثة الاقتصادية والبيئية الفادحة، وخاصةً أننا نقترب من موسم الحرائق، فإننا نقترح التالي:

– تقسيم الغابات إلى مربعات– كما أسلفنا– وفق المعايير المعتمدة عالمياً.

– إحداث مراكز للإطفاء في مختلف المناطق الحراجية في المحافظة، وتجهيزها بكافة احتياجاتها الضرورية.

– غابات اللاذقية الجميلة تغطي ما يقارب 27% من مساحة المحافظة، وهي تستحق تأمين طائرات عمودية مختصة بإخماد الحرائق.

– تفعيل الجهة المشرفة على الغابات من قبل مديرية الزراعة ومتابعتها ومحاسبتها عند تقصيرها. والتعاون والتنسيق مع مديرية البيئة التي ما زالت بلا عمل منذ إحداثها وحتى الآن.

– الاستعاضة عن شبكات خطوط التوتر الكهربائية بأخرى أرضية، في المناطق الغابية لأسباب وقائية وفنية وجمالية.

– العنايَة والاهتمام بمنطقة بحيرة نهر الكبير الشمالي «سدّ 16 تشرين»، فهي من أجمل المناطق في الساحل السوري، وتزويدها بمختلف مكوّنات البنية التحتية لاستثمارها سياحياً، من منتزهات وتلّفريك ومحميّات طبيعية.

ضرورة تشكيل لجنة لتقدير الأضرار التي أصابت أصحاب المزارع والأهالي وتقديم التعويضات المناسبة لهم

الجدوى الاقتصادية..

أمّا وقد ودّعنا جزءاً هاماً من ثروتنا الحراجية، وبانتظار أن تنمو تلك الغابات من جديد بعد سنوات طويلة. فإنه من المفيد التفكير ملياً بدراسة الجدوى الاقتصادية من غاباتنا، وأخصّ منها الصنوبرية.

وطالما أن الأشجار الصنوبرية التي احترقت والتي هي أملاك دولة، مضى على زراعتها أكثر من نصف قرن، والفائدة منها تقتصر على حصولنا على الأوكسجين والتمتع بجمال خضارها.. ما المانع أن يتم زراعة هذه الجبال بأشجار مثمرة تناسب تربة ومناخ هذه الجبال، وتكون ذات فائدة أكبر، ونحصل على خيراتها بأقلّ من عشر سنين.

تقدير الأضرار وتعويضهم

أخيراً، وبعد أن التقت «قاسيون» بعدد من الأهالي الذين تضرّروا من الحريق، وأغلبهم من الفقراء الذين يعتمد دخلهم الأساسي على الزراعة، فإنها تطالب بتشكيل لجنة لتقدير الأضرار التي أصابت أصحاب المزارع وتقديم التعويضات المناسبة لهم.

طلاب الشهادة الثانوية... بين الواقع والآمال

تستمر العملية الامتحانية لطلاب الشهادة الثانوية العامة والمهنية والشرعية لدورة عام 2014، والتي بدأت يوم الأحد الواقع في 2014/6/1 حيث بلغ عدد المتقدمين لهذا العام حوالي 335606 طالباً وطالبة منهم 211139 طالباً وطالبة للفرع الأدبي و124467 طالباً وطالبة للفرع العلمي بالإضافة إلى 28545 طالباً وطالبة في الثانوية المهنية بمختلف فروعها متوزعين على 2751 مركزاً امتحانياً.

■ عابدين رشيد

وتأتي هذه الامتحانات في ظل ظروف استثنائية تاريخية تمر بها سورية والتي لم تعرف مثيلاً لها أي دولة في العالم منذ الحرب العالمية الثانية بتداعياتها الكارثية والإنسانية حتى بلغت قيمة الأضرار التي أصابت البنية التحتية لمؤسسات قطاع التعليم العالي حوالي 8,663 مليار ليرة سورية، بينما بلغ حجم أضرار قطاع التربية حوالي 100 مليار ليرة سورية.

رغم الظروف الأعداد كبيرة

إلا أن حجم تلك الأضرار كان بمعظمه في مناطق السكن العشوائي وأحزمة الفقر، وبالتالي فإن حجم النزوح واللجوء من هذه المناطق كان مروعاً ومثيراً للجدل مما انعكس على الطلاب في استكمال دراستهم، لذلك توجه البعض إلى سوق العمل فكانوا الضحية.

ورغم هذا وذاك فإنّ تلك الظروف القاسية لم تستطع أن تعيق مستوى طموحاتهم في إتمام التعليم باتجاه تحقيق حلمهم المشروع في الدخول إلى الكليات والجامعات، ولذلك ازداد عدد هؤلاء المتقدمين للشهادة الثانوية العامة مقارنة بالعام الماضي الذي بلغ فيه عدد المتقدمين حوالي 89323 طالباً وطالبة للفرع العلمي و 147557 طالباً وطالبة للفرع الأدبي.

وفي هذا السياق كان مركز الدوير في ريف دمشق قد استقبل حوالي 450 طالباً وطالبة بمساعدة الجيش العربي السوري من أجل تقديم امتحاناتهم من الغوطة الشرقية.

ملاحظات أولية

وبعد استكمال المستلزمات الامتحانية في مختلف المحافظات السورية توجه هؤلاء الطلاب إلى المراكز الامتحانية، وبعد تأدية وتقديم امتحاناتهم لمادتي الفلسفة والفيزياء تبينّ ما يلي:

– أنّ الآراء قد تباينّت بين الطلاب من جهة والموجهين الاختصاصين من جهة ثانية حول طبيعة الأسئلة، ومدى مراعاتها لمستوى الطلاب، وشموليتها للفقرات، والموضوعات التي تتألف منها المواد الدراسية.

– نسبة الأسئلة الاختيارية أكثر من الأسئلة الموضوعية علماً أن فقرات الدرس هي في معظمها مقالية بعيدة عن منطق التحليل والتركيب.

– ولذلك يجب أن تراعي الأسئلة الاختيارية مستوى التحليل والتركيب والفهم بسبب تعديل النهايات العظمى أي أن هذا التعديل يفرض بالضرورة زيادة عدد الأسئلة ليتناسب مع الوقت.

وفي ظل ذلك يتبيّن أيضاً أن مستويات الطلاب أصبحت متدنية، فالكثير منهم غير ملّم حتى الآن بالعمليات الحسابية الأربع. ومن هنا يجب إعادة النظر بشكل هادئ ومسؤول بالعملية التربوية والتعليمية.

أرقام وإحصائيات

وانطلاقاً من ذلك فإنّ حجم عدد الطلاب قد اختلف لهذا العام من محافظة إلى أخرى ويمكننا توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

المحافظة	العلمي	الأدبي	المهنية	عدد المراكز
دمشق	13010	16330	4874	323
حلب	لمختلف الفروع 43500 طالباً وطالبة			295
الحسكة	14511	30883	1438	343
اللاذقية	8037	12209	2600	203
إدلب	6895	12983	–	146

المرسوم ومرونة تطبيقه

والجدير بالذكر هنا بأن المرسوم /300/ للعام 2012م، والذي تم تطبيقه لعام 2013م، سمح بموجبه التقدم للدورة التكميلية في حال الرسوب بثلاث مواد على الأكثر أو تقدمه لتحسين ثلاث مواد على الأكثر إذا كان ناجحاً في الدورة الأولى من العام نفسه ومحققاً للنهايات الصغرى للمواد كافة.

ومن هنا يجب مراعاة ظروف هؤلاء الطلاب الذين لم يستطيعوا القدوم من مدينتي عفرين وعين عرب «كوباني» إلى مدينة حلب لتقديم امتحاناتهم بسبب الظروف الأمنية وصعوبة تأمين السكن...الخ، وخاصة أن حوالي 100 طالب من شهادة التعليم الأساسي من هؤلاء مازالوا رهن الاعتقال والاحتجاز لدى الجماعات الإرهابية منذ 2014/6/29.

الرقة.. الفلاحون وموسم «القمح» في الأزمة

لقد عانى الفلاحون وما زالوا يعانون الأمرين: مرارة تغييب دور الدولة، بدءاً من حل مزارع الدولة وأهم دوائرها المكننة الزراعية التي كانت تقدم خدماتها للفلاحين، إلى تحرير الأسعار ومرارة هيمنة المسلحين الحالية، وهذا ما انعكس على حياتهم وعملهم وإنتاجهم من تحضيرات الموسم ومستلزماته وارتفاع أسعارها، إلى الحصاد إلى النقل والتسويق.

■ قاسيون

لقد وصل سعر طن بذار القمح حوالي 35 ألف ليرة وطن السماد 100 ألف، وكلفة حراثة دونم الأرض 3000 ليرة سورية، وكذلك أجور الري حوالي 1000 والتي يستولي عليها المسلحون، وكلفة أدوية المكافحة للأعشاب العريضة والرفيعة مع رشها حوالي 500 ليرة، وأخيراً أجور الحصاد 1000 ليرة للدونم أو نسبة 6% من المحصول.

التسويق والتكاليف الباهظة

أمّا أجور عامل الري 1000 ليرة باليوم، وأجور العتالة حوالي 20 ليرة للكيس الواحد، ووصل سعر كيس التعبئة الفارغ إلى 200 ليرة بينما كان في السنة الماضية حوالي 135 ليرة، وكلفة أجور النقل لسيارة تحمل 40 طناً حوالي 45 ألف ليرة.

ووفق الموسم الحالي، تراوح إنتاج الدونم من القمح بين 300 و500 كلغ أي وسطياً 400 كلغ، وللآن لم يقم أحد بتسويق إنتاجه لعدم وجود مراكز استلام في الرقة، وبالتالي يعاني الفلاحون من مشكلة التسويق، وبسبب الاشتباكات الحالية بين المجموعات التكفيرية لا يستطيعون نقله إلى دير الزور كما فعل البعض في السنة الماضية، كما لم يقم أحد ببيع إنتاجه إلا مضطراً حسب حاجته للسيولة النقدية لشراء حاجاته المعيشية، وباعه بسعر 35 ليرة للكلغ الواحد، بينما تسعيرة الدولة 46 ليرة للقمح القاسي و45 ليرى للقمح الطري وهذا ما يعرض الفلاحين لخسارة كبيرة.

اليد المنتجة تعاني الأمرين

وبالمحصلة العامة يمكن للفلاح أن يكون رابحاً ما نسبته 25% إذا كانت لديه السيولة لشراء مستلزمات الإنتاج في وقتها ولديه وسائل الإنتاج كالجرار والحصادة ووسيلة النقل، أمّا الفلاح الذي يستدين لحين الموسم فسيكون خاسراً لكنه لا يمكنه إلاّ أن يزرع ليبقى حياً.

ولا شكّ أن موسم هذا العام في الرقة لا يختلف عن سابقه بل ربما أسوأ بسبب استحالة تسويقه للدولة مما يجعل الفلاحين تحت رحمة المسلحين التكفيريين وأمراء الحرب وتجار الأزمات، وهذا ستكون له انعكاساته على الأمن الاقتصادي، وخاصة الأمن الغذائي للمواطنين..

الإنتاج وتحرير الأسعار

إذا كان التراجع الاقتصادي، وخاصة الزراعي منه بشقيه النباتي والحيواني، نتيجة تراجع دور الدولة في السنوات السابقة للأزمة، بسبب السياسات الليبرالية التي طبقت، من رفع وتحرير للأسعار وللتجارة، أحدّ الأسباب المهمة لانفجار الحراك الشعبي في الأرياف والمدن الريفية وامتداداته وتحولاته إلى أزمة وطنية شاملة.

لقد ارتفعت كلف الإنتاج بارتفاع أسعار مستلزماته، واتضح سوء التخطيط السابق ووهميته إضافة لاتساع النهب والفساد في الدولة والمجتمع وخاصةً الكبير منه، فتراجعت نسب «الإنتاج» وجاء تجار الحروب والأزمات ولصوصها ليزيدوا الطين بلّةً، ففي غالبية أماكن التوتر الآن هذه النسب للإنتاج تكاد تنعدم.

محافظة الحسكة... معارك «غير مفهومة»!

تعيش محافظة الحسكة بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على الأزمة السورية التي تشهدها البلاد في دوامة خاصة بها، تختلف عن واقع الحال في باقي محافظات البلاد، ويمكن وضعها تحت عنوان الاستقرار واللااستقرار في آن واحد.

■ مراسل قاسيون- الحسكة

ويعكس العدد الكبير للنازحين السوريين، الذين لجؤوا إلى المحافظة واستقروا بها قادمين من حلب ودير الزور وحمص والرقة، الوضع الآمن الذي تعيشه، في وقت تعطي أعداد الهجرة الكبيرة لسكان المحافظة الأصليين نحو دول الخارج صورة مغايرة تعكس قلقاً وخوفاً من القادم.

وعلى أرض الواقع، فإن التأثير الاقتصادي السلبي والوضع المعيشي الصعب للسكان مع الارتفاع الجنوني للأسعار، والغياب الكامل لشبكة الهاتف النقال، وانقطاع الكهرباء لنحو 20 ساعة يومياً، إضافة لباقي الخدمات الأساسية، هي أبرز تأثيرات الأزمة السورية في المحافظة، التي تصنف كمحافظة آمنة عسكرياً.

الاستقرار والمعارك المجانية

رغم العمليات العسكرية العنيفة التي شهدتها بعض المناطق في المحافظة خلال السنوات الثلاث الماضية، إلا أنها تبدو في حالة استقرار نسبية مقارنة بما آلت إليه الأوضاع في باقي مناطق البلاد، فمعظم مدن وبلدات المحافظة تحت سيطرة الدولة، باستثناء بعض المناطق المحدودة في الريف.

وبشكل عام، تنعم المدن الرئيسية الكبرى في المحافظة باستقرار نسبي يعكره صراع مجاني- إن صح التعبير- بين فصائل وقوى مسلحة يفترض أنها في الصف الرافض للعنف والتدخل الخارجي، ما يزيد الضغط على السكان المحليين الذين وضعوا قرار الهجرة كأحد خياراتهم الرئيسية.

وكانت مدينة الحسكة مؤخراً ساحة مواجهات عنيفة بين بعض الفصائل واللجان والقوى المسلحة، وتحديداً بين «الدفاع الوطني» و«الحماية الشعبية» أودت بحياة عدد من المدنيين الأبرياء، إضافة لخسائر بشرية بين تلك القوى، قبل أن يتم الصلح كما جرت العادة.

وتلك المواجهات، باتت أمراً معتاداً لدى السكان، حيث لا يمر شهر دون تسجيل معركة هنا، أو سوء تفاهم بين شخصين يتطور لاقتتال بين تلك الفصائل، ويتسبب في مقتل الأبرياء.

تواتر غير عفوي

يتعدى تأثير أي مواجهة مسلحة بين الفصائل والقوى السياسية المسلحة الموجودة على أرض الواقع في المحافظة، على أمن السكان، ويمتد ليعطل كثيراً من مناحي الحياة الرئيسية التي تهدد اقتصاد المحافظة وواقعها التعليمي.

فدورية هذه المواجهات تتصادف في الغالب مع بدء موسم حصاد القمح والشعير الاستراتيجيين، أو مع انطلاق الامتحانات العامة لطلاب المدارس والجامعات، أو مع بدء موسم الصيف واستعداد المغتربين لزيارة ذويهم. وهو ما يطرح تساؤلاً عن عفوية هذه المواجهات أم ارتباطها ببرنامج معين؟

قلق من المستقبل

يتوجس أبناء المحافظة خوفاً من المواجهات المسلحة بين هذه الفصائل المتواجدة في المدن، وتتوزع فيها السيطرة والنفوذ، ويعزز من هذه المخاوف التركيبة «الطائفية والعرقية» لهذه الفصائل التي تتحكم بها الإشاعات ووسائل الإعلام بشكل كبير.

ولا يوجد جهود حكومية ملموسة لحد الآن لتغيير تركيبة هذه الفصائل نحو اصطفاف وطني يجعلها في صف واحد سيغير حال حدوثه الكثير من الواقع الأمني والاقتصادي للمحافظة، ولا يبدو أن ذلك أمر صعب بين قوى تتفق على رفض العنف والتدخل الخارجي.

من الذاكرة

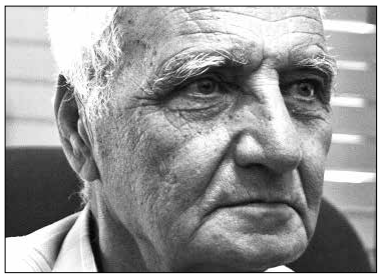

■ محمد علي طه

أشكر لكم فضلكم

كعادة أغلب الناس أيام زمان، ضمتنا كأسرة سهرتنا المعتادة التي لا تطول كثيراً بحكم قاعدة ذلك الوقت «نام بكير واصحا بكير» نتسامر ونحن نتناول الفواكه والـ«نقرشة» نستمع إلى أخبار وطرائف وقصص ونمارس بعض الألعاب المبهجة، ويدلي كل منا بدلوه، ولما «جاء» دوري لأسرد قصة جرت معي قلت: «قبل ثلاثة أشهر وبعد مشاركتي في مباراة بكرة القدم في ملعب المزرعة- مكان ساحة القيادة ومديرية صحة دمشق اليوم- اتفقت مع صديقي حسين على أن نذهب يوم الجمعة القادم لزيارة «القصير» مشفى ابن سينا للأمراض العقلية حالياً، وفي الوقت المحدد انطلقت مع حسين من ساحة المرجة بواسطة «الترمباي» إلى بلدة دوما ومنها سيراً على الأقدام إلى المستشفى المذكور، لنشاهد مناظر لقاءات الأهالي بأبنائهم المرضى المضحكة المبكية، ولفت انتباهنا وجود شاب مجنون يجلس وحيداً يتمتم بكلمات غير مفهومة، اقتربنا منه وسلمنا عليه، فوقف وحيانا مصافحاً وقد غمره السرور، وسألنا «من وين الشباب» فأجبناه «نحن من الشام» فقال «بتعملو معروف وبتخدموني بطلب» فقلنا: «أمرك.. طلوب شو بتريد» فقال «أنا والله يا شباب مالي مجنون.. متل ما قال عمي زوج أمي، والدكاترة فحصوني، وقالولي بعد عشر تيام رح تخرج من هون، وأنا بترجاكم إنو تخبرو أمي بهل الكلام، وبكون فضلتو علي كتير»، ودلنا على بيته قرب باب «مصلى» بحارة الميدان، وعند انتهاء وقت الزيارة العامة عدنا إلى الشام، ولم نخبر والدته لقناعتنا أنه مجنون.

وبعد قرابة شهر، كنا وصديقي حسين نسير في منطقة باب السريجة، فإذا بنا وجهاً لوجه مع ذلك الشاب الذي اندفع نحونا محيياً بلهفة وحرارة، ثم عاتبنا لعدم تنفيذ رجائه، فأحسسنا بالخجل والأسف الشديد، ومشينا معاً نستمع إلى حديثه وهو يشرح لنا تفاصيل ما جرى معه، وفي باب «مصلى» توقف أمام بيته الذي سبق ودلنا عليه، ودعانا لشرب فنجان قهوة عنده».

وعندما وصلت بقصتي إلى هذا الموضع، أخذ أهلي الذين يتابعون القصة وبخاصة النساء، يقولون مضطربين «لك شلون بتروحو معه الله يهديكم.. شلون بتساوو هيك».

المهم تابعت القصة وقلت: «ترددنا قليلاً ثم دخلنا وجلسنا في غرفة الضيوف، وخرج ليحضر القهوة ويقدمها لنا، وعندما تناولنا الفناجين، رمى وبقوة «الصينية» على الأرض وهدر متوعداً «شو فكرتوني مجنون» واندفع غاضباً من الغرفة فسارعنا للهرب، وإذ به يواجهنا وبيده قضيب من حديد فعدنا إلى الغرفة وأغلقنا الباب وأسندنا ظهورنا إليه، وأخذنا نصرخ بأعلى أصواتنا على الجيران.. أن انقذونا من هذا المجنون.. وهو يزداد جنوناً، ثم اقتحم الباب وهوى بقطعة الحديد على وجهي، فانتفضت من الألم، ونهضت مذعوراً من هذا «المنام» الكابوس، لأرى نفسي سليماً معافى، وما رأيته كان حلماً مزعجاً»!

على «طريق المخاطر»...

هجرة غير شرعية للوصول إلى شواطئ أوروبا

تغيّرت الطرق، وأصبحت محفوفة بالمخاطر أكثر من السابق، فبعد منع ليبيا دخول الأجانب إلى أراضيها براً عبر مصر، وبعد منع مصر دخول السوريين والفلسطينيين السوريين إليها إلا بشروط معينة، وبعد التشديد و«التعجيز» كما وصفه البعض، للوصول إلى لبنان والسفر عن طريقه، كان لابد من البحث عن طرق أخرى ولو كانت أكثر خطورة «للهرب» من الحرب الدائرة في سورية باتجاه ما يعتقد البعض أنه «الجنة» وبر الأمان، وهي شواطئ «أوروبا».

■ حازم عوض- قاسيون

«قاسيون» جلست مع حوالي 5 شبان يحاولون العثور على طريقة للخروج من سورية باتجاه السويد، وكانت جميع الاحتمالات المطروحة صعبة التحقق واحتمال الموت فيها عال نسبياً، وعلى خلاف الطرق المتبعة سابقاً، فقد كانت الخطورة الكبرى ضمن الأراضي السورية وليست في المحيط على متن الزورق الصغير المترنح عرض البحر.

الخروج أخطر من عرض البحر

يقول «س» إن «كل الدول التي كانت معبراً للهجرة غير الشرعية، أغلقت حدودها في وجهنا، هنا تطلب الأمر البحث عن طرق أخرى، أغلبها يحمل نسبة مخاطر تفوق الـ90% للخروج من الأراضي السورية فقط، وخاصة بعد التدقيق على الحدود اللبنانية»، مضيفاً «التكلفة ارتفعت قليلاً عن السابق لأن الطريق أصبح أطول».

«س» شاب في العشرين من عمره رفض وأصدقاؤه الافصاح عن اسمائهم صراحة، وهم حالياً اجتازوا الحدود السورية إلى تركيا، جميع الأصدقاء في العشرينات، منهم من باع حاجيات عائلته ومنهم من استلف من أصدقائه أو أقربائه لتأمين مبلغ وقدره 5500 دولار لزوم تكاليف الهجرة.

قبل السفر بيومين، اجتمعت «قاسيون» مع مجموعة الشباب هذه، وكما بدت ملامح الاصرار على بعضهم، بدت ملامح الخوف على البعض الآخر، وخاصة أثناء الحديث عن الطرق المحتملة للسفر، التي أصر الشبان على عدم سردها بالتفصيل خوفاً من أي تدقيق محتمل في الرحلة.

مشياً على الأقدام وسط النيران

الطرق التي كانت مطروحة للخروج من الحدود السورية، تبدأ من أي محافظة وصولاً إلى القامشلي أو إدلب أو حلب، وكل طريق له تفاصيله ومخاطره، ووفقاً لما تم الحديث به، فإن طريق القامشلي هو الأقل خطورة تقريباً، حيث يلتقي المهرب بالشبان هناك ويدعوهم للمكوث في منزله حتى حلول الظلام إن كان وصولهم في النهار، وبعدها يستقلون دراجات نارية أو سيارات خاصة للوصول إلى نقطة قريبة من الحدود التركية مخصصة للتهريب، وبعدها يتم المشي مسافة طويلة تقدر بـ9 كيلومتر قد يتعرض خلالها المهاجرون لعصابات تركب دراجات نارية مختصة بسرقة السائرين هناك، أو لإطلاق نار من قبل الدرك التركي، أو لعناصر من تنظيم «الدولة الاسلامية في العراق والشام- داعش».

وعند الوصول إلى الحدود، يتم دخول الأراضي التركية بشكل غير رسمي وبعدها يستقلون «بولمان» إلى استنبول، ومن هناك قد يتطلب الأمر المبيت عدة أيام للحصول على فيزة من السفارة الليبية بعد تزوير ختم الدخول إلى تركيا، ومن ثم تحجز مقاعد الطائرة ومن استنبول إلى ليبيا، حيث يلتقي المهاجرون بمهرب آخر مباشرة، الذي يقلهم إلى نقطة الهروب، وقد يطول الانتظار هناك لأيام حتى ركوب القوارب من سواحل ليبيا إلى إيطاليا.

طريق «المعجزة»

هذا بالنسبة للطريق الأقل خطورة، أما بالنسبة للطريق الأصعب والذي يطلق عليه اسم «المعجزة»، انطلاقاً من أن من يستطيع اجتيازه بأمان فقد حقق «معجزة» بحسب «س».

يبدأ الطريق من محافظة إدلب، وهناك يتم استقلال سيارات إلى منطقة تدعى «معر شورين»، وخلال اجتياز هذا الطريق، قد يتعرض المهاجرون لحواجز مسلحي المعارضة، وعند الوصول إلى «معر شورين» يتم استقلال أي سيارة ويطلب من السائق أن يتم توصيل الأفراد إلى «الحلة».

«الحلة»، بحسب «س»، هي عبارة عن إناء ضخم يشبه «الطنجرة»، يتسع لـ10 أشخاص فقط، يتم الركوب فيه لاجتياز نهر العاصي، وعلى الضفة الأخرى من النهر تكون عناصر «داعش» تراقب القادمين عن بعد، وقد يتم استجواب المهاجرين القادمين عبر هذا الطريق أو تفتيشهم والتدقيق على شكلهم وملابسهم وما إلى ذلك، وقد لا يتم التعرض لهم نهائياً إن وصلوا إلى نقطة بعيدة عنهم.

يتابع «س» حديثه قائلاً «يفترض عند الوصول إلى الضفة الأخرى الاسراع في ركوب أي وسيلة نشاهدها كون عناصر «داعش» قد تكون بعيدة حوالي الـ200 متر فقط، ويطلب من هذه الوسيلة الذهاب إلى انطاكيا، ومن انطاكيا إلى استنبول ومن ثم يتم اتباع ذات خطوات الطريقة السابقة».

ويؤكد «يجب علينا أن لا نحمل أي نقود أجنبية «دولار أو يورو» لأن عناصر «داعش» قد تستغلها كنقطة للتكفير، أو قد تعرضنا لمحاولات السرقة والاغتيال للحصول عليها، لذلك سنأخذ نقوداً سورية أفضل، ونقوم بتصريفها على الحدود التركية، وهذا لا يعني أن النقود السورية ليست خطرة ومسبباً لأي عمل قد ترتكبه «داعش» أو أي طرف مسلح آخر».

حوالي 250 ألف مهاجر غير شرعي يختبئون في السواحل الليبية حالياً بانتظار دورهم في المخاطرة بكل شيء للحصول على حياة جديدة مجهولة في أوروبا بأي ثمن

طريق «الموت»

أما الطريق الثالث، فهو الخطر جداً، ولا يحبذ العبور من خلاله بحسب «س»، وهذا الطريق يدعى طريق «الموت»، كونه يمر من دوار الموت في حلب وجميع النقاط المتوترة أمنياً والتي تشهد اشتباكات شبه دائمة، ويتطلب الأمر عبور مناطق تسيطر عليها «داعش» بالكامل، ورغم صعوبة هذا الطريق إلا أنه الأقل تكلفة للوصول إلى الحدود التركية.

وعن التكاليف يقول «س» إن «الحالتين الأولى والثانية تتراوح تكلفتها من 5000 إلى 5500 دولار أمريكي، يصل خلالها المهاجر إلى السويد، وتتضمن أجرة المهربين على حدود تركيا والمهرب في ليبيا مع أجرة تزوير الختم التركي».

مخاطر البحر وبصمة التسجيل

بعد الوصول إلى ليبيا، يكون المهاجرون قطعوا شوطاً هاماً محفوفاً بالمخاطر التي قد تودي بحياتهم، لكن هذه المخاطر لا تنتهي حتى تبدأ من جديد عند ركوب الزوارق من ساحل ليبيا في منطقة تدعى «زوارة».

عند الهبوط في مطار ليبيا تصادر جوازات السفر، وهنا تبدأ مهمة المهرب للحصول على ورقة عبور ضمن أراضي ليبيا للوصول إلى الساحل، بحسب ما قاله «س»

يقوم المهرب بتجميع المهاجرين على زورق صغير «ببور» بأعداد تتراوح بين 200 و250 شخص، علماً أن الزورق غير مخصص لأكثر من 150 شخصاً، وبعد سفر مدته حوالي 9 ساعات في عرض البحر، قد يلتقي المهاجرون بقوارب الصليب الأحمر التي وضعت مؤخراً هناك لانقاذ المهاجرين من خطر الغرق وايصالهم إلى إيطاليا.

«في إيطاليا يجب علينا المغادرة خلال 3 ساعات هرباً من «البصمة» التي قد تؤدي إلى تسجيلنا كلاجئين هناك»، بحسب «س»، وهنا يقوم مهرب بتهريب المهاجرين إلى السويد أو ألمانيا، وهناك يقوم المهاجرون بتسليم أنفسهم لوضعهم في مخيم «كامب» حتى يتم التحقق من أمرهم واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم، وتنتهي الرحلة.

ليبيا عاجزة..

مؤخراً، قال العقيد زياد علي أرحومة نائب رئيس خفر السواحل الليبي إن «الحكومة الليبية لا توجد لديها سيطرة على الاطلاق على الحدود الجنوبية»، مضيفاً إن «أعداد اللاجئين القادمين من دول أفريقيا جنوب الصحراء الغربية- خاصة اريتريا والصومال- ومن سورية لا يمكن التعامل معها وضبطها».

ووفقاً لتقارير تعود للشهر الماضي، فإنه هناك حوالي 250 ألف مهاجر غير شرعي يختبئون في ليبيا حالياً بانتظار دورهم للعبور إلى أوروبا، ويساعدهم في ذلك التداعي الأمني في ليبيا، حيث تقف ليبيا على مفترق طرق نزوح كبير للمهاجرين الذين يخاطرون بكل شيء للحصول على حياة جديدة مجهولة في أوروبا.

ووصل أكثر من 22 ألف مهاجر إلى سواحل جنوب إيطاليا منذ بداية عام 2013 وحتى الشهر التاسع من العام ذاته، بزيادة نحو ثلاثة أضعاف عن مجمل عام 2012، وبحسب مصلحة الهجرة السويدية فإن هناك حوالي 8000 سوري كانوا قد حصلوا على إقامات مؤقتة في السويد حتى 3 أيلول الجاري، سيحصلون على الإقامة الدائمة وسيكون من حقهم استقدام عوائلهم إلى السويد.

وقالت أني هورنبلاد من مصلحة الهجرة السويدية نهاية العام الماضي، «إن مصلحة الهجرة لاحظت انخفاض معدل وصول المهاجرين» مشيرة إلى أن ذلك المعدل «كان بحدود 1800 مهاجر أسبوعياً خلال شهري ايلول وتشرين الأول من 2013، فيما نزل هذا المعدل مؤخراً إلى 1200–1300 تقريباً».

ورغم الانخفاض النسبي خلال شهور الشتاء الماضية في معدل وصول المهاجرين بحسب «هورنبلاد»، إلا أن العدد الإجمالي للاجئين في عام 2014 سيكون أكبر مما كان عليه في 2013.

هدن و«تسويات».. خطوات لا بدّ من استكمالها

مازال الإعلان عن هدنة في بلدة هنا أوهناك ينعش شيئاً من الأمل في قلوب السوريين، لكن حال أغلب المدن التي شهدت هذه الهدن حتى الآن، لا يبشر بالكثير. فالواقع المزري للبلدات التي شهدت الهدن والتسويات دفع بالكثير من السوريين بزيارة تفقدية إلى مدنهم بهدف الاطمئنان وتفقد حال ممتلكاتهم مع تأجيل العودة والاستقرار فيها إلى حين الانتهاء نهائياً من عمليات إزالة الأنقاض وإعادة الخدمات إلى تلك المدن التي يمكن إطلاق تسمية المدن المنكوبة عليها.

■ نسرين علاء الدين- قاسيون

يسيطر الحذر على الجو العام للمدن التي شهدت هدناً أو تسويات، حيث شهدت معظمها عودة سريعة في الأيام الأولى التي يتم الإعلان فيها عن هدنة أو تسوية وذلك من أجل أن يتفقد الأهالي منازلهم وأملاكهم، ثم يخرج معظم الذين دخلوا وذلك لأسباب عديدة، وحمص هي خير مثال.

عودة حذرة

يقول لـ«قاسيون»، الصحفي محمد الضاهر «شهدت أحياء حمص القديمة اتفاقاً اقتضى بخروج المسلحين منها بأسلحتهم الفردية إلى بلدة الدار الكبيرة ومنها إلى الريف الشمالي، على أن يبسط الجيش سيطرته على هذه المنطقة التي كانت مقراً لعمليات المسلحين، وبتاريخ 2014/4/9 كان خروج آخر مسلح من أحياء المدينة القديمة وهي «القرابيص- القصور- جورة الشياح- بستان الديوان- الحميدية والصفصافه- بني السباعي- وباب هود- باب التركمان- وادي السايح- باب الدريب- والورشة»، وكان العدد حوالي 1950 مسلحاً تم نقلهم بباصات حكومية على دفعات وبإشراف وفد من الأمم المتحدة ووزارة المصالحة الوطنية. وفور دخول الجيش السوري إلى المنطقة دخل النازحون إلى منازلهم وبكثافة غير مسبوقة، إلا أن النقص في الخدمات وضعفها أدى إلى عدم عودة العديد من الأهالي إلى منازلهم في حمص القديمة».

ويتابع محمد الضاهر حديثه قائلاً «إن محافظة حمص قامت بإدخال الورش التابعة للمؤسسات الحكومية الخدمية بغية توفير الحد الأدنى من الخدمات، لكن هذه الورش لم تستطع القيام بأعمالها كما هو مطلوب وذلك بسبب المصاعب الكثيرة التي اعترضت عملها، ومن أبرز هذه المصاعب الدمار الكبير الذي شهدته البنية التحتية بالإضافة إلى كثرة الخنادق والأنفاق التي حفرها المسلحون في شوارع هذه الأحياء».

دراسة البنية الجيولوجية للأراضي

وأضاف الضاهر «إن معظم الأحياء الحمصية التي شهدت اتفاق المصالحة هي أحياء غير منظمة بشكل يناسب التطور العمراني، فمعظم شوارعها ضيقة ومتشعبة بشكل يصعب دخول الخدمات إليها بيسر بالإضافة إلى أنها كانت ساحة معارك، فمن الضروري جداً دراسة البنية الجيولجية للأرض كونها أصبحت مخلخلة بسبب الحفريات تحت المنازل، فأصبحت المنازل بحد ذاتها تشكل خطراً على القاطنين فيها، لذلك قد تتأخر خطوة البدء بأعمار هذه الأحياء التي رصدت لها الحكومة الحالية مبلغ 6,5 مليار ليرة».

وتابع حديثه قائلاً «إنه رغم الأسباب التي ذكرتها فإن أحياء حمص شهدت عودة أكثر من 700 عائلة- حتى ساعة إعداد هذا التحقيق- فضلت الإقامة في هذه الأحياء، حيث قامت المؤسسات الإنسانية كالهلال الأحمر وبعض الجمعيات الخيرية بتقديم المساعدات الفورية كالماء الذي تم إحضاره بالخزانات إلى الأديرة والكنائس، بالإضافة إلى الأغذية والشواحن الضوئية، لكن الكثيرين أكدوا أنهم سيعودون فور عودة الخدمات التي مازالت غير متوفرة في تلك الأحياء، كما أن هذه الأحياء ممتلئة بالدمار والأنقاض التي تحتاج إلى وقت لإزالتها والبدء بإعادة إعمارها».

وفي سياق آخر وحسب روايات الأهالي في مناطق عديدة من محافظة حمص مثل «الزارة- قلعة الحصن- ..»، «لم يسمح لهم حتى الآن بالعودة إلى مناطقهم رغم خروج المسلحين، لا بل تم «تعفيش» ما تبقى من أدوات هذه المنازل من قبل بعض العناصر المسلحة الموالية، في حين وصل الأمر ببعض هؤلاء العناصر إلى زراعة أراضي المواطنين من أبناء هذه المناطق، لحسابهم الخاص..».

العودة وواقع الحال

ترابط «أم بشير» مع زوجة ابنها وأطفاله على مدخل مدينة المعضمية إلى حين أن تسمح لهم السلطات المختصة بالدخول إلى المعضمية.

تقول أم بشير «لقد عدنا إلى بيتنا بعد الإعلان عن الهدنة بأسبوع واحد، لنجد المنزل قد تضرر بشكل جزئي كما تم نهب وسرقة محتويات المنزل من أثاث وأدوات كهربائية وملابس. ورغم هذا فضلنا العودة لأننا لم نعد نملك المال لدفع الأجارات المرتفعة»، وأضافت «واليوم يعمل ابني في إحدى الورش الصناعية ويبيت فيها، وأخرج مع زوجته كل فترة كي أشتري حاجياتنا من المواد الغذائية وغيرها من الاحتياجات التي لا توجد داخل الحي، وإن وجدت فإن أسعارها تكون مضاعفة عن ما هي عليه في الخارج».

وتتابع أم بشير «نحن نعاني من انقطاع التيار الكهربائي وكذلك المياه، وهناك دمار وأنقاض يجب إزالتها لكنها لليوم مازالت موجودة»، وتضيف « أعرف عدداً كبيراً من الجيران يرغبون بالعودة إلى منازلهم لكن عدم توفر الخدمات من كهرباء وماء وغيرها يجعلهم يترددون في العودة».

مصالحة على وقع الانتظار

وبدورها تنتظر أم سميح وأبناؤها انتهاء الامتحانات المدرسية الرسمية من أجل العودة إلى قريتهم في محافظة القنيطرة التي شهدت مصالحة قبل ثلاثة أشهر مضت.

تقول أم سميح «سنعود إلى قريتنا التي لم نزرها منذ عام ونصف العام، حيث عاد زوجي لوحده إلى القرية بعد عقد الهدنة ليتفقد المنزل والأرض، فوجد المنزل بخير لكن أراضينا احترقت، وصار يعود كل يوم خميس ويبقى حتى يوم السبت من كل أسبوع لأنه موظف، كما توقفت المدارس وغيرها من الخدمات في قريتنا، لذلك لن يتمكن الأولاد من متابعة دراستهم»، وختمت «أم سميح» حديثها بتهكم «في إحدى المرات منع زوجي من الدخول إلى القرية بحجة أنه موظف لدى الدولة».

تعتبر هذه الهدن خطوة متقدمة في الاتجاه الصحيح الأمر الذي يفرض على كل القوى الوطنية تعميمها وتعميقها ولجم القوى المتشددة في الطرفين التي تحاول إجهاض هذا الخيار

الواقع المتشابه

يجمع المدن والبلدات، التي شهدت هدناً ومصالحات وطنية، واقع متشابه حيث يفتقد معظم هذه المدن إلى الخدمات الأساسية للإقامة كالكهرباء والماء، وذلك لأسباب عديدة أبرزها وقوع هذه المدن في محيط لا يزال غير مستقر مما يصعب عملية دخول ورش الصيانة والإصلاح، كما أن الأوضاع الأمنية لا تزال تشكل قلقاً كبيراً لدى العديد من أبناء تلك المناطق، حيث منعت العناصر المسلحة في بعض القرى والمناطق العديد من الشبان والعائلات من العودة إلى منازلهم، كما قامت بعض العناصر المسلحة التابعة بشكل أو بآخر للحكومة، قامت بأخذ منازل ومساكن لعائلات كانت محسوبة على المعارضة وحولتها إلى مقار خاصة بها، بحسب أهالي تلك المناطق.

المصالحات «الجزئية»!

صرح أحد الأشخاص العاملين في مجال المصالحة الوطنية فضل عدم ذكر اسمه في ريف دمشق لـ«قاسيون» قائلاً «إن معظم هذه الهدن هي قابلة للانهيار بأي وقت، وذلك بسبب غياب شخصيات لها اعتبارها ووزنها وتأثيرها على الأطراف المتنازعة، حيث عقدنا أكثر من هدنة في عدد من البلدات لكن الهدنة لم تصمد حتى نخرج من المنزل الذي كنا نجلس به»، ويتابع «انسحب عدد من الشخصيات الذين كانوا يعملون في المصالحة وذلك بسبب التهديدات التي كانت تطالنا من الطرفين بحرق منازلنا وخطف أبنائنا ونسائنا إلى محاولات القتل وحتى القتل في بعض المرات».

وعلى العموم تعتبر هذه الهدن خطوة متقدمة في الاتجاه الصحيح تؤكد وجود خيارات أخرى غير استمرار الحرب والصراع المسلح، وتفتح الباب أمام انعطاف في مسار الأزمة، الأمر الذي يفرض على كل القوى الوطنية في مختلف المناطق تعميمها، وتعميقها، ولجم القوى المتشددة في الطرفين التي تحاول إجهاض هذا الخيار.

من بيانات المصارف الخاصة:

الأموال المودعة بأمان وازدهار!

يتجمع في المصارف الخاصة وفي إيداعات عملائها وزبائنها الفائض وغير المستثمر من أموال أصحاب الأموال السوريين. حيث يندرج ضمن أسماء أعضاء مجالس إدارتها وأصحاب النسب الهامة من أسهمها، أهم «الفاعلين الاقتصاديين السوريين» ورجال السوق والمال في سورية من القطاعات كافة.

ومن قراءة بيانات المصارف الخاصة العاملة في سورية، والتي تعتبر بأغلبها فروعاً لمراكز مصرفية خارجية، نلاحظ أن هذا القطاع أسرع بالتعافي خلال الأزمة، وعلى الرغم من الخسارة الرقمية لبعض البنوك، إلا ان موجودات مجملها في ازدياد، وودائع الزبائن فيها وهي النسبة الأكبر من الموجودات في ازدياد أيضاً، والأرباح المحققة المعلنة تشكل أرقاماً هامة خلال الأزمة.

مجموع ودائع الزبائن والموجودات الإجمالية لـ 14 مصرفاً خاصاً في سورية نهاية عام 2013 «ل.س»				
	2012	2013	مبلغ الزيادة	نسبة الزيادة
مجموع ودائع الزبائن	340 مليار	437,3	97 مليار	%28,6
مجموع الموجودات	601 مليار	770,9 مليار	169,9 مليار	%28,2

ارتفع مجموع الموجودات لدى المصارف الخاصة العاملة بين نهاية عامي 2012– 2013 بعد الانخفاض الملحوظ في الموجودات والودائع بين نهاية عام 2010 ونهاية 2011، أي مرور أقل من 9 أشهر على بداية الأزمة السورية.

حيث انخفضت الموجودات المحلية في المصارف الخاصة التقليدية من 407 مليار عام 2010، إلى 322 مليار ل.س عام 2011 بانخفاض بنسبة 20%.

بينما انخفضت ودائع الزبائن في المصارف الخاصة التقليدية من 107 مليار عام 2010، إلى 62 مليار ل.س عام 2011 بانخفاض بنسبة 75%، وعادت لتشهد ارتفاعاً بين نهاية عام 2012– ونهاية عام 2013 بنسبة 28,6%.

الأرباح والضرائب

تتضمن البيانات المالية للمصارف الخاصة بمجملها بند موجودات ضريبية مؤجلة، تعتبر تراكم الضرائب غير المدفوعة، وبينما العديد من المصارف الرابحة لم تسدد نسباً تذكر من ضرائبها المفروضة. فبنك بيمو السعودي الفرنسي على الرغم من تحقيقه لأرباح بلغت 1,97 مليار ل.س إلا انه سدد أقل نسبة ضريبة بين كافة المصارف الرابحة وبلغت 514 ألف ل.س فقط. بينما بعض البنوك سددت جزءاً من ضرائبها المتراكمة في هذا العام كبنك بيبلوس الذي سدد 874 مليون ل.س من أصل 1,36 مليار ل.س ضرائب متراكمة.

وكانت محصلة تحصيل الحكومة من ضرائب المصارف الخاصة حوالي 2,5 مليار ل.س، وهي تزيد قليلاً على نسبة 14% ضريبة دخل الأرباح الحقيقية على المصارف باعتبارها شركات مساهمة بنسبة أكثر من 50% من أسهمها، وهي من أخفض نسب ضرائب الدخل في نظامنا الضريبي. إلا أن هذا المبلغ يعتبر أقل من نصف مجموع الضرائب المتراكمة والمؤجلة على المصارف الخاصة العاملة في سورية والبالغة حتى عام 2013: 5,3 مليار ل.س.

مجموع الأرباح والضرائب للمصارف الخاصة عام 2013 «ل.س»	مجموع الأرباح قبل الضريبة	مجمل ضريبة الدخل المدفوعة	الضرائب المؤجلة المتراكمة	تبلغ مجموع الضرائب المدفوعة في عام 2013 أقل من نصف الضرائب المؤجلة والمتراكمة حتى هذا العام.
	17,84 مليار	2,5 مليار	5,3 مليار	

قراءة هذا الجانب من البيانات المالية للمصارف الخاصة العاملة في سورية لعام 2013، يهدف إلى الإشارة فقط، إلى أن الخسارات التي يخسرها عموم السوريين، تتراكم أرباحاً لدى قلة منهم. وتعتبر الإيداعات في المصارف واحدة من الإشارات فقط على تراكم الأرباح، وسرعة تعافي ثروات مراكمي الأموال. ونقول إشارة فقط لأن المبالغ المذكورة هي جزء من الحسابات المحلية لكبار المودعين الذين أخرجوا جزءاً هاماً من حساباتهم المحلية خارج البلاد مع بداية الأزمة.. إلا أن تسارع تعافي الإيداعات دلالة على قدرة الفوضى على إعادة مراكمة الأموال المنهوبة بشكل شرعي أو غير شرعي من جيوب عموم السوريين الفقراء اليوم.

«قطر» ترفع العقوبات عن بنك سورية الإسلامي!!

■ أروى المصفي

أثار قرار الاتحاد الأوروبي برفع العقوبات الاقتصادية عن بنك سورية الدولي الإسلامي، التساؤلات بين الأوساط الاقتصادية السورية، وخاصة في ظل بقاء العقوبات كما هي على باقي البنوك العاملة على الأراضي السورية بحجة "ارتباطها بالبنك المركزي" وتدخلها بتمويل جسم الدولة.

وبعد أن ورد نبأ رفع العقوبات عن هذا البنك دون أي توضيح رسمي حول السبب الرئيسي لتصرف الاتحاد الاوروبي، حاولت صحيفة "قاسيون" متابعة التفاصيل مع البنك ذاته، إلا أن سكرتيرة مكتب الرئيس التنفيذي للبنك عبد القادر الدويك أكدت بانه خارج البلاد حالياً، وعند محاولة الاتصال بالمسؤول الإعلامي منير الرفاعي المتواجد بمنطقة يعفور، لم نلق رداً من أحد عبر الهاتف.

حصلت "قاسيون" بالنهاية على تأكيد من البنك بأن "البنك وموظفيه لايعرفون حتى اليوم، ماهو السبب الرئيسي لرفع تلك العقوبات" مشيراً إلى أن "الأسبوع القادم سيشهد اجتماعا لمجلس الإدارة وسيصدر بياناً توضيحياً بهذا الخصوص".

رأي خبير..المصرف استثناء

وعلى هذا، تواصلت "قاسيون" مع الخبير الاقتصادي "عمار يوسف"، الذي قال إن "السبب الأساسي وراء رفع العقوبات عن البنك الدولي الإسلامي، هو أن غالبية مالكي أسهم البنك ومؤسسيه، عبارة عن شركات وشخصيات قطرية مهمة تضررت أعمالهم واستثماراتهم في سورية نتيجة تلك العقوبات". وتابع "وبما أن بنك سورية الدولي الإسلامي عبارة عن فرع لبنك قطر الدولي الإسلامي الموجود على أراضي دولة قطر، قامت الأخيرة بالتدخل لدى الاتحاد الاوروبي لرفع هذه العقوبات انطلاقاً من مصالحها الاستثمارية".

وأضاف إن "الاتحاد الأوروبي أراد من هذه الخطوة تحسين صورته لدى الرأي العام الإسلامي"، علما أنه يوجد في سورية عدة مصارف إسلامية أخرى وهي حاليا تخضع لعقوبات ولم تشمل ضمن القرار الأخير، وهذا يؤكد "وجود حالة خاصة لهذا البنك، والامتيازات والاستثناءات التي حصل ويحصل عليها منذ تأسيسه" بحسب يوسف.

محاولات دولية

وكان الرئيس التنفيذي لبنك سورية الدولي الإسلامي عبد القادر الدويك أكد في تصريح لوسائل الإعلام المحلية أن البنك وبعد صدور قرار فرض حظر التعامل معه من قبل "الاتحاد الأوروبي" وبطريقة غير شرعية وغير مستندة على حقائق وبقرار سياسي الغرض منه الضغط الاقتصادي على البنك والحكومة السورية"، قام بتوكيل محامين في بروكسل لرفع دعوى أمام المحكمة الأوروبية بموجب قانون المعاهدة الأوروبية المشتركة لدول الاتحاد.

وأوضح الدويك أنه ونتيجة المماطلة استغرقت هذه العملية مدة طويلة، وبعدها تمّ تعيين جلسة للمحاكمة كانت عبارة عن جلسة استماع على شكل مناظرة بين محامي الطرفين، حيث طلب محامو البنك إظهار الوثائق التي تثبت تورط البنك في تمويل صفقات لمصلحة الحكومة السورية، والتي تمّ على أساسها فرض العقوبات، ولكن لم يتقدم محامو الاتحاد بأي وثيقة تثبت ذلك.

ولفت إلى أنه تمّ الحديث عن أن القرار أخذ بشكل تقديري بناء على معلومات وصلت للمحكمة، وأضاف "في ضوء ذلك كنا ننتظر صدور قرار من المحكمة برفع العقوبات الظالمة على البنك وهذا ما أكده لنا المحامون".

وتابع مدير البنك قوله: "فيما يخص العقوبات الأميركية فقد سعينا لرفع دعوى مماثلة وبعد طول انتظار ومنذ أربعة اشهر صدرت موافقة وزارة الخزانة الأميركية لرفع الدعوى، والتي نأمل أن نكسبها في ضوء المعطيات التي نملكها على أن لايطغى القرار السياسي على الموضوع".

وكان "الاتحاد الأوروبي" فرض عقوبات على "بنك سورية الدولي الإسلامي" في حزيران 2012، وحظر تعامله مع البنوك الاوروبية بناء على اتهامه بأنه سهل خلسة تمويلاً بقيمة 150 مليون دولار للحكومة السورية نيابة عن "المصرف التجاري السوري".

وأتى ذلك بعد قرار مماثل صدر في وقت سابق عن "وزارة الخزانة الأميركية"، وأعلن البنك حينها أنه سيتخذ جميع التدابير والإجراءات إزاء القرار غير المنطقي وغير المبرر الذي اتخذته "الخزانة الأميركية".

من المرفأ مجدداً..

البضاعة ترانزيت أم استهلاك محلي والفرق 4-5 أضعاف

تكثر تفاصيل عمليات الفساد في المرافق الكبرى ذات الموارد العالية، ومرفأ طرطوس الذي نعود إليه مراراً وتكراراً هو أحد أهم هذه المرافق، حيث تستطيع أن تجد ملفاً للفساد في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية والخدمية.. وهنا نستعرض من معلومات من مصادر خاصة لقاسيون حول إحدى التفافات الفساد العديدة التي تمر عبر العلاقة بين التجار والوسطاء من جهة وبين الجهات الرسمية المسؤولة المتغافلة..

■ قاسيون

تضيع في المرفأ الكثير من الإيرادات على خزينة الدولة، عن طريق قدرة التجار والوكالات على التهرب بطرق متنوعة من عملية دفع الرسوم المستحقة للدولة، والتي لا يمكن أن تتم إلا في ظل وجود مستوى عال من التراخي من الجهات المسؤولة عن عمليات دخول البضائع إلى البلاد عبر مرفأ طرطوس.

التاجر والوكالة والمخلص

تصل البضاعة المشحونة في البواخر إلى المرفأ ومن المفترض أن تقوم وكالة بحرية بترجمة بوليصة الشحن التي صدرت البضاعة بموجبها من الجهة القادمة منها، لتضع فيها كافة مواصفات البضاعة، وتحدد وجهة هذه البضاعة، هل هي للاستهلاك المحلي في الأراضي السورية، أم أنها بضاعة عابرة ترانزيت وعبر أي معبر..

حيث تقوم الجمارك بصياغة بيان جمركي بناء على بوليصة الشحن، ويقوم المرفأ عن طريق إدارة الواردات فيه باصطفاء البضاعة لاستلام رسوم تختلف بحسب وجهة البضاعة، حيث يفترض ان يستوفي المرفأ عن البضاعة الترانزيت رسوماً بالعملة الصعبة على الطن، بينما البضاعة المستوردة للاستهلاك المحلي فيستوفي المرفأ رسومها بالعملة المحلية، لتختلف تكلفة الرسوم على التاجر بين طن الترانزيت، وطن الاستهلاك المحلي حوالي 5–6 أضعاف، وبالتالي تختلف كذلك الإيرادات الحكومية بمثل هذه النسبة.

لذلك فإن تغيير وجهة بضاعة الترانزيت إلى الاستهلاك المحلي في البيانات، يعتبر واحدة من الطرق التي يوفر فيها التجار تكاليف، وتخسر فيها الدولة إيرادات بالقطع الأجنبي، ويحصل فيها بعض المنتفعين والسماسرة على دخل إضافي نتيجة التستر.. بينما المسؤولية تقع على الجهتين الحكوميتين المسؤولتين عن التدقيق في جهة البضاعة واستيفاء الرسوم، أي «الجمارك» وإدارة مرفأ طرطوس.

احتكار العمليات الخدمية وسيلة!

تساعد بعض الوكالات البحرية الخاصة في حصول التجاوزات حيث أن ترجمة وصياغة بوليصة الشحن هي من مهمتها، وعدم تحديد وجهة البضاعة على البوليصة الصادرة من الوكالة يسمح بترك هذه الثغرة مفتوحة، لتتغير وجهة البضاعة من ترانزيت إلى الاستهلاك المحلي بما يخفف على التاجر رسوم المرفأ، ويضيع إيرادات على الدولة.

يحتكر بعض التجار المستوردين الكباروكالات بحرية، ومكاتب تخليص جمركي تعتبر شبكة تسمح لهم بتنسيق العمل لتحقيق وفورات على حساب المال العام. لذلك غالباً ما تتم عملية التزوير والتهرب من الرسوم الحقيقية عندما تكون الوكالة البحرية مملوكة للتاجر المستورد ذاته، حيث وأن هذه الثغرة التي تتركها الوكالة البحرية الخاصة لا تسمح بتغيير الوجهة إلا إذا استكملت العملية من المخلص الجمركي الذي يفترض أن يقوم بتخليص البضاعة وصياغة البيان الجمركي، المتضمن وجهة البضاعة، والذي تتحدد على أساسه رسوم المرفأ. وهذه العملية تتم تحت إشراف الجمارك العامة، وإدارة الواردات في المرفأ التابعة لإدارته العامة.

ثغرات قانونية

تزوير وجهة البضاعة، يتم من خلال ثغرة أخرى سمح بها القانون نتيجة ظروف الأزمة. حيث أن البضاعة الترانزيت لم تكن تخزن بل تنتقل فوراً إلى المعابر الحدودية، لينظم بيانها الجمركي مباشرة ويستوفي المرفأ رسومه بالقطع الأجنبي دون حصول أي التباس في وجهة البضاعة.

إلا أن ظروف الأزمة ووجود ذرائع من نوع عدم وجود الشاحنات، أو الظروف الأمنية على الطرقات أدت للسماح للتجار بتخزين البضاعة لفترات في مستودعات خاصة، على الرغم من وجود مستودعات مجهزة وكافية في المرفأ. خروج البضاعة إلى المستودعات الخاصة، وتنظيم البيان الجمركي خارج المرفأ في بعض الأحيان يزيد من إمكانية تزوير وجهة البضاعة.

التأمين طريقة وضمانة

بكل الأحوال فإن هذه الثغرات تسمح بحصول هذه المخالفات التي تؤدي إلى خسارة الدولة لكثير من إيرادات بالقطع الأجنبي، إلا أنها لا يمكن أن تتم إلا في ظل تساهل وتنسيق من الجهات الحكومية المسؤولة عن عمليتي الرقابة على وجهة البضاعة، ودقة بياناتها، فالتغافل وعدم التدقيق من الجمارك العامة وإدارة مرفأ طرطوس، تسمح للتاجر والوكالة البحرية والمخلص الجمركي بتزوير وجهة البضاعة.

لذلك عدا عن الطريقة المنطقية لسد هذه الثغرات وهي تشديد الرقابة، ومعاقبة المخالفين والتأكد فقط من وجهة البضاعة، يستطيع القانون الذي يسمح بالثغرات المراعية للتجار في ظروف الأزمة، أن يسن ما يسمح بسد طرق هدر المال العام وموارد الدولة. ويقترح العاملون في المرفأ بناء على ذلك أن يطلب المرفأ تأميناً على البضائع المودعة في المستودعات تكون قيمته أعلى من رسوم الترانزيت وبالقطع الأجنبي، ويعاد للتاجر لدى التحقق من عبور البضائع.

يرى البعض أن الكثير من المرافق العامة الهامة للدولة بوضعها الحالي لن تستطيع أن تصمد في مرحلة إعادة الإعمار أمام المستحقات الكبرى القادمة، وهذا ما ينطبق على مرفأ طرطوس بشكل خاص بحسب عماله وبعض المخلصين لهذا المرفق الهام الذين يرون بأن قدرات المرفأ اليوم من حيث الآليات والمعدات غير قادرة على تحمل العودة إلى طاقة عمل ما قبل الأزمة، وهي غير قادرة بالتأكيد على رفع أعباء إعادة الإعمار إذا لم يتم تدارك الوضع بحماية المرفأ كغيره من الفساد الذي بآليات عمله يتجاوز فكرة الهدر لينتقل إلى الهدم..

غياب الأرقام الفعلية..
والعمل الحكومي «محمي» من التقييم

■ سامر سلامة

صرح رئيس لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب السيد حسين حسون لجريدة تشرين بتاريخ 1\6\2014 إنه لم يجر قطع للحسابات منذ عام 2010 وحتى اليوم، وذلك بحسب التصريح بسبب «عدم جهوزية الموازنات الختامية..». أي أن بيانات التنفيذ الفعلية للخطط والموازنات الموضوعة في الموازنات التقديرية الأولية غير موجودة. وبالتالي لا تقييم لعمل الحكومة وإنفاقها للموارد التي تقدر توزيعها في بداية كل عام مالي.. وهذا يطرح تساؤلاً كيف كان يتم إعداد الموازنات العامة للدولة في كل عام بدون معرفة نسب التنفيذ في العام السابق والتي يعتمد عليها في إعداد وتقدير الموازنة اللاحقة. فالحكومة بناء عليه لا تعلم وجهة إنفاق مواردها ومستويات تنفيذ ما خصصته للتعليم والصحة، والدعم، وكافة وجهات الإنفاق في الوزارات المتعددة..

الإيرادات غير معروفة..

والأهم أن الحكومة لا تعلم مقدار إيراداتها العامة والفوارق بين الإيرادات المتوقعة والإيرادات المحققة، فحسب رئيس لجنة الموازنة أن عدم جهوزية الموازنات الختامية يعود للظروف الراهنة وعدم ورود المعلومات من بعض الجهات الواقعة في المناطق المتوترة. لكن المتابع لسياسات الحكومة المالية خلال الأزمة يجد أن العامل الرئيسي وراء عدم إجراء قطع للحسابات منذ عام 2010 عدم قدرتها على تمويل الموازنة العامة، ويدل على ذلك :

انخفاض نسبة الإيرادات الحكومية خلال الفترة «2011–2014 » بنسبة 66٪ وذلك بالقيمة الحقيقية المعتمدة على سعر صرف الليرة السورية.

انخفاض الإيرادات الضريبية خلال الفترة «2011–2014 » بنسبة 88٪ وذلك وفق أرقام الحكومة التقديرية وفي ظل عدم معرفة الأرقام الحقيقية والتي هي على الأغلب أكثر من ذلك من خلال الجدول:

الموازنة	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف	50	50	75	150
إجمالي الضرائب*	6,5	4,8	2,2	0,78
نسبة الانخفاض	%26,1		%64,5	

* مليار$

يدل على ذلك التحفظ من قبل وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب على التحصيلات الضريبية التي تتراجع قيمتها المطلقة، وتتراجع قيمتها الحقيقية مع تراجع قيمة الليرة السورية.

الانخفاض المستمر في الإيرادات النفطية وصولاً إلى عدم وجود إيرادات نفطية حقيقية في عام 2014 نتيجة توقف نشاط الشركات والمؤسسات النفطية بشكل شبه كامل وذلك وفق بيان الحكومة المالي.

موازنة عام 2014 تذكير

وبناء عليه فقد وضعت موازنة عام 2014 دون قراءة دقيقة لمال الحكومة العام المخصص في عام 2013 وجهات إنفاقه ومستوى الإيرادات التي تعتبر حقاً للحكومة وهل حصلتها أم لا؟! وبناء عليه فقد وضعت موازنة 2014 بلا استناد على أرضية واقعية لعام 2013. وقد أعلنت الحكومة بكل الأحوال أنها لن تعتمد على الإيرادات العامة للدولة، مثل الإيرادات الضريبية، والإيرادات النفطية، وإيرادات الدولة من عقود الخدمة مثل قطاع الاتصالات. بل ستلجأ الحكومة لتمويل موازنة عام 2014 من مصدرين رئيسين:

التمويل بالعجز عن طريق الإصدار النقدي حيث بلغ عجز الموازنة المقدر لعام 2014 مبلغ \924\ مليار ل.س إذا تم توزيع أو صرف مبلغ\ 400\ مليار ل.س وهو الجزء الأكبر من الدعم الاجتماعي .

فروقات الأسعار الناتجة عن زيادة أسعار المشتقات النفطية «مازوت – بنزين» والمقدرة في موازنة 2014 بمبلغ \185,5\ مليار ل.س .

وبمحصلة جمع عجز الموازنة العامة وفروقات الأسعار المقدرة لعام 2014 نحصل على مبلغ \1109,5\مليار ل.س وبنسبة 80% من موازنة 2014 المقدرة بمبلغ \1390\ مليار ل.س.

أي أن الحكومة لا تحتاج إلى تقييم أعمال العام الماضي، أو جمع إيراداتها الفعلية، لأن تمويل موازنات الحكومة يتم بشكل رئيسي بالعجز أي بالإنفاق من احتياطي السيولة من جهة، ومن القروض والمساعدات من جهة أخرى، بالإضافة إلى الخطوط الائتمانية وهي آلية تمويل طارئة خلال الأزمة. ليبقى المصدر الجديد خلال الأزمة هو إيرادات من رفع أسعار المشتقات النفطية..

الصرافات الآلية..
ازدحام يطول لأجل «الراتب» الشحيح!

يتزاحم موظفو قطاع الدولة على الصرافات العامة العاملة لترى طوابير طويلة ممن اصطفوا ليحصلوا على دخل آخر الشهر، فترات الانتظار التي تطول لساعات في بداية الشهر، تبدو أطول مع مفارقة الوقت القصير نسبياً لإنفاق هذا الأجر الذي تحول إلى ما يشبه «الخرجية» التي تدفعها نسبة غالبة من العائلات النازحة إلى العاصمة دمشق في الأيام الأولى من الشهر كأجار منزل.. فالأجر الوسطي 20 ألف هو الحد الأدنى من أجرة منزل في العاصمة دمشق..

■ محرر الشؤون الاقتصادية

كان الهدف الأساسي من خدمة الصرافات الآلية وتوطين رواتب الموظفين فيها هو الاستعاضة عن حمل النقود بالبطاقة الالكترونية، لتخفف من احتمالات نشلها أو سرقتها , حيث يستطيع المواطن أو الموظف سحب ما يلزمه من نقود متى يشاء وبالقدر الكافي لسد حاجته من خلال الصرافات الآلية المنتشرة في الشوارع وفي اي وقت.

لا مجال للتقسيط!..
سحب الراتب كاملاً

إلا أن هذه الحاجة لا تتناسب مع أجور السوريين في الأزمة، وهذه «التكنولوجيا» فقدت الهدف الرئيسي منها في بلادنا حيث يضطر المواطن السوري لسحب راتبه بالكامل، ولن يستطيع أن يترك أي شي في حسابه المصرفي ليسحبه وقت الحاجة!

يؤدي سحب الرواتب كاملة إلى نفاذ النقود من الصراف خلال عدة ساعات فقط، وبسبب ذلك برزت مشكلة الصيانة الدورية للصرافات، الآلية حيث لم تستطع البنوك تأمين صيانة دورية للصرافات وهنا يضطر المواطن للبحث عن صراف داخل الخدمة باحثا في أغلب مناطق وشوارع العاصمة وقد ينتظر يومين أو أسبوعاً حتى يقبض راتبه!

الصرافات.. «ظروف صعبة»!

تفاقمت المشكلة مع خروج أغلب الصرافات في المحافظات السورية من الخدمة وأصبح الضغط على صرافات العاصمة فقط والتي اقتصر وقت صيانتها وتغذيتها بسبب الظروف الأمنية على أوقات الدوام الرسمي فقط «اي اذا تعطل صراف في الساعة 1 ظهرا لن يصلح إلا في اليوم التالي» أو إذا نفذت النقود من صراف يوم الخميس فلا يغذى إلا ليوم الأحد بسبب العطلة. هذا عدا عن قدم بعض الصرافات التي تجاوز عمرها 10سنوات وعدم توفر قطع غيار لها بسبب العقوبات الاقتصادية، وتعطل بعضها لساعات طويلة نتيجة انقطاع التيار الكهربائي المستمر. كما قامت إدارة المصرف العقاري مثلا بسحب عدد من الصرافات الموجودة في مناطق آمنة كجرمانا وابن النفيس وركن الدين «مما يضطر سكان تلك المناطق للنزول إلى مركز المدينة لقبض رواتبهم » حيث تم سحب صرافات من أحياء آمنة في العاصمة، مثل مساكن برزة وركن الدين وابن النفيس كانت تحوي 6 صرافات، ومن منطقة الميدان 4 صرافات , ومن جرمانا صرافين!.

لتتجمع الصرافات في صالات داخل فروع المصارف بحجة تخديم أكبر عدد ممكن من الزبائن إلا أنها وللأسف تغلق أبواب تلك الصالات عند الساعة 3 ظهرا ولا تفتح بشكل منتظم. حيث لا يستطيع أغلب الموظفين الذهاب لقبض رواتبهم لكونهم في مؤسساتهم قبل الساعة 3 ظهرا. تبقى خدمة المصرف العقاري متقدمة نسبيا عن خدمة صرافات المصرف التجاري فعدد صرافات التجاري تقلص كثيراً، وكان ربط الشبكة مع العقاري يعوض هذا النقص، إلا أن العطل الأخير الذي أصاب شبكة العقاري في بداية العام أجبره على إلغاء ربط شبكته مع التجاري.

56 «صراف خاص»
متاح على الأقل!

أمام هذه الخدمة السيئة للصرافات وعدم تحقيقها لغايتها من الممكن التساؤل لماذا لا يتم البحث عن طرق أخرى وبدائل، تتيح للمواطنين السوريين الحصول على حاجتهم وتغطي نفقات صيانة الصرافات من العمولات التي يتقاضاها من العاملين في الدولة والمتقاعدين الحصول على رواتبهم الضئيلة بطريقة أقل إجهاداً وتعباً. ولماذا لم يتم إعادة الصرافات المعطلة إلى العمل في المناطق المحيطة بالعاصمة أو في أحياء منها والتي تعتبر آمنة، وذات كثافة سكانية مرتفعة.

تستطيع صرافات المصارف الخاصة أن تشكل حلاً إذا ما ألزمتها الدولة، بالتعاقد مع وزارة المالية، والسماح للموظفين بقبض رواتبهم منها.

فإذا ما كان عدد المصارف الخاصة العاملة 14 مصرفاً لكل منها فرعان على الأقل في العاصمة دمشق، وفي كل فرع صرافان، فإن هذا يوسع عدد الاحتمالات إلى 56 صرافاً آلياً متاحة للعاملين في الدولة!!

حيث أن عدد الصرافات الآلية العامة داخل مدينة دمشق قبل الأزمة كان يبلغ 129 صرافاً و19 صرافاً في الريف فقط . أما في محافظة اللاذقية 23 صرافاً، في حلب 37 صرافاً، حمص 10 صرافات جبلة 3 فقط على سبيل المثال. لذلك فإن 56 صرافاً خاصاً إضافيا تشكل رقما هاماً.

رفع العمولات..
عوضاً عن الحل

تقدم المصارف العامة مجموعة خدمات على عملية سحب الرواتب عبر الصرافات الآلية، وبينما كان بعض هذه الخدمات مجانياً فقد أصبح مأجوراً خلال الأزمة، ومع تراجع خدمات الصرافات والجدوى الحقيقية منها، وارتفعت تكلفة معظم الخدمات ليصبح بعضها اليوم يكلف العامل من راتبه مبلغ 500 ل.س!

وهنا بعض العمولات:

- يتقاضى المصرف العقاري من عملية السحب 4 ل.س، وعمولة الاستعلام عن الرصيد 3 ل.س، ومجمل هذه العمولات ترفد المصرف العقاري بـ 3 ملايين ليرة شهريا باعتبار أنه من 20 الشهر أي منذ تحويل رواتب المتقاعدين إلى 10 الشهر الذي يليه هناك ضغط هائل على الصراف حيث ينخفض الضغط بعدها على الصرافات.
- بعض العمولات كانت مجانية مثل رفع سقف السحب يوميا من 25 ألف إلى 50 ألف حيث أصبح الطلب بـ 500 ليرة سنويا «مع أنه لايكلف المصرف شيئا »، وقامت إدارة المصرف بإلغاء كل من رفع سقف حسابه سابقا مما يضطره لتقديم طلب جديد.
- ربط شبكة العقاري مع التجاري و التسليف والتي يتقاضى عليها المصرف العقاري عمولة 30 ليرة لعمليات السحب الواحدة، ليضطر الموظف لعملية استعلام عن الرصيد ولثلاث عمليات سحب لقبض مبلغ 25 ألف ليرة لأن أكبر مبلغ يمكنه سحبه بالعملية الواحدة هو 10 آلاف ليرة أي يدفع 120 ليرة لقبض راتبه فقط «مع العلم أن ربط شبكتي العقاري مع التجاري متوقفة من جهة العقاري فقط بسبب مشاكل النظام ».
- صرافات التجاري عدلت سقف السحب من 25 ألف ليرة يوميا إلى 25 ألف ليرة أسبوعيا وهذا يعني أن الموظف سينتظر أسبوعين لقبض راتبه إذا كان أعلى من 25 ألف ل.س.

ارتفعت العمولات وانخفض سقف السحب من 25 ألف ل.س باليوم إلى أسبوع، وكل من هذا وذاك يؤدي إلى زيادة عبء عملية سحب الرواتب من الصرافات.

محاسب أيام زمان.. ولا تكنولوجيا في الأزمة!

تم إغلاق صرافات في مناطق شهدت توترات نسبية في العاصمة دمشق، ولم يتم إعادة تشغيلها على الرغم من تزايد الطلب على الصرافات مع ارتفاع معدل النزوح والاستقرار في دمشق، وبينما ارتفعت العمولات على خدمات سحب الراتب آلياً! تقلص عدد الصرافات بشكل كبير. بينما يبقى أكثر من 56 صرافاً تابعاً للمصارف الخاصة، خارج حسابات حل المشكلة وتخفيف الضغط، وذلك قد يعود إلى التزام بعض المصارف الخاصة العاملة في سورية بجانب من العقوبات الاقتصادية! ولكنه يعود بالدرجة الأولى إلى عدم وجود نية حكومية واضحة بتخفيف أحد الأعباء الإضافية الكثيرة في يوميات المواطن السوري صاحب الأجر.. حتى أصبح لسان حال أغلب الموظفين والعاملين في قطاع الحكومة يقول: «أعيدونا إلى محاسب أيام زمان!».

الحد من الهدر..

تمخض الجبل فولد «فِئراً»!

أكثر بعض "الحريصين" من مقولاتهم الداعية لتقليص الدعم عن المواطن السوري، وصنفه البعض في خانة الهدر الاقتصادي رغم ضروراته الاجتماعية والاقتصادية، والقضية لم تكن وليدة اليوم، بل إن التسريبات الحكومية على هذا الصعيد لا تعد ولا تحصى، ففي كل يوم رقم جديد، وفاتورة دعم افتراضي أعلى، من دعم المشتقات النفطية، مروراً بالكهرباء، وصولاً للماء والمواد التموينية، حتى أن البعض تجرأ وطالب برفع الدعم عن الخبز، إلا أن جهابذة "الحرص" الانتقائي على المال العام - إذا ما قرأنا القضية بـ "حسن نية" - لم يشيروا إلى اساليب هدرٍ أشد فتكاً بالمال العام من الدعم المفترض، وأصرّوا على الصمت امامها والتعتيم عليها..

■ حسان منجه

لم تطرح قضية هدر المال العام في سورية كأحد أخطر المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الوطني، وأصرّ البعض الحكومي والإعلامي على تصنيفها في خانة هامشية، وما كان طلب رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي من جميع الوزارات التشدد في منع هدر المال العام واختصار الورقيات والصرفيات والنفقات المختلفة منذ عامين تقريباً سوى خطوة على هذا الصعيد، لأن تعميم الاخير قزّم قضية الهدر المخيف على بنية الاقتصاد السوري ككل إلى مرتبة ورقيات ليس إلا؟!

أين يتم الهدر إذاً؟!

أين يتم الهدر الحقيقي في الثروة الوطنية؟! سؤال أختزل البعض الإجابة عليه إما بالورقيات كما فعل رئيس مجلس الوزراء، أو بالحديث عن أسطول من السيارات الحكومية التي تكلّف الخزينة العامة ملايين الليرات كمصروف للبنزين وعمليات الإصلاح، أو بتقدير عدد الأسماء الوهمية للعاملين في الدوائر المختلفة التي تقبض رواتبها دون أن يكون لها أي وجود فعلي وفاعل في المؤسسات الحكومية، أو بالحديث عن التكاليف الباهظة وغير الضرورية لترميم المكاتب في والوزارات والإدارات والمؤسسات، وتغيير الفرش مع قدوم كل مسؤول جديد لتلك المديرية أو الوزارة، أو صيانة الأبنية والسيارات العامة بفواتير مبالغ بها، ووهمية أحياناً، إلا أن بنود الهدر تلك على أهميتها تبقى في خانة الهدر الصغير، لأن في سراديب الهدر الكبير ما هو أعظم من ذلك..

خلال العقد الماضي «2006»، كشف تقرير صادر عن هيئة تخطيط الدولة أن هناك هدرا سنويا في تنفيذ المشاريع الحكومية يبلغ 8 مليارات ليرة سورية، مؤكدا أن الرقم المتوقع هو نحو 20 مليار ليرة، وأوضح التقرير أن هذا الهدر هو عبارة عن بذخ ومبالغات كبيرة جدا في التكييف ووضع الرخام المستورد من الخارج والترتيبات المختلفة، فكم تضاعفت تكاليف الهدر حالياً؟!

وبالعودة إلى الوراء قليلاً، شكل انهيار جسر الميلبية على طريق دير الزور الحسكة خلال هطول الأمطار في عام 2011، وانهيار سد زيزون في عام 2002، وتجاهل المسؤولين لعدة تحذيرات بعد ظهور تشققات في السد، والخسائر المتتالية لأكبر المؤسسات الحكومية الإنشائية، وشركات المياه، وخسائر مبقرة طرطوس، وتراجع عدد رؤوس الأبقار فيها بشكل مخيف، ويضاف إليها الكثير الكثير من صفقات إصلاح الآلات وشراء قطع الآليات من الخارج للمؤسسات العامة، لا بل إن التهرب الضريبي الذي قدره مسؤول حكومي كبير في عام 2010 بنحو 200 مليار ل.س سنوياً ما هو إلا شكل فاضح من أشكال الهدر الاقتصادي المتعمد، وما خفي من تلك السلسلة الطويلة أعظم، كل ذلك بمجموعه يجسد عمليات الهدر الكبرى للمال العام على أكثر من صعيد دون حسيب ولا رقيب، وعلى الرغم من الحجم الكبير لهذا الهدر، إلا أن الأوساط الحكومية تصرّ على التعامل معه كأمر اعتيادي وهامشي..

الكيل بمكيالين

كم من المليارات يكلّف الهدر سنوياً؟! سؤال لا تتوفر الإجابة الدقيقة عنه، ومعظم ما يقال من أرقام هو مجرد تكهنات، إلا أن رقمه لن يكون أقل مما تبقى من دعم المازوت أو البنزين أو الخبز أو الأرز والسكر التمويني ولا حتى الكهرباء إلا أن أحداً من صانعي أو منفذي القرار الاقتصادي لم يتحرك للحديث عن هذا الفاقد الاقتصادي، ولم يطالب بتقدير قيمته السنوية، كما فعلوا مع غيره من الفواقد الاقتصادية إذا ما أرادوا أن يكونوا منصفين من حيث الشكل فقط، وهذا التجاهل لم يأتِ من فراغ، بل لأن المتورطين في عمليات الهدر الكبير للمال العام هم أقوى من القرار الاقتصادي بحد ذاته، وهم من أقطاب صناعته أساساً، وهذا ما ألمح إليه العديد من المهتمين والمتابعين للشأن الاقتصادي..

زائد ناقص

عن جد..!

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين أهمية الدور الذي قام به التجار السوريون الوطنيون أثناء الأزمة من توفير للسلع والمواد الأساسية للمواطنين ومن خلال ما سخروه من كتلة مالية وجهود متواصلة لذلك.

■■■

والدولار يرتفع في السوق السوداء!

أكد حاكم مصرف سورية المركزي الدكتور أديب ميالة أن قوى السوق السوداء وتجارها ومضاربيها تيقنوا من أن المركزي موجود وباستمرار في السوق، لجهة أنه يتدخل متى يشأ وبالشكل الذي يشاء، مع الانتباه إلى أن مصرف سورية المركزي هو اللاعب الوحيد في السوق والمحرك الرئيسي للسوق ولا أحد أقوى من المركزي ألبتة، مهما توهم المضاربون أو حاولوا تثبيت أقدامهم.

■■■

«لا تقولا»

أوضح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال الدين شعيب، أن نشرات الأسعار، ساهمت بتخفيض الأسعار ضمن الأسواق المحلية.

■■■

277 منشأة صناعية جديدة

ذكرت مديرية الاستثمار في وزارة الصناعة أنه تم الترخيص لأكثر من /277/ منشأة وحرفة ومشروعاً صناعياً خلال العام الماضي وفق القوانين الناظمة للعمل الصناعي برأسمال مقداره /2,7/ مليار ليرة موفرة /1340/ فرصة عمل جديدة في هذا القطاع.

■■■

البطالة ترتفع إلى 50%

أظهر تقرير اتحاد غرف التجارة للعام 2013 أن الاقتصاد السوري قد انكمش بحدود 40% خلال نحو ثلاث سنوات من عمر الأزمة مع بطالة اقتربت من حدود 50% في ظل عدم وجود بيانات رسمية تساعد في دحض هذه الأرقام الصادرة عن صندوق النقد الدولي أو تأكيدها، إلا أن التقرير لفت في الوقت ذاته إلى أن الحياة اليومية تؤكد وجود واقع قد يقترب مما يرسمه التقرير المذكور.

■■■

«إربت تنحل»

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق فداء بدور، على إن أهم الصعوبات التي تعاني منها المديرية هي نقص كادر الرقابة التموينية الذي لا يتجاوز 45 عنصراً، في الوقت الذي تحتاج المديرية إلى أكثر من 500 مراقب.

■■■

عودة النشاط!

صرح معاون وزير الاقتصاد عبد السلام علي أن مراقبة طلبات الاستيراد تظهر ارتفاع الطلب على المواد الأولية الداخلة في الصناعة بنسب 30% مقابل 10–15% رصدتها الوزارة في الأشهر الأخيرة من العام الماضي.

ويشير المعاون إلى أن الوزارة خففت بنسبة 55% من موافقتها على استيراد المواد المنتجة محلياً، هذا ولا تنشر الوزارة أي بيانات تفصيلية حول طلبات الاستيراد الموافق عليها، بينما تسربت سابقاً معلومات حول طلبات استيراد كثيرة لم تتجه للاستيراد بل للحصول على القطع الأجنبي.

المهمات الوطنية الديمقراطية... ودور الكتلة التاريخية في العراق

تعاني الساحة السياسية العراقية بقواها السياسية وحراكها الشعبي الاحتجاجي وإفرازات ما بعد الانتخابات من ضياع البوصلة التي تؤشر إلى اتجاه طريق الإنقاذ الوطني من الكارثة التي حلت في العراق.

■ صباح الموسوي*

الكارثة المركبة هي عبارة عن: مخلفات نظام فاشي عاث بالوطن تخريباً وتدميراً انتهى بالاحتلال، ونظام حل محله يمارس النهج التدميري الشامل ذاته ولكن بأدوات «جديدة» أفضت إلى تعريض الوحدة الوطنية للتمزق، ورهنت السيادة الوطنية في البيت الأبيض الأمريكي.

ما يجمع بين النظامين هو تغليب المصالح الطبقية الاستغلالية لفئة محدودة من الفاسدين الكبار على مصالح الشعب العراقي عامة والطبقات الكادحة خاصة، استخدام الشعارات الديماغوجية التهييجية، ارتهان القرار السياسي للإمبريالية الأمريكية والتبعية الاقتصادية لها وللشركات الاحتكارية.

غياب البوصلة

إذا كان من الطبيعي أن يتصرف النظامان «الساقط والراهن» بثروات وسيادة البلاد وفق نهج أقل ما يقال عنه بأنه لا وطني، لكونهما يمثلان الطبقة البرجوازية الطفيلية في المجتمع، فإن من غير المفهوم أن لا يتبلورالبديل الوطني التحرري برنامجاً وجبهةً، بل أكثر من ذلك، إن قوى هذا البديل تعاني من قصور متعدد الأوجه على المستوى الإيديولوجي والسياسي. فعلى الصعيد الفكري لم تجب معظم القوى على السؤال الرئيسي: ما الذي يحدد طبيعة المرحلة؟ أي طبيعة الواقع الراهن من الناحية الاقتصادية والطبقات الاجتماعية وأدوات التغيير.

فالحراك الشعبي ظل محصوراً في المطالب الثانوية، ولم تتحرر التحالفات من سقف العملية السياسية الفاسدة باعتراف حيتانها وإجماع الشعب العراقي، ناهيكم عن نتائج الانتخابات التي كرست هيمنة القوى الطبقية المعادية للكادحين.

صياغة للمهمة الوطنية

إن البرنامج الوطني التحرري الذي يتبنى إنجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية، المتمثلة في تطوير الوعي المجتمعي عبر نظام تعليمي حديث، ونشر الثقافة الوطنية المتحررة من دعاية الهويات الفرعية القطيعية وفصل الدين عن الدولة، وإعادة بناء البنية التحتية للصناعة والزراعة والخدمات، واستخدام موارد النفط وإيقاف هدر الغاز بما يضمن الاكتفاء الذاتي والقدرة على التصدير وحل مشكلة البطالة وتحقيق نظام ضمان اجتماعي عادل. وقبل كل ذلك ومن دونه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف قطعاً، استكمال مهمة السيادة الوطنية بإلغاء اتفاق المصالح الاستراتيجي مع الإمبريالية الأمريكية العدو الأول لشعبنا العراقي.

من الطبيعي أن يتصرف النظامان «الساقط والراهن» بثروات وسيادة البلاد فنهجهما لا وطني لكونهما يمثلان الطبقة البرجوازية الطفيلية

أداة التغيير

إن أهم شرط لنشوء الكتلة الوطنية الديمقراطية التاريخية ونجاحها في إنجاز مهمات المرحلة الوطنية الديمقراطية هو الدور القيادي للطبقة العاملة العراقية. فهي بحكم موقعها كأكبر منتج، في اقتصاد يعتمد على استخراج وتصدير النفط، قادرة على قيادة الطبقات الشعبية ممثلة بالفلاحين والبرجوازية الصغيرة. ولكي تتمكن الطبقة العاملة من قيادة حركة التغيير الثوري في المجتمع، يستلزم ذلك لعب طليعتها السياسية ورأس حربتها في الكفاح الطبقي الوطني دوراً واعياً ومعرفياً لتحديد أهدافها التكتيكية والإستراتيجية وآلية خوض الصراع بما يحقق الانتصار.

جاء سقوط الأحلام/الأوهام التي روجت لها قيادة الحزب «الشيوعي» العراقي المتخادمة مع الاحتلال وأذنابه من القوى الطائفية الاثنية حول مسيرة الإصلاح المزعومة لتنهض ما تبقى من كادر وقواعد نظيفة ومخدوعة للانتقال إلى الضفة الثورية في خدمة النضال الثوري الحقيقي. وهنا بالضبط تتموضع القوى اليسارية العراقية كطليعة منظمة واعية للطبقات الكادحة، حيث تلعب لجنة العمل اليساري العراقي المشترك دوراً مفصلياً في عملية بناء الكتلة الوطنية الديمقراطية التاريخية ورسم الخطوط الرئيسية للبرنامج البديل عن خيارِي استمرار حكم النظام الفاسد أو محاولة إعادة إنتاج شكل من أشكال الدكتاتورية الساقطة بالاحتلال.

■ *منسق التيار اليساري الوطني العراقي

من الذاكرة الثورية

للشعوب

■ قاسيون

1902/5/31 انتهاء حرب البوير وهي حرب استعمارية شنتها بريطانيا لإخضاع قبائل جنوب إفريقيا والجمهوريات البويرية ثلاث سنوات.

1973/6/1 انتفاضة "البوليتكنيك"، حيث قامت الشرطة اليونانية بقمع إضراب طلاب "البوليتكنيك" وأدى ذلك إلى موجة احتجاجات كبيرة في اليونان شارك فيها النقابات العمالية والطلابية واليساريون والجيش وسقط نتيجتها النظام الفاشي اليوناني.

1933/6/2 النازي أدولف هتلر يشن حرباً على النقابات العمالية في ألمانيا باعتبارها بؤر للشيوعيين وذلك بعد شهور قليلة من وصوله إلى الحكم.

2003/6/3 النمسا شهدت أكبر حركة إضرابات عمالية منذ خمسين عاماً شارك فيها مليون شخص.

2013/6/3 الشرطة التركية تقتل مواطنا تركيا في ساحة تقسيم في اسطنبول خلال تظاهرات المواطنين الأتراك ضد الحكومة التركية أثناء الاحتجاج على إزالة حديقة تاريخية.

1982/6/4 قوات الاحتلال الصهيونية تقصف جنوب لبنان قبل يوم واحد من بدء اجتياح الأراضي اللبنانية.

1967/6/5 عدوان الكيان «الإسرائيلي» على سورية ومصر والأردن والضفة الغربية، حيث وسع الكيان الصهيوني من الأراضي المحتلة، فاحتل الجولان ومدينة القنيطرة، وسيناء، والضفة الغربية، وهجر أهلها بما عرف بيوم «النكسة».

2005/6/6 استقالة الرئيس البوليفي كارلوس ميسا بعد 20 شهراً على توليه مهامه بسبب تظاهرات تطالب بتأميمه قطاع الغاز ومياه الشرب التي أصبحت أسعارها لا تطاق وقد وصل إلى السلطة الحركة من أجل الاشتراكية التي يتزعمها الرئيس الحالي إيفو مورايس.

التحديات المصرية الراهنة: الفساد والاقتصاد

يشكل الاقتصاد المحرك الأساسي لجميع التحولات السياسية في نهاية المطاف، وكلما اتسعت حدة الفارق الطبقي في المجتمعات أدى ذلك إلى التغيير أياً كان شكله. لم تخرج مصر عن هذه القاعدة، حيث شهدت منذ ثلاثة عقود ترديا في الواقع الاقتصادي والاجتماعي بات الآن يهدد حوالي 40% من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بالبقاء.

■ شيرين الذياب

شهدت مصر تدهوراً اقتصادياً كبيراً في السنوات الأخيرة أيضاً، حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر، وتدهورت قطاعات الطاقة والإسكان والمياه والمواصلات، بالإضافة إلى خسارة 40 مليار جنيه سنوياً «5،8 مليار دولار» بسبب الفساد وهو ما يعادل الإنفاق الحكومي على الصحة مرة ونصف البالغ 27 مليار جنيه في عام 2012، وتدني نمو الناتج المحلي وارتفاع العجز في الموازنة العامة، حيث بلغ حجمه 14% من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع الدين العام بشكل مهول ليصل إلى «1527 مليار جينيه مصري» وهو ما يعادل 95% من الناتج المحلي الإجمالي ويشير إلى تعقد خطير في الوضع الاقتصادي.

الدولة وكبار رجال الأعمال

كما بلغت الخسائر في البورصة المصرية في 1 حزيران 2014، نحو 16 مليار جنيه أي حوالي «2،2 مليار دولار» وذلك في يوم واحد، وكان ذلك رداً من حيتان المال على قرار الحكومة فرض ضريبة على "الأرباح الرأسمالية» بمقدار 8–10% سنوياً، وذلك تماشياً مع ما أورده الرئيس الجديد عبد الفتاح السيسي في حملته الانتخابية عن صندوق مصري للاستثمار يهدف إلى جمع 100 مليار جنيه من رجال الأعمال والمستثمرين سنوياً، بما يسمح بإعادة هيكلة الاقتصاد المصري وتنميته.

بقيت الملفات الاقتصادية في مصر هي الأعقد خلال فترات الحكومات الانتقالية وخلال حكم الإخوان، وقد تعمقت الأزمة الاقتصادية منذ سقوط مبارك وبعد سقوط مرسي بسبب التوتر الأمني الذي شهدته البلاد، إلا أن بقاء المعضلات الاقتصادية يرجع بشكل أساسي إلى الفساد المتجذر في بنية النظام المصري قبل ثورة يناير 2011 واستمراره حتى الآن، حيث يسيطر رجال الأعمال والمستثمرون على أجهزة الدولة المصرية وبشكل أساسي في مواقع اتخاذ القرارات الاقتصادية.

إقصاء القطاع العام

إن بقاء القوانين والأنظمة الاقتصادية التي تحد من دور الدولة في التنمية هو العامل الحاسم في التطور الاقتصادي المصري، حيث يُغيب قطاع الأعمال العام بالدولة، فإبان ثورة يناير لم يتم تسمية وزارة قطاع الأعمال العام بالدولة والتي كانت موجودة أصلاً، بل تم إلحاقها بنائب رئيس مجلس الوزراء، ويجري الحديث عن دمجها في الأيام المقبلة مع وزارة الاستثمار، رغم أن هذه الوزارة تضم تسع شركات قابضة و146 شركة تابعة ويعمل فيها نحو 500 ألف عامل بالإضافة إلى أضعاف هذا الرقم من العمال التابعين لهذه الشركات.

يبدو أن حل القضايا الاقتصادية مرهون بجملة قرارات حاسمة وجريئة ويتطلب من الرئيس الجديد خارطة تحالفات جديدة تنقذ البلاد من الأزمات والاحتجاجات.

حكومة توافق لإدارة الأزمة!

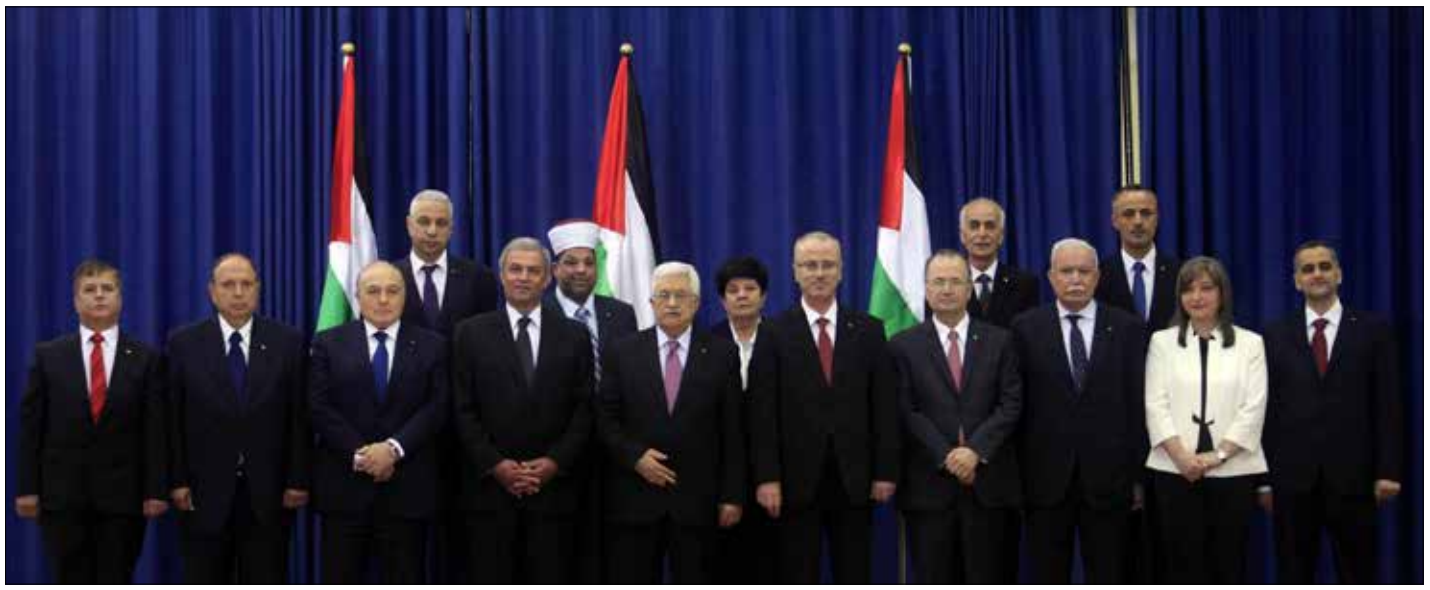

بعد مرور خمسة أسابيع وبضعة أيام على إعلان "اتفاق الشاطىء"، أدت الحكومة الـ17في تاريخ تشكيل الحكومات التي نَظَم عقدها "إتفاق أوسلو" الكارثي، اليمين في مبنى مقاطعة سلطة رام الله المحتلة أمام رئيسها وقيادات الفصائل.

■ محمد العبد الله

رئيس الحكومة القديمة – الجديدة "رامي الحمد الله" مع ثمانية وزراء من حكومته السابقة، ظهروا في تشكيلة مُطَعَمة ببعض الوزراء الجدد الذين حدد "محمود عباس" الممسك بعدد من السلطات القيادية في يديه، مواصفاتهم من خلال التزامهم الدقيق بـ"برنامجه" الذي هو برنامج الحكومة!. هذا التفرد بالسلطات دفع بمدير مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان "خليل أبو شمالة" لاتهام "أبو مازن بممارسة نوع من السياسة الديكتاتورية بعيدة عن روح المؤسسة، وقد بدا هذا واضحاً من خلال جملة من القرارات كان من بينها تصميمه على تحديد بعض أسماء الوزراء".

جاء تكليف «الحمد الله» بتشكيل الحكومة بناء على تجربته/علاقته برئيس السلطة، والتزامه الدقيق بما يقرره الأخير. حيث أن الحكومة هي «حكومة الرئيس» وبرنامجها «برنامجه». وهذا ما أكده في كلمته المتلفزة بعد أداء الحكومة للقسم إنها حكومة «ملتزمة بحل الدولتين، وتعترف بـ»دولة إسرائيل» وتنبذ العنف، وملتزمة بالتنسيق الأمني وبالاتفاقيات المبرمة وباللجنة الرباعية». برنامج عمل الحكومة المعلن على لسان عباس كان منسجماً ومتوافقاً مع ما جاء في سياق الحملة السياسية والإعلامية لرئيس سلطة المقاطعة التي كرر فيها على الملأ مواقفه: «التنسيق الأمني ثابت مقدس... وسواء اختلفنا أو اتفقنا في السياسة فهو سيستمر. لكن العودة إلى صفد فهي ليست ثابتاً مقدساً»!. أمام الصمت «المُلتبس» لحماس ولقوى وفصائل عديدة، فقد رسمت النقاط السابقة بنود البرنامج/البيان السياسي للحكومة ولاتفاق الشاطىء.

صَنّاع اتفاق المصالحة

جاء الاتفاق على تسمية وزراء الحكومة العتيدة، بعد عمليات شد وجذب مارسها طرفا الأزمة/الحل على امتداد الأربعين يوماً التي أعقبت إعلان إتفاق المأزومين في مخيم الشاطىء بمدينة غزة في 23 إبريل/نيسان الفائت. عشرات المقالات عالجت دوافع ذلك الإتفاق الذي تحدث في قضايا إجرائية لمعالجة ما أحدثته سنوات الانقسام السبع على أكثر من صعيد، وفي طرحه خطة عمل أشبه ما تكون «وعوداً» مستقبلية تدغدغ مشاعر المواطنين، لأن تحقيقها مرهون بدرجة عالية من الوحدة الوطنية بين «قوى سياسية وأهلية وعسكرية» تلتقي على برنامج سياسي وكفاحي يوحد الأرضية الجماهيرية ويعيد تصليبها في مواجهة قوى الغزو والاحتلال والاستسلام. كان اللافت في أحد أطراف الاتفاق، غياب حركة فتح «حزب السلطة» واستبدالها بوفد للمنظمة، يضم بالإضافة لحزب السلطة، فصيلين، يؤمنان بـ»المقاومة السلمية، اللاعنفية» مع أحد أكبر رجال الأعمال وأبرز دعاة «السلام الإقتصادي» الذي استضاف في بيته بمدينة نابلس المحتلة اجتماعاً تحت عنوان «كسر الجمود» «4 /11/ 2012» لكنه في الواقع، كان اجتماعاً لـ «كسر الصمود» كما جاء في عنوان مقال لي صدر حينها. هذا الاجتماع ضم عـدداً من رجـال الأعـمـال الصهاينة المحتلين، من ضمنهم صاحب سلسلة المتاجر في المستعمرات المقامة على الأراضي المحتلة «رامي ليفي» وعمرو موسى الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، ورئيس الوزراء الأردني السابق عبد السلام المجالي، ومحمد مصطفى رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني كممثل لمحمود عباس، وآخرين. كما ضم الوفد أيضاً مصطفى البرغوثي، أحد أبرز دعاة المقاومة اللاعنفية و»السلام والتعايش»!.

قبل الإعلان عن تشكيل الحكومة، ظهرت تصريحات عن قادة حركة حماس، أشارت لاحتمال انهيار كل ما بني خلال الأسابيع الفائتة نتيجة «إنقلاب» الحمد الله على الاتـفـاق، كما صـرح «صـلاح الـبـردويـل» و»فتحي حماد» بسبب تحويل «وزارة الأسرى» إلى هيئة تخضع لإشراف وزير الزراعة والشؤون الاجتماعية. كما برزت عقبة التجديد لوزير الخارجية «رياض المالكي» التي كانت حماس ترغب في تكليف شخصية أخرى للمنصب. لكن التشدد الواضح في موقف أبو مازن، دفع بحماس للرضوخ لشروطه. لقد جاء تحويل وزراة الأسرى إلى هيئة كان استجابة لطلبات أمريكية وأوروبية، خاصة وأن بعض الدول الغربية المانحة حذرت من أنها لن تدعم حكومة تمول الفلسطينيين في السجون «الإسرائيلية». لكن اللافت أن ذلك الرضوخ والتنازل «الثنائي» تم الإعلان عنه مع أيام الإضراب المفتوح الذي يخوضه المعتقلون الإداريون في سجون العدو ومراكز توقيفه احتجاجاً على تمديد فترات اعتقالهم، هذا الإضراب الذي بدأ ينضم إليه عدة آلاف من الأسرى الأبطال.

مخرج حماس المؤقت

لم يكن الحديث عن عملية «تعديل وزاري» لحكومة الحمد الله الأخيرة بعيداً عن الواقع. فالحكومة الحالية هي حكومة «الرئيس» كما كانت سابقتها، وقد ظهرت للمشهد السياسي، بعد التغيرات الكبرى التي نقلت حماس من ضفة إلى ضفة..."الرئيس». فما بين الانتقال من خطاب أقرب للتخوين في كلام وتصريحات قادة الحركة في غزة والخارج لسياسات سلطة رام الله المحتلة، إلى خطاب التأييد والدعم لتلك السياسات «المشبوهة» والمتواطئة مع معسكر الأعداء –كما كانت تصر الحركة– ، تكون حماس قد غادرت ليس الحكومة فقط، بل ثقافة ولغة ونهج «حركة التحرر الوطني». ليس صعباً على أي متابع معرفة الأسباب التي دفعت بحماس لتلك التراجعات السياسية والتحالفية على مدى السنوات الأربع الأخيرة. كان الارتباط بمواقف وخطط مكتب الإرشـاد الدولي لـجماعة الإخـوان المسلمين على الفرع الفلسطينشي للجماعة، أكثر تأثيراً وفاعلية من رؤية وتوجهات جيل القساميين المقاتل. ولـهـذا فـإن قـيـادة حـمـاس وهـي تـحـاول الهروب للأمام في طريق تقديم التنازلات الكبرى ـالتي رأى فيها أحد الباحثين: اتفاق أوسلو كارثي جديدـ لاعتقادها بإمكانية إنقاذها من الأزمات الحادة التي بدأت تحيط بوجودها الحركي/السياسي/ الأيديولوجي، وفي إدارتها «الفردية/ الذاتية» لقطاع غزة المحاصر صهيونياً ومن النظام العربي، فإنها ستكون مطالبة بتوفير القناعة لكوادرها المقاتلة والمجاهدة عن سهولة الانتقال للبرنامج «الآخر» الذي تتناقض «ثوابته» مع الثوابت الوطنية لشعبنا.

إن قيادة حماس وهي تحاول الهروب للأمام في طريق تقديم التنازلات الكبرى ستكون مطالبة بتوفير القناعة لكوادرها المقاتلة والمجاهدة عن سهولة الانتقال للبرنامج «الآخر»!.

عقلية التفرد والإقصاء

وضع اتفاق الشاطىء لحكومة «التكنوقراط» القديمة/الجديدة فترة انتقالية مدتها ستة أشهر لإنـجـاز عـدة خـطـوات مـنـهـا: دمج الوزارات وفي القلب منها «وزارة الداخلية» وصلاحـيـة وزيـرهـا ـالـذي هـو رئـيـس الوزارةـ وقدرته على توحيد أجهزة الأمن في الضفة والقطاع. بالإضافة لمعالجة قضية أكثر من أربعين ألف موظف في قطاع غزة تطالب حماس بضمهم لجيش الموظفين عند سلطة رام الله الذي يقارب 160 ألفاً، وهو ما ترفضه حركة فتح. وكذلك العمل على إطلاق سراح المعتقلين لدى الحكومتين، وفتح معبر رفح، والتحضير للانتخابات، والتخفيف من الأزمات المعيشية والاقتصادية للمواطنين داخل القطاع المحاصر. وفتح حوار جاد ومسؤول حول وضع المنظمة وهيئاتها والإطار القيادي المؤقت. على الرغم من أن أكثر من فصيل ـرغم عضويته بلجنتها التنفيذية ومجلسها المركزيـ كان قد أعلن عن انتهاج قيادة السلطة لسياسة الإقصاء والتهميش والإهمال في كل الحوارات التي أفضت لولادة الحكومة الجديدة التي بادر «الجميع» للتهنئة بإعلانها!.

كيان العدو و...الحكومة

رغم صخب ردود فعل بعض أحزاب حكومة العدو الصهيوني، فإن الغبار المؤقت الذي افتعله نتيناهو وليبرمان وبينيت حول رفض التعامل مع حكومة الحمد الله، سيهدأ رويداً رويداً بعد القرار الأمريكي والأوروبي بالتعامل مع الحكومة الجديدة التي ستكون فاتحة زيارتها الدولية، الذهاب لواشنطن . لقد قرأ كل من «ليبد وليفني» المواقف الدولية وطبيعة برنامج حكومة التوافق ووجدوا في كل ذلك فرصة مشجعة على الاستمرار بالتواصل مع الحكومة الجديدة. وقد عبّرت افتتاحية صحيفة «هآرتس» في الثاني من الشهر الحالي عن رفضها لسياسة التهديد بالعقاب التي تحدث عنها نتنياهو وبعض وزرائـه، بالقول «في مجرد التهديد يكمن التناقض: إذا كان رئيس الـوزراء مستعداً لـمـواصـلـة الـتـنـسـيـق الأمـنـي مـع حكومة فلسطين، أفليس في ذلك اعترافاً بالحكومة التي يرغب في مقاطعتها؟ غير أنه ليس هذا التناقض وحده ما يثير العجب. فالحكومة الفلسطينية التي ستقوم هي نتيجة المصالحة بين حماس وفتح وتعكس اعتراف حماس بالسلطة الفلسطينية التي هي نفسها ولدت في أعقاب اتفاقات أوسلو التي عارضتها حماس بكل قوتها».

استنتاج

في ظل المشهد الذي أحدثه الاتفاق على «إنهاء الانقسام» بما يتطلبه من توفير بيئة وطنية تعمل بعقلية جماعية، تم الإعلان في المقاطعة عن مجموعة إجراءات «عقابية» من طرف واحد يتفرد بالقرار والمال ضد موقف سياسي ووطني، اتخذه فصيل مؤسس وتاريخي في النضال الوطني والقومي «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» في الجلسة الختامية لاجتماعات المجلس المركزي برام الله المحتلة. يضاف لتلك الإجراءات ما تقوم به أجهزة التنسيق «التنفيذ» الأمني في عدد من مدن وبلدات وقرى الضفة المحتلة، باعتقالات وحملات قمع بحق مناضلين من حركة الجهاد الإسلامي. إن هذا النهج القديم/الجديد الذي كانت تتفرد فيه سلطة المقاطعة، سيستمر في ظل اتفاق الشاطىء الثنائي، انطلاقاً من» ثوابت» الرئيس وحكومته. عندها يصبح التساؤل عن مكامن الفرق بين الإنقسام والمصالحة ـحتى لا نقول الوحدةـ منطلقاً من علاقة كل ذلك التوصيف ببرنامج المواجهة والمقاومة مع العدو وإدامـة الاشتبـاك مع أدوات الغزو والاحتلال والتفريط.

جيوسياسة

قرغيزيا
أغلقت الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة قواتها الجوية في مطار «مانـاس" مطار العاصمة القرغيزية بشكيك، صباح يوم الأربعاء 2014/6/4، ويظل حوالي 300 عسكري أمريكي موجودين هناك. وعليهم أن يرحلوا قبل 11 تموز/يوليو. وسيحل محلهم جنود الحرس الوطني القرغيزي. وافتتحت القاعدة العسكرية الأمريكية في مطار بشكيك في عام 2001.

■ ■ ■

البرازيل
تجمع مئات من المتظاهرين في مدينة غويانيا في البرازيل محتجين على فعاليات بطولة العالم بكرة القدم لعام 2014 التي ستبدأ قريباً وذلك الثلاثاء 3 يونيو/حزيران الحالي، وهتفوا بشعارات ضد الحكومة البرازيلية التي أنفقت أموالاً هائلة على مشاريع بطولة العالم.

■ ■ ■

روسيا
ستبدأ روسيا والصين في شهر حزيران/يونيو الجاري بتسوية المدفوعات الناجمة عن المبادلات التجارية بعملة الروبل الروسية وفقا لوزير الكسندر غالوشكا، وزير تنمية الشرق الروسي. كما صرّح وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف أن روسيا والصين ستنشآن وكالة مشتركة للتقييم الائتماني، وقال سيلوانوف إن موسكو وبكين تعوّلان على أن تكون الوكالة «خارج السياسة» وأن تكون تقديراتها «اقتصادية بحتة».

■ ■ ■

الصين
كشفت الصين واليابان عن خطط لتعزيز عمليات تبادل العملة بين الدولتين بصورة مباشرة خلال زيارة قام بها رئيس الوزراء الياباني يوشيهيكو نودا إلى الصين، واجتمع خلالها مع نظيره الصيني ون جيا باو، ويسمح الاتفاق للشركات بتبادل عملتي الصين واليابان بصورة مباشرة بهدف تعزيز التجارة الثنائية وتقليل التكاليف.

■ ■ ■

اليابان
اتفقت اليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية على مواصلة التعاون الوثيق حول الملف النووي لكوريا الشمالية، مؤكدين عدم الإعتراف بها كدولة نووية. كما بحث وزراء الدفاع الأمريكي تشاك هاغل والياباني اتسونوري أونوديرا والكوري الجنوبي كيم كوانغ جين مسائل الأمن الإقليمي. وفي السياق ذاته اتهم وزير الدفاع الأميركي تشاك هايغل، الصين باتخاذ «إجراءات أحادية الجانب تزعزع الاستقرار» في بحر الصين الجنوبي، محذراً من أن الولايات المتحدة لن تبقى مكتوفة الأيدي إذا ما تم تهديد النظام العالمي.

■ ■ ■

هاييتي
استعملت الشرطة في هايتي الغاز المسيل للدموع يوم الخميس 5 حزيران لتفريق مظاهرة بالعاصمة بورتوبرنس تطالب بتنحي الرئيس ميشال مارتيلي. وسار قرابة 5 آلاف متظاهر في شوارع العاصمة الهايتية بورتوبرنس رافعين شعارات تطالب الرئيس بالاستقالة.

■ وكالات

تركيا: تصاعد الحركة الاحتجاجية

أطلقت القوات التركية، الأربعاء 2014/6/4، القنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه على محتجين أكراد على خطط بناء ثكنات عسكرية جنوب شرقي البلاد، كما استمرت الصدامات بين الشرطة التركية والمتظاهرين المحتجين على مقتل أكثر من 300 عامل في منجم «سوما» للأسبوع الثاني، وخصوصاً بعد انتشار معلومات مؤكدة عن معرفة الحكومة بإمكانية حدوث هكذا انفجار في هذا المنجم منذ 2010، وفق تقرير مقدّم من «مجلس المعماريين والمهندسين» للحكومة التركية.

■ فيصل يعسوب

وقد شهدت تركيا عموماً، وبخاصة «اسطنبول»، تظاهرات ساخطة بعد مقتل العمال في منجم «سوما»، وما زاد حدة المواجهات مع القوات الأمنية مقتل أربعة أشخاص وإصابة أكثر من 500 متظاهر ما لا يقل عن 60 منهم إصابات خطيرة، هذا منذ منتصف الشهر الفائت أيار 2014 فقط. وأيضاً دخلت منطقة «أوكميداني» في خضم هذه المواجهات، وهي المنطقة الواقعة في قلب اسطنبول والتي تغص بالمساكن العمّالية والشرائح الوسطى والفقيرة، والأسبوع الفائت باتت هذه المنطقة هي مركز الحدث بعد مقتل رجل ثلاثيني لا علاقة له بالتظاهرات الناشبة، لكنه أصيب برصاص طائش بسبب كثافة النيران المطلقة في الهواء.

تطور التحرك الشعبي
هذه الأحداث هي عملياً استمرار للسخط الشعبي الذي تشهده تركيا منذ 2011 عملياً، إذ لم يمر شهر واحد منذ نهاية 2011 ولم تشهد فيه اسطنبول تحديداً، مظاهرات ضد سياسات حكومة حزب العدالة والتنمية.
في بداية الاحتجاج الشعبي تركّزت المطالب حول قضايا تتعلق بالحريات العامة، وسياسات حزب العدالة والتنمية وتوجهاته لأسلمة الحكومة وقوانين الدولة. لكن مع منتصف 2012 باتت الشعارات أكثر جذرية، فكانت المظاهرات والتحركات ضد التدخل التركي في الأزمة السورية، وعمليات الخصخصة للقطاع المصرفي الحكومي ولجزء واسع من القطّاع الصحي، إضافة طبعاً للصدامات الواسعة، وسقوط جرحى وضحايا، وحملات الاعتقالات، وتصريحات الحكومة المستمرة بأن كل تلك التظاهرات هي نتيجة لتلاعب إقليمي، وهو ما كان يعيد تأجيج الاحتجاجات والصدامات مع قوات الأمن على طول عام 2012.

التحوّل والتجذّر في الحركة الشعبية
مع بداية 2013 جاء المنعطف الكبير في سلسلة الاحتجاج الشعبي، قضية «حديقة غيزي» في ميدان «تقسيم»، وهي ذات الإرث الوطني للشعب التركي والتي كانت الحكومة التركية تنوي إزالتها وإلغاء احتفلات تقسيم السنوية الوطنية لبناء مجمع تجاري مكانها بحجة العوائد العالية من هذا المشروع.
وإثر ذلك باتت التظاهرات أكثر حدة مع انضمام فئات واسعة شعبية استشعرت توجهات لاوطنية لدى حكومة العدالة والتنمية، ورُفعت شعارات أكثر جذرية تناهض التقارب التركي الأوروبي، وتتطالب برفع مستويات المعيشة ومحاربة البطالة المتفجرة بعد زهوة فقاعة النمو التي شهدتها تركيا بين 2008 و2011، وبدأت مظاهرات مناهضة للعولمة والسياسات الليبرالية بالظهور بشكل أكبر، وشملت قطاعاً أوسع بكثير من الأحزاب والقوى اليسارية وفئات المثقفين، واندمجت هذه المرة الهموم الوطنية الواضحة والمباشرة مع تلك الأكثر عمقاً في الشأن الاقتصادي الاجتماعي، ومازاد الطين بلّة بالنسبة لحكومة العدالة والتنمية هو عقلية رئيس الوزراء «إردوغان» الذي وصف المتظاهرين بالمتآمرين والخونة، وصرّح بان «هذه مجرد تظاهرات عشوائية مدفوعة لا يمكن أن تخيفنا»، ما دفع المتظاهرين لرفع شعار: «إنها مجرد انتفاضة، ليست ثورة بعد!» للتذكير بما قاله الملك الفرنسي «لويس السادس عشر» لمستشاره قبل أسابيع من اقتحام قصر فيرساي إبان الثورة الفرنسية.
واليوم، مع قضية انفجار المنجم، ومقتل العمال بداخله، تأخذ التظاهرات منحنىً أعمق بسبب استشعار الطبقة العاملة الاستهداف المباشر لها، من خلال التآمر الحاصل بين الحكومة والشركة المستثمرة، بعدم مواجهة الخطر المعلن منذ 2010، ودفع العمّال إلى الموت مجاناً.

المقاومة الشعبية في الشرق الأوكراني

بعد أيام من حدوث الأزمة الأوكرانية وقيام قوى فاشية جديدة بالاستيلاء على السلطة في العاصمة الأوكرانية كييف انطلقت في المناطق الشرقية من البلاد وخاصة في مقاطعات دونيتسك ولوغانسك ومناطق خاركوف وكراسنوأرميسكايا وغيرها حركات احتجاجية.

■ آلان كرد

تعبر هذه الحركة الاحتجاجية الشعبية عن رفض قطاعات شعبية واجتماعية واسعة للسلطات الفاشية الجديدة في كييف، كما تعبر عن رفض سكان هذه المناطق لأي شكل من أشكال الفاشية أو التحالف مع الغرب بشكل عام، والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، وأعلن عن تأسيس جمهوريات شعبية في هذه المناطق تسعى للاتحاد مع جمهورية روسيا الجديدة.

الطبقة العاملة أكبر المتضررين
تضم أراضي الإقليمين المذكورين أحواض مناجم فحم الدونباس الشهيرة، ومعامل التعدين الكبيرة، وأكثر من 80% من الصناعات الأوكرانية المختلفة، وذلك على عكس الغرب الأوكراني الريفي المهمش، لذلك فإن معظم سكان هذه المناطق هم من الطبقة العاملة بالإضافة إلى وجود طبقة وسطى صغيرة ومناطق أخرى سكانها ضباط وجنود متطوعون في الجيش.
مع انطلاق الحركة الاحتجاجية في هذه المناطق تم تشكيل قوات الدفاع الشعبي في كل جمهورية على شكل حركة مقاومة شعبية للدفاع عن سكان هذه المناطق إذا ما حاول الفاشيون الجدد غزوها، وقد شكل العمال أكثرية عناصر المقاومة الشعبية التي كانت في البداية عبارة عن دوريات لحماية تماثيل لينين والصروح السوفييتية الأخرى من اعتداءات محتملة كما جرى في بقية المدن، وتبلورت الدوريات العفوية إلى حركة مقاومة شعبية منظمة ومسلحة انضم إليها جنود وضباط في الجيش من سكان هذه المناطق.

الشيوعيون في المواجهة
جاءت هذه المقاومة رداً على تسريح آلاف العمال وإغلاق المصانع التي تربط أوكرانيا بالاقتصاد الروسي أولاً، وبالتالي خسر العمال مصادر دخلهم، وللدفاع عن السكان ثانياً وللوقوف في وجه مظاهر الفاشية الجديدة التي خيمت على أوكرانيا مؤخراً.
كما كان للشيوعيين الأوكرانيين دور هام فيها، حيث أيد الشيوعيون الأوكرانيون مطالب المقاومة الشعبية التي تعبر عن سكان هذه المناطق وأوصلوها إلى البرلمان الأوكراني وقد تسبب هذا بفصلهم من عضوية البرلمان بتهمة تأييد الانفصاليين، وشارك الكثير من الشيوعيين في المقاومة الشعبية في دونيتسك ولوغانسك ورفعت الأعلام الحمراء وصور لينين وستالين وعلم النصر على الفاشية على الكثير من حواجز المقاومة.

الانتخابات الأوروبية والفاشية وتصدع الهيمنة الأمريكية

«أوروبا، بالنسبة لأميركا، هي المعبر الأساسي لأمريكا إلى أورسيا. مصلحة أمريكا في أوربا الديمقراطية هائلة، فعلى عكس روابط أمريكا مع اليابان، الناتو يرسخ النفوذ السياسي والقوة العسكرية الأمريكية على المنطقة الأوراسية. بالتحالف مع الدول الأوروبية المعتمدة بشكل كبير على حماية الولايات المتحدة، فإن أي توسيع للنطاق السياسي الأوروبي هو بشكل تلقائي توسيع للنفوذ الأمريكي. وعلى العكس فإن قدرة الولايات المتحدة على وضع تأثيرها ونفوذها في أورسيا، يعتمد بشكل أساسي على إقامة روابط متينة عابرة للمحيط الأطلسي»

■ سلام الشريف - فرنسا

أثارت نتائج الانتخابات الأوروبية هلع الامتدادات الرأسمال المالي الدولي في الفضاء السياسي الأوروبي، إذ أظهرت النتائج التقدم الكاسح للقوى السياسية التي تريد الخروج من الاتحاد الأوروبي في بلدان مفتاحيه، فقد حصلت الجبهة الوطنية في فرنسا على المركز الأول لأول مرة في تاريخها بنسبة 25% متقدمة على خصومها في 71 دائرة من أصل 96، أما في بريطانيا فقد تصدر حزب استقلال المملكة المتحدة النتائج بحصوله على 26%. حالة الهلع المستمرة لا تعود فقط للخوف من أثر دخول هذه الأحزاب إلى البرلمان الأوروبي «من ضمنها تعليق المفاوضات حول اتفاقية التحرير الاقتصادي العابرة للأطلسي مع الولايات المتحدة»، بل ما تمثله النتائج من مؤشر حول اتجاهات الانتخابات الرئاسية والبرلمانية القادمة في هذه الدول.

فمطلب الخروج من الاتحاد الأوروبي في صعود متواصل مما يعني تحول الأزمة الاقتصادية إلى أزمة سياسية ستؤدي على الأرجح إلى تقسيم المعسكر الأوروبي بما ينضوي ذلك من تصدع الهيمنة الأمريكية في القارة العجوز. هذا الاتجاه يشمل عمليا معظم دول الجنوب الأوروبي مع الدول المفتاحيه في أوروبا الغربية على تنوع التمثيلات السياسية في كل منها وبالتالي عدم إمكانية معالجتها كحزمة واحدة، إذ سنكتفي بتسليط الضوء على المثال الفرنسي. قبل تناول الآثار الجيوسياسة لتقدم الجبهة الوطنية في فرنسا، لا بد من معالجة بعض القضايا الإشكالية بخصوص الهوية الطبقية والايديولوجية للقوى السياسية اليمينية بما فيها القوى الموسومة بالفاشية.

من هي الفاشية اليوم

تمضي أجهزة البروباغندا بأذرعها المتنوعة بالاصطياد بالمياه العكرة، عبر تكنيكاتها المعهودة بوضع التناقضات الثانوية محل الأساسية والتركيز على القضايا الجزئية وتغييب السياق الكلي، لحرف الأنظار عن التناقضات التي يتوجب حلها اليوم. إذ تطلق صفة الفاشية بناء على موقف القوة المعنية من قضية الهجرة، فهل هذا هو معيار كاف لإطلاق تسمية الفاشية على قوة ما ؟

الجدير بالذكر في هذا السياق أن سياسات النخبة التقليدية الحاكمة من أحزاب الاشتراكية الديمقراطية والأحزاب المحافظة نحو قضية الهجرة تندرج ضمن إطار الصراع بين العمل ورأس المال، إذ يتم الضغط على العمل ودفع الأجر نحو الانخفاض عبر استقدام اليد العاملة وتحديدا المؤهلة مقابل الرفض القاطع للمهاجرين غير المؤهلين الذين لا يتبقى أمامهم سوى الطرق "غير الشرعية" القاتلة. تشكل هذه السياسية أحد تجليات التبادل اللامتكافىء مع دول المركز بما تمثله من نهب لعقول وكفاءات دول الأطراف.

لاشك بأن الخطاب الشوفيني للجبهة الوطنية ينطوي على خطر لصعيد الصراع فيما بين الطبقة العاملة على أسس أثنية ودينية، لكن صفة الفاشية تتحدد بالدور الاقتصادي والسياسي بالمشهد الدولي قبل كل شيء فتفريق الطبقة العاملة على أسس أثنية هو تكنيك استخدم من كل التمثيلات السياسية لرأسمال. فالفاشية كظاهرة تاريخية هي التعبير السياسي عن الفئات الأكثر رجعية من رأس المال المالي التي تريد المحافظة على القائم، أي بالملموس، القوى التي تدافع عن العالم أحادي القطب واستمراريته بأي ثمن والعاملة ليل نهار على كسر الدولة الوطنية أوالقومية حول العالم بما تشكله من عائق لاستمرارية نظام رأس المال، فالدولة الوطنية كمنتج تاريخي تعيق الآليات الداخلية لرأس المال التي تعمل على تعديل أثر ميل معدل الربح للانخفاض «التحرير التجاري والمالي، المشاركة الشعبية السياسية..الخ». بالتالي فصفة الفاشية تحدد حسب مواقف القوة المعنية من هذه القضايا في السياق الأوروبي.

الدولة الوطنية كمنتج تاريخي تعيق الآليات الداخلية لرأس المال التي تعمل على تعديل أثر ميل معدل الربح للانخفاض

اليسار واليمين والفاشية في السياق الأوروبي

من الناحية الجيوسياسية، بدأت عملية تشكيل الاتحاد الأوروبي منذ خمسينيات القرن الماضي تحت الدعم الأمريكي، بهدف إبعاد شبح الاشتراكية عن أوروبا الغربية والعمل على استعادة أوروبا الوسطى والشرقية من الفضاء الشرقي، لينتقل التركيز إثر انحلال الكتلة الشرقية إلى امتصاص دولها ودفع عملية انتقالها الاقتصادي والسياسي من المعسكر الاشتراكي وتوسيع رقعة الناتو الأمر الذي نرى استمرار يته اليوم في الأزمة الأوكرانية.

من الناحية الاقتصادية، تشكل أوروبا سوقاً مشتركة دفعت بعملية تمركز وتركز رأس المال لمصلحة دول المركز «تحديدا ألمانيا» على حساب الدول الطرفية التي فقدت جزءاً مهما مما كانت تملكه من بنى صناعية. كما يقوم على إعمال المنافسة بين الطبقة العاملة لبلدان الاتحاد لدفع الأجور نحو الانخفاض. عدا عن إلغائه للسيادة النقدية للبلدان الأعضاء وتسليمها للبنك المركزي الأوروبي الذي تتم إدارته من "تكنوقراط مستقلون" عن العملية السياسية محكومين بإتباع الوصفات النيوليبرالية فقط والامتناع عن إقراض الحكومات مقابل السخاء بإقراض القطاع المصرفي الخاص. فالاتحاد الأوروبي بصيغته الحالية ضربة للديمقراطية البرجوازية الأوروبية كونه يعمل على سحب وظائف الدولة الوطنية وتحويلها للكيان الأوروبي فوق الوطني، دون أن يرافق ذلك آليات سياسية أو توحيد سياسي يسمح بإخضاع هذه الوظائف للتحكيم الشعبي.

الجدير بالذكر هو أن الأزمة في الاتحاد الأوروبي وتحديدا في منطقة اليورو غير قابلة للإصلاح من الناحية الاقتصادية التقنية البحتة إذ أن ذلك يتطلب التوحيد المالي الأمر الذي يستبعد تحققه.

فاليسار واليمين يتحدان بموقفهما من هذه المحرقة للطبقة العاملة وللدول الطرفية، كما يتحدد بالبدائل التي يقدمها ومدى واقعيتها وتمثيلها للطبقة العاملة.

أما الفاشية فتتحدد بمستوى الارتباط بالمشروع الدولي لرأس المال ومركزه واشنطن. عليه يمكن القول بأن اليمين المتطرف والفاشي هو من يدافع عن استمرار الاتحاد الأوروبي وينتمي للمشروع الدولي لرأسمال الدولي ومركزه واشنطن، أي الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية والأحزاب المحافظة بنسخها المحافظة المسماة شعبية ومسيحية..الخ. فالفاشية اليوم تتخذ تعبيرات سياسية وأيديولوجية مختلفة «التدخل الإنساني، دمقراطة المجتمعات..الخ» عما كانت عليه في فترة بين الحربين.

معظم الأحزاب اليسارية المنتمية لما يسمى بالشيوعية الأوروبية تعد إحدى مكونات الاحتياطي السياسي لرأس المال المالي «بالإضافة للأدوات الفاشية في شرق ووسط أوروبا» في سياق ظهور حركة شعبية وانفتاح الأفق لتحقيق تغييرات جذرية في بلدان الجنوب بتبنيها استراتيجيات إصلاحية مستحيلة التحقيق من داخل الاتحاد الأوروبي، هذا عدا عن تحالفاتها المشينة مع الاشتراكية الديمقراطية، كما أنها تعد المسؤول الأول عن تقدم الجبهة الوطنية في الحالة الفرنسية.

الهيمنة الأمريكية الجبهة الوطنية وتقسيم الخصم

لا يخطئ المنظار الطبقي هوية الجبهة الوطنية اليمينية وبرنامجها الشعبوي الذي يوجه سهامه إلى أعراض الرأسمالية من شاكلة الليبرالية الفائقة، العولمة، القطاع المالي، المهاجرين.. الخ دون أن يتناول أسباب تلك العلل. لكن ما يسترعي الانتباه في مشروع الجبهة الوطنية هو السياسات الخارجية «التي لا تخلو من شوفينية»، فعدا عن كونها تطرح عمليا الخروج من الاتحاد الأوروبي، ما يعني تفتت الامبريالية الأوروبية، الأمر الذي يعد تقدما من زاوية المعركة الجيوسياسية الدولية القائمة، تطرح الجبهة الوطنية في برنامجها تصورا لفرنسا نداً للولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا تلعب دور«قوة التوازن» الدولي آخذةً بعين الاعتبار تقدم العالم نحو «نظام متعدد الأقطاب الذي يجب التمتع به» كما أتى في وثيقتهم البرنامجية. فالبندان الأول والثاني من مقترحات الجبهة الوطنية على صعيد السياسة الخارجي ينصان على: «الخروج الكامل من قيادة الناتو وعرض تحالف استراتيجي متقدم على روسيا، قائم على شراكة عسكرية وطاقية معمقة، ورفض الحروب التدخلية ودعم القانون الدولي.. بشكل مترافق، تقديم عرض لالمانيا للالتحاق وتشكيل تحالف ثلاثي باريس–برلين–موسكو» الجدير بالذكر أن هذا الطرح يتقاطع في بعض النقاط مع بعض طروحات الجيوستراتجيين الروس أمثال ايغور باناراين. بطبيعة الحال اتخذت الجبهة الوطنية الفرنسية مواقف ايجابية ناقدة للسياسات الخارجية للاتحاد الأوروبي الداعمة للفاشية في كثير من الملفات الدولية ومن ضمنها الملف السوري، الإيراني، الأوكراني «الملفت بالنظر أن موقفها في هذه الملفات يقع على يسار الشيوعية الأوروبية».

إذا كانت الأزمة الرأسمالية والتراجع الأمريكي يشكلان أرضية موضوعية للانقسامات داخل المعسكر الرأسمالي، فهناك الكثير من الأسئلة تبرز حول الأهداف من وراء هذا الطرح، فما هو الثمن المطلوب من موسكو وتحديدا فيما يخص علاقتها مع الصين؟ هل هناك من مساع لعرقلة تعميق التحالف الروسية الصينية؟

بكل الأحوال، الأزمة الأوروبية دخلت مستواها السياسي وانقسام المعسكر الأوروبي أقرب من أي وقت مضى، أما أرضية قسم التحالف الغربي فتنضج باضطراد فاستثمار تناقضات المعسكر الغربي مطلوبة من قوى الجنوب الصاعدة التي يجب أن تعمق تحالفاتها كضمانة لتأريض محاولات واشنطن وامتداداتها الدولية لقسم قواها.

استثمار تناقضات المعسكر الغربي مطلوبة من قبل قوى الجنوب الصاعدة التي يجب أن تعمق تحالفاتها كضمانة لتأريض محاولات واشنطن وامتداداتها الدولية لقسم قواها.

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org

تؤكد إحصائيات اليونسكو لعام 1999، أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي في مصر كانت 0،4 %، وفي الأردن 0،33%، وفي المغرب 0،2%، وفي كل من سورية ولبنان وتونس والسعودية 0،1% من إجمالي الناتج الوطني. أما إحصائيات سنة 2004، للمنظمة العالمية نفسها تشير إلى أن الدول العربية مجتمعة، قد خصصت للبحث العلمي ما يعادل 1،7 مليار دولار فقط، أي ما نسبته 0،3% من الناتج الوطني الإجمالي.

ومن جانب آخر فإن مخصصات البحث العلمي في الدول الرأسمالية الكبرى، تزداد عامًا بعد آخر، إذ تتضاعف كل ثلاث سنوات تقريبًا، وتتجاوز نسبة مخصصات البحث العلمي في بعض الدول 4% من إجمالي الناتج الوطني.

إن أحد أهم الأسباب المؤدية إلى انخفاض معدل إنتاجية البحث العلمي في الدول العربية مقارنة بالواقع العالمي ، يرجع إلى عدم وجود استراتيجية واضحة للبحث العلمي في الدول العربية، ونقص التمويل الذي تنفق نسبة كبيرة منه على الأجور والمكافآت والبدلات وغيرها ، وعدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية.

كما أن معظم الجامعات في الدول العربية تركز على عملية التدريس أكثر من تركيزها على البحوث العلمية، بينما الدول الرأسمالية الكبرى ترصد الميزانيات الضخمة للبحوث العلمية لمعرفتها بالعوائد الضخمة التي تغطي أضعاف ما أنفقته.

تعاني مراكز البحوث والجامعات العربية من مشكلات عديدة من بينها انشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في العمل الإضافي، وقلة عدد الباحثين والمختصين، وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة، فالبحوث التي تجري بين جدرانها من جانب أساتذتها، إنما هي بحوث فردية لأساتذة يحاولون الإنتاج العلمي بغية الترقي، أو النشر، وهي بحوث أضعف من أن تحل مشكلات المجتمع أو تعمل على تقدمه.

إضافة إلى عدم وجود حرية أكاديمية كافية، والبيروقراطية والمشكلات الإدارية والتنظيمية، والفساد المالي والإداري في مؤسسات البحث العلمي، وتأخر نقل المعلومة التقنية، وإهمال التدريب المستمر للباحثين، مما ساعد على تهجير . أو هجرة . هذه العقول في مختلف التخصصات واستقرارهم في الخارج، كما أن المناخ الحالي أدى إلى هروب العديد من الكفاءات العلمية إلى الخارج.

التدبير المنزلي القديم

أنظر حول الغرفة حيث تجلس الآن، بغض النظر إذا كانت غرفة دراسة او مكتبة او حتى غرفة نوم، سوف تلاحظ ترتيب وتنظيم محدد حتى وإن كانت الفوضة تعم المكان. يحب الإنسان المعاصر أن ينظم الأماكن المخصصة للسكن او العمل او النوم، بالرغم من أن العديد من الحيوانات تنظم أماكن سكنها مثلما يفعل النحل في خليته او النمل الأبيض في أعشاشه، فان البشر متفردون بطريقة أو درجة تنظيم أماكن سكنهم.

■ مانويل فيل

ترجمة وإعداد: علاء أبوفراج

للحديث عن الدليل الباكر للتنظيم الثقافي لأماكن السكن – التدبير المنزلي القديم – يجب بدايةً أن نوضح أين عاش أسلاف البشر، فحتى وقت قريب جداً لم يشترط التدبير المنزلي وجود بيت، إذ أن أبكر أكواخ مبنية تؤرخ لحوالي 20،000 B.P» .B.P. قبل الحاضر». وحتى اكتشف أسلافنا الزراعة في حوالي 10،000 B.P. كان البشر يعيشون بمجموعات متنقلة مؤلفة من الصيادين والجامعيين وكثيراً ما تنقلوا على سطح الأرض ولم يستقروا في مكان واحد لأكثر من أيام أو أسابيع معدودة، بنمط حياة قلق، فقد كان من غير الملائم على الإطلاق امتلاك أو بناء مبنى كبير كبيت.

هناك العديد من الأدلة على أن أسلاف البشر قد أقاموا بأماكن متنوعة على سطح الأرض تتضمن أماكن الهواء الطلق أو الملاجئ الصخرية أو الكهوف، على الرغم من أننا لا نجد أي مرافق سكنية في أي من هذه المواقع، فإنه من المرجح بأن الناس قد عاشوا في خيام مصنوعة من الجلود أو شيدوا ملاجئ، ولكنها تحللت مع مرور الزمن، وعلى الرغم من أن معظم الأدلة لا تبقى لوقتنا الحاضر، فنحن نملك بعض مصادر المعلومات المختلفة التي تساعدنا في إعادة بناء صورة لنمط حياة أسلافنا في العصور الحجرية القديمة. كبداية يمكن لتوضع العظم والأدوات المكاني أن يعتبر مؤشراً لأماكن النشاطات. مثلاً وجود عدد وافر من بقايا أحجار مطروقة يدل على أن هذا موقع عمل، ووجود عدد من العظام منزوعة اللحم المجمعة «موقع تقصيب». والطقوس القديمة التي كانت تجري بالقرب من النيران أو المواقد تترك أثراً على الأرض، يمكن تظهيرها إذا ما كان التنقيب والبحث يتم بشكلٍ حذرٍ ودقيق. وتعتمد هذه الطرق النموذجية لإعادة تصور حيّاة أسلاف البشر على الملاحظات المجهرية بشكلٍ أساسي.

ميكرومورفولوجي «Micromorphology»

مؤخراً حققت طرق التحليل المجهرية تقدماً كبيراً في علم الآثار، وهذه العملية المنهجية كان لها كبير الأثر على ما نعرفه حول البنية الثقافية وتنظيم أماكن سكن الكرومانيون «الإنسان الحديث الأول والذي يؤرخ على 43،000 B.P. تقريبا» الذي استوطن عدد منهم في الملجأ الصخري الكبير في موقع «سبيدو» في جنوب افريقيا لأكثر من 40 ألف سنة خلال العصر الحجري الأوسط تاركين آثاراً متشعبة لهم على الأرضية.

باستخدام طريقة تدعى ميكرومورفولوجي «micromorphology» قام اختصاصيو «Geo–Archaeology» «الجيو–أركيولوجي: منهج متعدد الاختصاصات يستخدم تقنيات وموضوعات علم الجغرافيا والجيولوجيا وعلوم الأرض الأخرى لبحث مواضيع تخص علم الآثار» بتوضيح صورة الحياة اليومية لسكان هذا الملجأ الصخري. تقوم الدراسات الميكرومورفولوجية على أخذ عينات من الترسبات الأثرية الموجودة في الموقع، وتتم في المختبر معالجة وتقطيع هذه العينات على شكل شرائح شديدة الرقة، ويقوم الاختصاصون بدراستها تحت المجهر بدرجات تكبير عالية جداً.

قبل 77 ألف سنة قام أسلاف الإنسان بتنظيف كهوفهم بعد أن قاموا بتنظيمها حيث خصصوا أماكن للنوم وأخرى للعمل

ماذا اكتشف اخصائيو الميكرومورفولوجي؟

لاحظ الأخصائيون وجود طبقات بثخانة 1سم تحوي أنواع نباتات منضدة ومضغوطة والتي تعد إلى حد بعيد أبكر دليل على «فرشات نباتية" في العالم. على الرغم من أن هذا الاكتشاف قد لا يبدو مشوقاً في البداية ولكن لهذا الاكتشاف بعض الأهمية، فعمر هذه الفرشات الذي يؤرخ على 77 إلى 48 ألف تقريباً يجعل من هذه الحصائر النباتية أقدم بمرتين من أقدم أرضيات مجهزة بالنباتات، وعلاوة على ذلك فقد دلت الدراسات على أن البشر قد نظموا أماكن سكنهم وخصصوا أماكن للتصنيع والعمل والنوم. وقد قام السكان في بعض الأوقات بإحراق فرشاتهم بعد الاستخدام ربما للتخلص من الرائحة والحشرات، ليقوموا بعد ذلك ببناء حصائر جديدة فوقها، هذا بالإضافة إلى احتواء بعض هذه الحصائر على أنواع من النباتات مخصصة لطرد الحشرات الضارة مثل البعوض.

في دراسات سابقة في الموقع نفسه تبين أن السكان قاموا بإنشاء مواقد وقاموا بتمشيطها وتنظيفها بعد الاستخدام وتخلصوا من النفايات في المناطق المخصصة لها. هذه المكتشفات تشير إلى أن الكرومانيين في موقع «سبيدو» نظموا أماكن سكنهم الداخلية بطريقة منهجية حتى قبل أن تدخل الأكواخ التاريخ.

في الختام نستطيع القول إن أهمية هذه الدراسات تكمن بأن إعادة تنظيم أماكن السكن الموضحة في الأمثلة السابقة، قد تعكس إعادة تنظيم للحياة الاجتماعية ولاستراتيجيات الاستقرار، وحتى أنها قد تعكس أيضاً إعادة تنظيم لأدمغة أسلافنا.

باستخدام طرق التحليل القصصية نستطيع أن نفترض، بأن الأطفال في العصور الحجرية قد وبّخوا من قبل أهلهم لينظفوا «غرفهم» «مهما كان معادل هذه الكلمة في ذلك الوقت» لكن عدم التنظيف في تلك الأوقات قد يكون له عواقب قاسية مقارناً بأيامنا هذه مثل أن تقتل من قبل ضباع انجذبت للعظام الباقية من وجبة العشاء، أو أن تعدى بأمراض بغيضة من قبل حشرة انسلت وراء رائحة نتنة في القمامة، وهذه دون شك عواقب أقسى من عقوبة يفرضها الأهل على طفلهم، هكذا عواقب قد شكلت دون شك عوامل ضغط انتقائية على سلوك وتصرفات أسلافنا مما ساهم بتطويرها الحفاظ على المفيد منها.

كم يكلف كأس من الماء؟!

نظمت منظمة «اليونيسيف» التابعة للأمم المتحدة في العام 2006 رحلة خاصة لمساعدة الأطفال المحتاجين في الباراغواي، حيث قامت جينا بوش ابنة الرئيس الامريكي الأسبق جورج بوش بمشاركة المنظمة في جميع نشاطاتها هناك، لكنها اختتمت ما فعلته هناك بأمر غريب، قامت الشابة جينا بشراء ما يقارب مائة ألف آكر من الأراضي بالقرب من مدينة نائية تدعى «تشاكو» على الحدود البرازيلية الأرجنتينية المشتركة مع الباراغواي، لم يهتم احد عندها لهذا الاستثمار المفاجئ في مجال بيع وشراء الأراضي من سليلة امبراطورية النفط الأمريكية التي يرعاها آل بوش حول العالم، ظن البعض بأن العائلة تريد التنويع في استثماراتها، لكن اهتمام العائلة الرئاسية بهذه المساحات الشاسعة من الأراضي النائية استرعى اهتمام بعض الناشطين، وبالأخص بعد أن نشرت بعض الصحف بأن هذه الأرض تجاور تماما المائتي ألف آكر التي اشتراها جدها جورج بوش الأب العام الماضي، أصبح المجموع ثلاثمائة ألف آكر تقريبا وبقي الغموض قائما.

■ سمير حنا

لم يستمر الأمر طويلا حتى تم اكتشاف السبب الحقيقي من وراء ذلك، لقد قام الناشط الأرجنتيني الحاصل على جائزة نوبل للسلام في العام 1981 بفضح الأمر، تقع جميع تلك الأراضي فوق أكبر خزان مائي باطني للمياه العذبة في العالم أجمع، والمسمى «خزان جواراني»، وهاهم قد امتلكوه بالكامل، يبدو أن آل بوش قد بدأوا بتنويع استثماراتهم بالفعل، لكن ليس في مجال بيع وشراء العقارات، إنهم كغيرهم من كبار الأثرياء حول العالم، يستثمرون في نفط القرن الواحد والعشرين: الماء. وقد أحسنوا الاختيار بالفعل لأن هذا الخزان يحوي اليوم 37 ألف كم مكعب من المياه، وهي تكفي لتزويد العالم بالمياه العذبة لمائتي سنة دون أن يشعر أي منا بالعطش!

أصبح الأمر أشبه بالموضة، بدأت البنوك الكبرى وشركات الاستثمار حول العالم تعد الدراسات المتلاحقة داعية كل من يملك المال للاستثمار في هذا القطاع الجديد كلياً، وسرعان ما تحول كبار رجال الأعمال وأزلام البورصات الضخمة وأثرياء أثرياء العالم إلى شراء المياه أينما كانت، واحكموا سيطرتهم على مؤسسات إدارة هذا المورد الحيوي الخاصة منها والعامة حول العالم، وبدأت البنوك العالمية الكبرى مثل «جولدمن ساكس» و «جي بي مورغان» و«سيتي غروب» و «اتش اس بي سي» بالإضافة إلى قائمة طويلة من أغنياء العالم بالهيمنة على أي بحيرة أو خزان جوفي أو أي شركة تعمل في مجال تنقية أو نقل او البحث العملي في مجال المياه العذبة.

لكن الأمر لم يتوقف عن هذا الحد، فقد دفعت هذه الحملة غير مسبوقة على المياه الكثير من الحكومات حول العالم للحد من الاكتفاء الذاتي من المياه الذي يتمتع به المواطن العادي، وكان المثال مخيفاً للغاية عندما قامت ولاية «أوريغون» الأمريكية برفع دعوى على المزارع البسيط «غاري هارينغتون» بتهمة «جمع مياه الأمطار» في ثلاث برك صغيرة بجوار أرضه، وتم الحكم عليه بثلاثين يوماً في السجن لارتكابه هذه «الجنحة»، في الوقت الذي يتمتع مواطنه الملياردير الأمريكي «بون بيكنز» بكامل الحقوق في 65 مليار غالون من المياه على الأراضي الأمريكية دون أن يقف في وجهه أحد! ويبدو أن الأمر تحول إلى مؤامرة محكمة من قبل رجال «وول ستريت» ومدراء البنوك العالمية الكبرى للتحالف في مجال السيطرة على جميع خزانات المياه العذبة في كل مكان والوصول إلى شكل جديد من رأس المال العالمي يتمحور بالكامل حول «تجارة» المياه، وتم تقدير أرباحها العام الماضي بما يقارب 425 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وبدأت الحيتان الكبرى حول العالم بتمزيق شركات توزيع واستثمار المياه العذبة إلى حصص متعددة، فقامت «شركة الاستثمار الصينية» بشراء 8،68% من شركة «ثاميس» البريطانية والتي تؤمن مياه الشرب لأغلب البريطانيين، ثم عادت شركة «أبو ظبي للاستثمار» بشراء 9،9 % من الشركة ذاتها ، بعدها، قام الملياردير الصيني «لي كا شينغ» بشراء شركة «نورثمبرين» للمياه البريطانية أيضاً، والمنافسة لشركة «ثاميس» بالكامل، بما يقارب 4 مليار دولار العام الماضي، لتصبح المياه العذبة البريطانية بيد رجل واحد يملك أموالا تفوق التصور.

ما زال قطاع الاستثمار في المياه العذبة في مراحله الاولى، لكنه يحقق لأصحابه أرباحاً هائلة كل سنة، ومع انحسار المخزون النفطي حول العالم سيزداد الطلب على هذا المورد الحساس، وسيزداد جشع المتحكمين بتلك الموارد بعد ان سلمتهم الحكومات الفاسدة مفاتيح خزانات المياه المحلية، ستبدأ نزاعات وحروب من طابع آخر، كما حدث في أيام النفط الأولى، وسيصبح من الضروري السؤال كل صباح عند متابعة أخبار البورصة: «كم يبلغ سعر كأس الماء اليوم؟!»

قامت ولاية «أوريغون» الأمريكية برفع دعوى على المزارع «غاري هارينغتون» بتهمة «جمع مياه الأمطار» في ثلاث برك صغيرة بجوار أرضه وتم الحكم عليه بثلاثين يوماً في السجن

أخبار العلم

الحصول على الوقود من نواتج الاحتراق

تمكن باحثون أوروبيون من الحصول على الوقود من نواتج الحريق. تمكن باحثون من مشروع SOLARJET من توحيد مرحلتي التحلل والتركيب لكيروسين الطائرات في منظومة واحدة. وحصل الباحثون من الماء وغاز ثاني أوكسيد الكربون بمساعدة الضوء على الغاز، الذي بواسطة عملية فيشير – تروبش تم تحويله إلى كيروسين. الأساس في هذه التكنولوجيا، هو تكوين واستخدام مفاعل خاص بدرجة حرارة عالية، يضمن اكتمال دورة العمل. يحتوي المفاعل على سيراميك مثقب للامتصاص من اوكسيد السيريوم، يساعد في انشطار الماء وغاز ثاني أوكسيد الكربون . يشترك أوكسيد السيريوم في عملية التحلل والتركيب ويعود إلى حالته الأولية. تمكن العلماء من إجراء 240 دورة لهذه العملية والحصول على 750 لترا من الغاز المركب «الاصطناعي» الذي ارسل من زيوريخ إلى امستردام لتحويله إلى وقود طائرات باستخدام عملية فيشير– تروبش. ويذكر ان العمل بمشروع SOLARJET بدأ في يونيو/حزيران عام 2011 ويشارك فيه عدد من معاهد البحوث العلمية والمؤسسات الصناعية.

■■■

حقنة خاصة لتخفيض الوزن

عرض العلماء حقنة خاصة تساعد بفعالية في تخفيض الوزن. ويحتمل أن تطرح في الصيدليات خلال سنة. تستخدم في هذه الحقن مادة Liraglutide التي «تتحايل» على الدماغ بإرسالها إشارات الشبع. ولتخفيض مقاس الملابس درجتين يجب أخذ حقنة واحدة يوميا. وتفيد نتائج الاختبارات التي أجريت، أن الأشخاص الذين استخدموا المستحضر يوميا فقدوا من وزنهم 8،6 كلغ خلال سنة، وأن ثلثهم فقدوا 10،4 كلغ. اختبر هذا المستحضر على 4 آلاف رجل وامرأة يعانون من زيادة الوزن، مدة سنة كاملة. وأظهرت النتائج أن ثلثي المشاركين فقدوا 5 بالمائة من وزنهم، وأعضاء الثلث الأخير فقدوا 10 بالمائة من وزنهم. إن مادة Liraglutide إضافة لتخفيض الوزن، تخفّض ضغط الدم أيضا، وتمنع الإصابة بالسكري وتؤخر الإصابة بمرض الزهايمر.

■ وكالات

هيا.. هيا.. برازيل..

اقترب الموعد، حان وقت التحضيرات، بدأت الأعلام بتزيين الشوارع والمنازل، إنه الحدث الذي ينتظره العالم أجمع كل أربع سنين، أعلن الكثير من رواد الشبكات الافتراضية أيضاً عن «ولاءاتهم» الجديدة للمنتخبات المشاركة، ووضع الكثير منهم خططاً محكمة للمتابعة والتشجيع كي لا تضيع أية لحظة من لحظات هذا الحدث العالمي الجامع، بدأت الشاشات تتابع تحضيرات أمهر اللاعبين وتوقعات أشهر المدربين، فالحدث هذه السنة مميز للغاية، إنه على أرض البرازيل، البلد الذي نعلم جميعاً أنه يعشق الكرة، يتنفس الكرة، يعيش و يموت من أجلها..يا للمصادفة ، قد يموت من أجلها حقاً هذه السنة..!

■ يسار صالح

يملك الكثيرون منا تصوراً واضحاً عن عشق البرازيليين لكرة القدم، ويستطيع عشاق كرة القدم تعداد أسماء الكثير من الأبطال الذي ارتدوا القميص الأصفر الشهير، وألهبوا قلوب الجماهير بحركاتهم الرشيقة وأهدافهم التي لا تنسى، لكن الأمر قد تغير اليوم بالنسبة للكثير من البرازيليين، لم تعد أحلام الكؤوس الذهبية تشغل بالهم، وربما قد تفاجأ بانطلاق أكبر احتجاج شعبي مناهض لكأس العالم وما يمثله من قلب البرازيل قبل عدة أيام، حيث انطلق أكثر من مليوني برازيلي في الشوارع، رافقتاها إضرابات متلاحقة للمعلمين، ورجال البناء، والشرطة، وعمال البلديات، وبدأت صورة اللعبة الشعبية الأولى في البلاد تزداد سواداً للمرة الأولى منذ زمن، لابد أن شيئاً كبيراً للغاية قد أقنع البرازيلي بكره كرة القدم، لأن ذلك ليس بالأمر السهل أبداً!

الحلم العقيم..

بدأت القصة منذ أكثر من عشر سنين، بوصول الرئيس «لولا دا سيلفا» إلى سدة الحكم في البرازيل، حيث باشر على الفور باحتضان سياسات السوق الحرة الإمبريالية، وأخذ يدعم انتقال رؤوس الأموال الأجنبية إلى بلاده بشكل دائم عن طريق دعمهم وتسهيل أعمالهم، وبالأخص في مجال التنقيب عن الثروات الباطنية، وسرعان ما عاشت البلاد «فورة اقتصادية» دفعت الاقتصاد المريض قليلاً إلى الأمام.

كان «لولا دا سيلفا»يحلم بجعل البرازيل قوة عالمية عملاقة، ورأى أن من الأفضل أن تستضيف كأس العالم لرفع أسهمها لدى المستثمرين، وأمر بحملة إعلامية شرسة، حصلت في النهاية على حقوق الاستضافة، لكن البساط سحب بسرعة من تحت الأرجل، وأخذت رؤوس الأموال الأجنبية التي نهضت بالاقتصاد المحلي بهجرة البرازيل إلى أمكنة أخرى، توقف تصدير الموارد الباطنية إلى مصانع الصين عن طريق أولئك المستثمرين بعد حالة الكساد التي شهدها الوضع القائم هناك، لقد اعتمدت الحكومة وقتها على رؤوس الأموال تلك دون أن تجري أي إصلاحات اقتصادية أو مؤسساتية لتتخلص من الفساد المستشري فيها، ضاعت تلك الثروات بالسرعة التي جاءت بها وانتقلت إلى الجيوب الخاصة بدلاً من أن تجد طريقها في خطط الإعمار والتطوير، عادت الأنظار لتتوجه إلى كأس العالم، ورأى البعض بأن هذا الحدث سيعيد جزءا كبيراً من الأموال التي أنفقت عليه وربما أكثر..

ما زالت شاشات العالم تنقل صور المشجعين المتحمسين وهم يدهنون وجوههم بالأصبغة ويرفعون الأعلام الصفراء والزرقاء..! لم يعلم أحد مقدار الذهول على وجه المواطن البرازيلي وهو يرى تشييد الملاعب والفنادق الضخمة في أوقات قياسية وهو تحت سقف بيته المصنوع من الصفيح الصدئ

لكن الشعب لم يتنظر، وبدأ بالنزول بكثافة إلى الشوارع، احتلت حركة «أشخاص بلا بيوت» الأرض مقابل ملاعب كرة القدم الجديدة مطالبة بإسكان المشردين في غرف فنادق الخمس نجوم المجاورة، ثم بدأ العمال والمهندسون المسؤولون عن إتمام تلك المرافق بالإضراب أيضاً، تدنت الأجور إلى حد لا يطاق، وأصبحت أموال كأس العالم تصرف من جيوب المواطنين، وانتقلت موجة الإضرابات في كل مكان دون أن يسمع أحد بها خارج البلاد.

ماذا سيأكل أولادي؟.. كرة قدم؟!

ما زالت شاشات العالم تنقل صور المشجعين المتحمسين وهم يدهنون وجوههم بالأصبغة ويرفعون الأعلام الصفراء والزرقاء..! لم يعلم أحد مقدار الذهول على وجه المواطن البرازيلي وهو يرى تشييد الملاعب والفنادق الضخمة في أوقات قياسية، وهو تحت سقف بيته المصنوع من الصفيح الصدئ.

صرخ المعلمون بوجه حكومتهم التي تنفق المليارات على المنتجعات السياحية بدلاً من بناء صفوف جديدة لتلاميذهم بعد أن اختنقت غرفة الصف بمائة طالب دفعة واحدة، إنهم يركضون من مدرسة إلى أخرى لرفد أجرهم الشهري المتدني بالقليل من المال الإضافي، تدنى مستوى التعليم وساد الإهمال والفساد في كل مكان، اكتظت المستشفيات بالمرضى وارتفعت أسعار الأدوية إن وجدت، في الوقت الذي ازداد فيه البذخ على الفنادق والمطاعم ومقاعد الملاعب الوثيرة التي ستريح المشجع الأجنبي وتقبل دولاراته بكل حبور!

لا تقلقوا، فالشعب البرازيلي يعشق كرة القدم أكثر منا جميعاً، وهم يتابعون ويشجعون منتخبهم الوطني، لكنهم يهتمون بلقمة عيشهم كحالنا جميعاً، ويعلمون بأن البرازيل بلد غني لكنه يعاني من الكثير من المشاكل في توزيع تلك الثروة، وأصبحوا على يقين الآن بأن الأموال موجودة لتصحيح تلك الأخطاء في نظامهم الاقتصادي والاجتماعي، بيد أنها تذهب إلى مكان مختلف تماماً..!

إنهم يريدون الاستمتاع بكأس العالم كبقية دول العالم، في بيوت مريحة، وبعد يوم نشيط من العمل الذي يؤمن قوت اليوم دون تذلل، هنا يعلق أحد المتظاهرين وهو يرسم العلم البرازيلي بالصباغ على وجه ابنته: «سأتابع منتخب بلادي حتى آخر دقيقة من آخر مباراة.. لكن.. من سيضع الطعام على المائدة..؟ ماذا سيأكل أولادي؟ .. كرة قدم؟!».

باختصار

رحيل الأديب سعدي المالح

توفي الأكاديمي والروائي والقاص والباحث والإعلامي العراقي سعدي المالح في أربيل عن عمر ناهز الـ63 عاماً بعد تعرضه لأزمة قلبية.

وسعدي المالح، من مواليد بلدة عينكاوا بمدينة أربيل عام 1951، حائز على الدكتوراه في الفيلولوجيا من جامعة في موسكو، وكان أستاذاً في جامعة صلاح الدين، فضلاً عن كونه باحثاً أكاديمياً في اللسانيات والأدب، وصحفياً بارزاً في العراق والمنافي.

ومن أبرز إصداراته مجموعة قصصية بعنوان «الظل الآخر لإنسان آخر»، ومجموعة «مدائن الشوق والغربة»، ورواية «أبطال قلعة الشقيف»، ومجموعة «حكايات من عينكاوا» ودراسة نقدية بعنوان الأدب العراقي في المنفى. ورواية يوميات بيروت ، ومدن وحقائب قصص مختارة ، والينابيع الأولى..وله ترجمات عديدة بعدة لغات.

مهرجان
رأس البر السينمائي الدولي

تشهد مدينة رأس البر بمحافظة دمياط، الجمعة، انطلاق فعاليات الدورة الأولى لـ«مهرجان رأس البر السينمائي الدولي للأفلام الروائية القصيرة والتسجيلية»، بإحدى البواخر السياحية بالمدينة، والذي ينعقد خلال الفترة من 6 إلى 8 حزيران الجاري.

ويشارك في المسابقة الرسمية للمهرجان 57 فيلماً مصرياً وعربياً، من الأفلام الروائية القصيرة والتسجيلية، من مصر والكويت والأردن والعراق وسورية.

وتستعرض أفلام المهرجان، في طبعته الأولى، أهم الموضوعات والقضايا المطروحة على الساحة العربية حالياً، وتم اختيارها من لجنة مشاهدة المهرجان، ويترأس المهرجان شرفياً المخرج عمر عبدالعزيز.

■ وكالات

نحن «أسرة»....

شركات الخمس نجوم

تصر الكثير من الشركات والمنظمات الخدمية - الخاصة منها تحديداً- على لم شمل الأعضاء العاملين فيها، أو تشديد وتعميق روح الروابط «الأسرية» فيما بينهم عبر الاستخدام المتكرر لتلك المصطلحات في إعلاناتها المسموعة والمرئية أو حتى ضمن رسائل العمل الداخلية فيما بين عامليها، تكراراً يدفع بالضرورة إلى التساؤل عن الغاية من استخدام مثل تلك العبارات «الحميمية» ضمن هذه المنشأة أو تلك المنظمة...

■ رند سودان

قد لا يخفى على أحد أن روح الفريق هي من الشروط الأساسية لنجاح أي عمل مشترك أو جماعي، وقد يرى البعض في هذا الشرط حجة تبرر استخدام تلك الشركات والمؤسسات وأحياناً بعض المنظمات لمصطلحات مثل العائلة أو الأسرة، إذ أنها تهدف إلى تقوية روح العمل بين أعضائها وعمالها، وليس الخلاف هنا على صحة هذا الهدف بالمطلق باعتبار العمل ذا طبيعة اجتماعية حصراً، ولكن الخلاف يبدأ عندما يتعارض الهدف المعلن لهذه الشركات بصورة فاقعة مع طبيعتها، والتي تقوم على تكريس روح الفردية في العمل لا العكس، وتتجسد على سبيل المثال في علاقة العامل مع رب العمل، والتي يحيط بها مايكفي من الشوائب لعدم اعتبارها نموذجاً «أسرياً» من الدرجة الأولى، وعندما يكون عقد العمل شريعة المتعاقدين ومع ذلك يصل الخلل في تقدير جهد العامل إلى درجة حصوله على 20% مما يستحقه، فسوف تسود هذه العلاقة الكثير من العقبات التي تحول دون «أخوية» العامل ورب العمل..!! وبالتالي دون شعور هذا العامل بالانتماء الحقيقي إلى مكان عمله.

هوية الفرد والمجتمع:

في دراسة علاقة الفرد بالمجتمع، يقسم علماء النفس والأنتروبولوجيا الدوائر التي ينتمي إليها الفرد إلى قسمين، يعرف أولهما بزمر الانتماء الأولية، ومنها العائلة أو مؤسسة العمل والتي تعتبر بدورها انتماء قسرياً أو إجبارياً لا يخضع لإرادة الفرد، وثانيهما هو زُمر الانتماء الثانوية كالمنظمات الثقافية أو السياسية «الأحزاب مثلاً»، وتتسم هذه بكونها زمراً تعاقدية، تترك للفرد الخيار في الانتماء أو عدمه، وتعتبر تعبيراً عن مدى رغبته وقناعاته.

تحاول اليوم بروباغندا «الفرد والذات» على الطريقة الأمريكية أو النيوليبرالية، نسف هذه القناعات تحت مقولة «اللاإنتماء»، فالحيادية والتجرد والاستقلالية هي سمة «الحداثة» لدى الغرب ومنظريه، واللامنتمي هي بالضرورة سمة الإنسان "العصري" المواكب لعصر التطور والتقدم، حيث يبدو الحديث عن الانتماء ضرباً من التخلف والحجرية التي لا تتناسب ومعطيات هذا العصر..!

واللافت هنا أن الدعاية الأخيرة تهدف بشكل أساسي إلى ضرب زمر الانتماء التعاقدية باعتبارها خياراً يمكن للفرد تبنيه، في حين أنها تبقي الفرد أسير الانتماءات الأولية باعتبارها إجبارية ومفروضة، لتصبح بذلك مقولة «اللاإنتماء» ليست تعبيراً عن استقلالية الفرد وإنما تعني بشكل أدق، أسر الفرد في دوائر بدائية تشبع له رغبته وحاجته الاجتماعية الغريزية في الانتماء إلى الجماعة والمقتصرة في هذه الحالة على زمر الانتماء الإجبارية كالعائلة ومؤسسة العمل..

بعد هذا كله، يصبح من السهل بمكان، تفسير الفريق العائلي أو الأسري الذي تحاول بعض الشركات أو المؤسسات خلقه، كمحاولة لملء الفراغ الاجتماعي لدى الفرد، وفك عزلته الاجتماعية التي لطالما سعت هي ذاتها أن تجعل من تلك العزلة مقياساً ومعياراً مهماً لنجاح الفرد واستقلاليته، وذلك عبر استغلالها لمساحات من الفراغ الناجمة عن الخلل الحاصل في بنية النظام الاجتماعي السياسي، والمتمثل في تراجع دور الدولة ومؤسساتها في تلبية حاجات الفرد والمجتمع الاقتصادية منها والاجتماعية، تراجعاً جعل من اليسير على تلك المؤسسات لعب دور البديل كحاضنة اقتصادية واجتماعية وهمية.

ما تفسير «الفريق العائلي» الذي تحاول بعض الشركات خلقه كمحاولة لفك العزلة الاجتماعية لدى الأفراد التي لطالما جعلتها مقياساً للنجاح؟

الكاريكاتير.. سخرية من الاستبداد

ساق الحظ العاثر «باريحو» حاكم بلاد «بونت» إلى مصر في زيارة رسمية، مصطحباً زوجته «عاتي»، وكانت تمتلك جسداً ضخماً، فاستلفتت سمنتها أنظار المصريين، واستهجنوا ذلك، بسبب تمتع المصريات وقتها بأجساد ممشوقة، فبادر أحد الفنانين بنحت صورة ساخرة للملكة الضيفة، ليكون أول «كاريكاتير» في التاريخ، وهو محفوظ في المتحف المصري، بحالة جيدة، وبصورة واضحة تماماً.

■ إعداد إيمان الأحمد

يرى العلماء أن الفنان المصري القديم كان أول من تنبه إلى فن الكاريكاتير، للسخرية من الحاكم الدكتاتور. ويؤكدون أن قدماء المصريين عرفوا فن السخرية من حكامهم، وحرية التعبير عن الرأي كان جزءاً أصيلاً من ثقافتهم، ولم يكن الحاكم مقدساً على طول الخط كما يتصور البعض، فقد كان بعض الحكام في عصور الانهيار، يتعرضون لسخرية الشعب، بالكلام المباشر بين العامة، وكان النحت والرسم انعكاساً للواقع في عصور الانحطاط في تاريخ مصر القديمة. وتوضح بردية «تورين» كيف كان المواطن مصري البسيط يخاطب الفرعون. وقد سخر المصريون من علاقة ملكتهم حتشبسوت بالمهندس «سنموت»الذي بنى لها معبدها ونحته في صخور الجبل غرب الأقصر «حتشبسوت».

«توم وجيري» المصريان..!

كما برع الفنان المصري القديم في الترميز، واستخدم الحيوانات للتعبير عن رأيه في حكامه، فعلى قطعة فخار مستوية «أوستراكا»، صور أحدهم الصراع بين القط والفأر، حيث يعتلي ملك الفئران عجلة حربية تجرها كلبتان، ويهاجم حصناً تحرسه القطط، تلميحاً لقوة الشعب في مواجهة الظلم، ويذهب البعض إلى أن فكرة «توم وجيري» منقولة من هذه الرسوم القديمة. وحسب العلماء كان أول ظهور لرسم كاريكاتيري«للقط والفأر» عام 1300 قبل الميلاد، حيث كان يرمز بالقط إلى الملك، وبالفأر إلى الشعب، والفأر نحيل الجسد في القصص المصرية القديمة كان ينتصر دائما بالحيلة والدهاء، وكانت القصص الشعبية تُختتم بنهايات سعيدة، وانتصار الحق.

وكانت هناك تصورات متنوعة ومدهشة، ونقد خلّاق للحاكم الظالم قديماً، وربما كان بسيطاً ومستتراً أحياناً، لكنه موجع لمن يستهدفه، ومقنع لمن يفهمه، كرسم ثعلب يرعى قطعان الماعز، وذئب يقود الأوز.وكان انتقاد الحكام محبباً للعامة، وموضوعا متكرراًعند الفنانين،فكان الفنان يبرز مساوئ الحكم، والظلم الاجتماعي، كمساهمة في إصلاح الأحوال برؤية فنية، وهى مبادرة حضارية مبكرة لتفعيل دور الفن اجتماعياً وسياسياً.

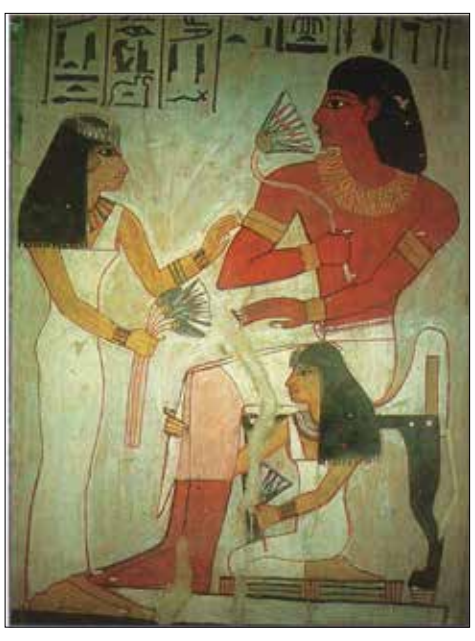

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	رئيف بدور	0933586928
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 06/ 06/ 2014» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

أفكارٌ مبعثرة على باب البيت

يجلس أحد الشبان في باب بيته يدخن سيجارته، تقوده فكرةً إلى أخرى، ليتذكر جملةً كان يسمعها بكثرة في الأشهر الأولى من بدء الأحداث في البلاد، حينما كان يقترح على بعض أصدقائه من النشطاء السياسين الغاضبين، خَجِلاً، وبصوت منخفض -أقرب للاعتذار- ضرورة التدرج في المطالب، وتحديد الأهداف والشعارات بدلاً من المطالبة بقلب البلاد رأساً على عقب بين ليلة وضحاها. يتذكر الآن بوضوح تام الازدراء الذي قوبل به كلامه، ونظرات الاتهام التي قذفته من كل صوب لأنه لم يكن «ثورياً» بالدرجة الكافية، «لا وقت لكل ذلك، فات الأوان الآن»، تلك كانت الإجابة الحاسمة التي تناقلتها جميع الشفاه: «لا وقت للعمل السياسي، الموضوع خرج عن السيطرة».

■ نورأبوفرّاج

يتذكر وجه ابن عمه العائد من إحدى جبهات القتال وهو يعده بقرب انتهاء المعركة وأن عمليات السحق والتنظيف تجري على قدم وساق ودبابة، حاول دون جدوى أن يقنعه بأن الأزمة أعمق من أن تختفي هكذا بلمح البصر، وأن العملية السياسية «طوووويلة»، لكن لا، لاوقت أيضاً. الوقت ضيّق، والوقت من ذهب، والوقت سيفٌ.

يتذكر كل ذلك الآن، وهو جالسٌ في زاويته المعتادة، يشرع في الضحك، يضحك إلى حد البكاء، ويزداد وجهه تغضناً بتجاعيد تركتها السنوات الثلاث الماضية، «قال ما في وقت !» ويكمل كما لو أنه يروي نكتة: «طلع ما في غير الوقت!».

يعاوده الشعور بالضيق ذاته بعد أن عبرت سحابة الضحك، فالوقت ذاته الذي كان الجميع يؤكد نفاده يلتف حول رقبته اليوم كأفعى. هناك فائض من الوقت يباع ويشترى في البلاد على الحواجز الأمنية وأفران الخبز، هناك عشرات الساعات التي يجلس فيها المرء منتظراً عودة التيار الكهربائي ومحدقاً في الفراغ بعد أن ملّ اختراع الأساليب للتحايل على الظلام.. هناك الوقت والوقت فقط، يمشي دون هدى، سنة، اثنتين، ثلاث.

الوقت يكمل دورانه البهلواني بحركة بطيئة على ساعة الحائط بالرغم من أن «السنين تركض»! تلك مفارقةٌ أخرى كافية لإثارة غضبه وسخريته في آن معاً. لديه ما يكفي من الساعات لتذكر ذلك كله، فالحرب أمٌ غاضبةٌ، عاقبته بحبسه في غرفة النوم، حتى يراجع حساباته ويكتشف مكامن الخطأ.

بالرغم من أنه يدرك أن المشكلة لا تتعلق بالزمن، إلا أن تبسطيها بهذه الصورة بدا له اليوم مريحاً، لم يكن الوقت ثقيلاً في البداية كما هو الآن، لأن الناس حينها لم تنشغل بإحصاء الدقائق، كل واحد على اختلاف موقفه كان منشغلاً بعمل ما. إلا أن سطوة السلاح أقعدتهم، وأجبرتهم على الالتزام بمقاعدهم كأنهم غرباء في محطة انتظار، كأنهم حكّامٌ في مباراة كرة قدم، تتجدد أشواطها وضربات الجزاء فيها إلى ما لا نهاية، يضحك حينما يفكر أن عدد الحكّام في هذه المباراة يفوق عدد اللاعبين! لديه ما يكفي من الوقت كل يوم ليعيد التفكير بالحكاية كلها من أولها إلى آخرها، وتقليب الاحتمالات محاولاً الوصول إلى نهاية تختلف عن هذه التي يعيشها الآن، وهو جالسٌ على عتبة منزله يدخن سيجارة ويحزن.

يتذكر كل ذلك الآن وهو جالسٌ في زاويته المعتادة يشرع في الضحك يضحك حد البكاء ويزداد وجهه تغضناً بتجاعيدٍ تركتها السنوات الثلاث الماضية

وبينما ينفث خيوط الدخان الأخيرة، قرر أنه لن يسمح لأحد باستعجاله بعد الآن. ارتاح حينما فكّر أن الوضع لن يبقى هكذا إلى ما لا نهاية، سيأتي وقت تحتاجه البلاد فيه، وسيكون حينها مشغولاً، لأن العمل كثير والمهام كبيرة، بحيث سينسى تفقد الوقت، ابتسم للفكرة العابرة، أطفأ جمر سيجارته على بلاط المدخل، أغلق الباب خلفه وخرج من المنزل.

آثار ليبيا بين النهب والإهمال

دمّر مجهولون نحواً صخرية تعود لعصور ما قبل التاريخ في جنوب ليبيا مما يعرض للخطر اللوحات والمنحوتات التي تؤكد اليونسكو أنها تحمل «قيمة عالمية استثنائية».

وتقع جبال أكاكوس على طول الطرف الجنوبي الغربي الليبي على الحدود مع الجزائر، وتشتهر بآلاف اللوحات والمنحوتات التي تعود إلى ما قبل 14 ألف عام. وتشمل أبرز الآثار فيلاً ضخماً منحوتاً على الصخور بالإضافة إلى زرافات وأبقار ونعام في كهوف، يعود تاريخها إلى عصر لم تكن فيه المنطقة صحراوية قاسية.

وقال مسؤولو السياحة في غات أقرب مدينة كبيرة للمنطقة إن أعمال التخريب بدأت عام 2009 تقريباً عندما قام موظف ليبي سابق بشركة سياحة أجنبية برش الرذاذ على عدة لوحات تعبيراً عن الغضب بعد فصله من العمل.

لكن أعمال التخريب تسارعت بعد اندلاع الحرب في2011 والتي أغرقت البلاد المترامية الأطراف في حالة من الفوضى المسلحة على نطاق واسع. ومع ابتعاد السياح وعلماء الآثار لأسباب أمنية استولى صيادون على كتلة أكاكوس الصخرية وأطلقوا النار على كثير من الحيوانات البرية في المنطقة الطبيعية الوعرة القاحلة.

وأكد مسؤولون أن التدمير لم يؤثر فقط على اللوحات بل على المحمية الطبيعية، حيث تحتوي أكاكوس على بعض المناظر الأكثر استثنائية في العالم ومن العجائب الطبيعية الفريدة. وتدرج اليونسكو موقع أكاكوس على قائمة التراث العالمي ليكون أحد981 موقعاً في العالم تعرف بقيمتها العالمية الاستثنائية للإنسانية.

بالزاوية!

عصام حوج
issam@kassioun.org

ثقافة وملتقيات..!

ظهرت على الدوام منابر ثقافية موازية غير رسمية، حاولت أن تلعب دوراً ما في سد الفراغ الحاصل بالمشهد الثقافي، في ظل بؤس المؤسسة الثقافية الرسمية وعجزها أو إعاقتها عن القيام بالدور المطلوب منها في إغناء الحياة الروحية، وتطوير الثقافة الوطنية.

بعض هذه المنابر– الملتقيات– عانت من أمراض المؤسسة الثقافية الرسمية ذاتها، وأمراض الوسط الثقافي من «شللية» و«إغراق في الذاتية»، و«إغتراب» عن الواقع ومشكلاته الفعلية، فتبخرت كغيرها من الظواهر التي لاتمتلك مبررات وجودها الفعلي على الأرض، وأصبحت في خبر كان. وبعضها الآخر استمر في نشاطه رغم التحديات والعوائق الجدية التي اعترضت سبيلها، وقدمت أحياناً ما لم تستطع المؤسسة الرسمية تقديمه، وخصوصاً في مجال رعاية المواهب الشابة كإحدى المهام الدائمة المطلوبة منها، لابل ظهرت هنا وهناك تجمعات ثقافية جديدة في مجالات الإبداع المختلفة، من أدب وموسيقا.

وانطلاقاً من التجربة السابقة لمثل هذه الأنشطة، وبغية تفعيل دورها في إغناء الثقافة الوطنية السورية فإن المطلوب عدم تركها تحت رحمة الارتجال والمزاجية والنشاط الموسمي، والأهم من ذلك الاستناد على فهم صحيح للوظيفة الاجتماعية للثقافة، ودورها وخصوصاً في ظل الأزمة الراهنة وما تفرضه من تحديات على المنابر الثقافية الوطنية، لتكون بذلك مشروعاً متكاملاً ذا أهداف محددة واضحة تساهم في تكوين وبلورة فضاء ثقافي جديد يغني العالم الروحي للإنسان السوري، بعد أن لوثته نزعة الاستهلاك، وما عمّقته الأزمة من ظواهر مرضية سرطانية ينبغي استئصالها.

لايلغي أهمية تجربة النشاط الثقافي غير الرسمي التي شهدها الوسط الثقافي السوري أن جزءاً من هذه الملتقيات تلقفته «المؤسسات الثقافية» الدولية، وأصبح أداة اختراق ثقافي، بما قُدم إليها من تمويل، وما فُتح أمامها من أبواب، تحت ستار الجوائز وغيرها من ضروب «الارتزاق» الثقافي.

وعلى العموم فإن تجربة النشاط الثقافي غير الرسمي كانت وما زالت، تجربة جديرة بالاهتمام والدراسة والتقييم بجميع جوانبها، طالما أنها تمتلك مبررات وجودها، ولعل هذا ما يفسر استمرارها حتى الآن في العديد من مناطق البلاد رغم كل تعقيدات الوضع فيها.